

التجربة الأولى

مقابلة على الأصل وإجراء تصحيح أول ٢٠١٠/٨/٣١

## هموم ناشر عربي

محمد عدنان سالم

{ وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا (\*) اقْرَأْ كِتَابَكَ كَفَى  
بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيبًا } [الإسراء: ١٧/١٣-١٤]

## المحتويات

	المقدمة
	ما أكثر الهموم
	الكتاب؛ معناه وتاريخه
	تعريفات موجزة
	المشكلات المعوقة للكتاب العربي
	أزمة كتاب
	أولاً: طبيعة الأزمة
	ثانياً: غلاء سعر الكتاب
	ثالثاً: العناصر المكونة لسعر الكتاب
	رابعاً: الحلول المقترحة لحل أزمة الكتاب
	أزمة ناشر
	أولاً: القصور في مؤسسات النشر
	ثانياً: ملاحظتان لا بد منهما
	ثالثاً: الدور الحقيقي للناشر
	أزمة ضمير
	أزمة ضمير
	قصة التزوير
	لص في جبة واعظ
	من لقراصنة النشر قبل أن يستفحل الخطر؟
	أساليب القراصنة
	ذرائع القراصنة
	١- توفير الكتاب للقارئ
	٢- تحريم احتكار العلم وكتمانه
	٣- غياب القوانين الخاصة بحماية حقوق المؤلف

	٤ - عدم التوقيع على الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المؤلف
	سبيل القضاء على قرصنة النشر
	أزمة إبداع
	أولاً - مع التقاليد والأعراف
	ثانياً - بين الأصالة والانتحال
	ثالثاً - من المخطوط إلى المطبوع
	أزمة قراءة
	أولاً: موقعنا من (القراءة)
	ثانياً: كيف ندخل (عصر المعلومات)؟
	ثالثاً: القراءة أولاً
	أزمة تسويق
	أولاً: التسويق بين المؤلف والناشر
	ثانياً: تسويق الكتاب شيء آخر
	ثالثاً: تسويق الكتاب في وضعه الراهن
	رابعاً: تسويق الكتاب؛ آفاق ومقترحات
	أحلام وآمال
	أحلام ناشر عربي
	آمال ناشر عربي

## هموم ناشر عربي

### المقدمة

ما أكثر هموم التي ينوء بها الناشر العربي، والتي قد تحرر منها الناشر في البلدان المتقدمة، فانطلق وكأنه نُشِطَ من عقال، لا يحمل غير همٍّ واحد هو (خدمة الثقافة) والعمل على تنمية المعارف، واختيار أفضل السبل لعرض المعلومات، وإخراجها بشكل لائق، وتيسير إيصالها إلى القارئ.

هذا التحرر من هموم، هو الذي وفر للناشر في البلدان المتقدمة المناخ الملائم للتطور والإبداع والتميز، فكان لكل ناشرٍ طابعه الخاص، وأسلوبه المميز، وقراؤه الوثائق، مما أتاح له فرص النمو والتوسع من جهة، والترعب على عرش صناعة الكتاب، والإمساك بزمامها، يخطط ويرمج لها، وينسق بين أطرافها من جهة أخرى.. حتى غدا (الناشر) هو الحلقة الأولى الضرورية التي لا يمكن حذفها من سلسلة (إنتاج الكتاب)، وأصبح له الدور الأساسي في مشروع إنتاج الكتاب؛ فهو الذي يقف في مركز الرؤية الشاملة والمحيطية التي تمكنه من تقدير الحاجات الثقافية لمجتمعه، وحشد الطاقات العلمية اللازمة لتغطيتها، ووضعها المركزي هذا هو الذي يوجب عليه أن يتحمل العبء الأكبر، وأن يأخذ بزمام المبادرة والمغامرة في مشروع إنتاج الكتاب؛ يخطط ويكلف ويراجع ويعدل وفق ضوابط ومعايير محددة، تكفل إخراج الكتاب في مستوى لائق ومتميز.

ولم يكن تعدد الناشرين في البلدان المتقدمة عبئاً على المجتمع، بل كان انطلاقةً من حاجته إليها، وقد استطاعت الدور المتعددة أن تتكامل عبر التخصص، وأن تتعاون عبر التنافس، وأن تتلون بألوانها الزاهية عبر التمايز.

أطرح هذه الصورة للناشر بين يدي ما سأطرحه من هموم الناشر العربي في واقعه الراهن، لكي ألفت النظر إلى ضخامة الأعباء والواجبات الملقاة على كواهلنا لكي نخلص الناشر من همومه وأزماته الراهنة، وما هموم الناشر العربي إلا هموم (الكتاب).

هذا الكتاب الذي يسهم في إنتاجه مع (الناشر) كل من: (المؤلف) و(الطابع) و(الموزع)، ويتوجهون به أخيراً إلى (القارئ)، وهمومه تتناوشهم جمعياً، وتعنيهم جميعاً.

ولكي يكون بحثنا دقيقاً، فلا بد لنا من التعريف بكلٍّ من هذه المصطلحات على حدة، قبل أن نخوض في هموم مركزين على (الكتاب) الذي تتلاقى عنده هموم.

الكتاب؛ معناه وتاريخه

(الكتاب) خزانة المعارف الإنسانية، ومستودعه التجارب البشرية المتراكمة، يحفظها السلف للخلف، كي ينطلق الخلف منها، ويبني عليها موقفاً على نفسه عناء التكرار والإعادة.

و(الكتاب) - إذا أطلق - فإنه يعني كلمة السماء، ففي الصحف الأولى بدأت الأرض تقرأ سطور الحضارة.

وليس شيء في الدنيا أشرف ولا أقدس من (الكتاب).

وكلُّ ما يتصل بالكتاب، أو يشتق لغوياً منه، أو يتعامل معه، صناعة أو استهلاكاً، فإنه يستمد منه هذا الشرف وهذه القداسة.

ولقد تكرر ذكر مصطلح (الكتاب) في القرآن الكريم أكثر من مئتي مرة كما تكرر ذكر (القلم) وما يسطر، و(لكلمة) الطيبة، و(التلاوة) الحقّة، فضلاً عن مصطلحات: القراءة، والتدبر، والعقل، والنظر، والتفكير، والسمع، والبصر، والفؤاد، بوصفها وسائل المعرفة الموصلة إلى (العلم).  
وآخر كتاب تلقته البشرية من السماء هو (القرآن).

و(القرآن) يمثل الثابت من القيم، والفرقان من الكلم، لا يزيغ فيستعتب، ولا يعوج فيقوم، ولا تنقضي عجائبه، ولا يخلق من كثرة الرد. وهذا هو سرّ إعجازه، وبذلك بقي (القرآن) وسيبقى ملهماً للبشرية في أجيالها المتعاقبة؛ يرتشف منه كل جيل ما يضيء له السبيل، ويرتقي بفهمه وتفسيره له، على قدر ارتقاء معرفته وغو طاقته العلمية.

ولقد كان انقطاع الوحي من السماء، بمثابة الإجازة العلمية للعقل البشري كي يبدأ بالعمل، وكان إعلاناً عن محو (الأمية)، وإيداناً ببداية عصر (العلم).

{ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً } [الإسراء: ٣٦/١٧].

ولقد قام الرواد من كل أمة بواجبهم في صنع (الكتاب):

الصينيون، وشعوب ما بين النهرين، والفراعنة، وبلاد الشام، واليونان والرومان، وكان اليونانيون أكثر الناس كتابة أيام حضارتهم، وأسماء فلاسفتهم وشعرائهم وحكمائهم لا تزال لامعة، وكتبهم وأفكارهم لا تزال موضع عناية ودرس.

والعرب، الذين أيقظتهم كلمة {اقرأ} عندما دوت في غار (حراء) وترددت أصدائها في جنبات (مكة)، انطلقوا يقرؤون علوم الدنيا التي كانت سائدة في عصورهم، حتى إذا استوعبوها، حفظوها وطوروها وأضافوا إليها الكثير، مما لا يزال ينسب إليهم ويسمى بأسمائهم، وكانت حصيلتهم من (الكتب) أعلى حصيلة عرفتها البشرية في التاريخ، وفهارس مخطوطاتهم تضم عشرات الآلاف من العناوين، بعضها لم يصل إلينا.

لقد عرفت البشرية (الكتابة) منذ حوالي خمسة آلاف عام، لكنها لم تنعم بـ(الكتاب) إلا بعد شيوع استخدام الورق قبل حوالي ألف عام، وظل (الكتاب) زمناً طويلاً ينشر بطريقة (النسخ)، ولم تعم الاستفادة منه إلا بعد اختراع (الطباعة) قبل حوالي خمس مئة عام.

فالكتاب (المطبوع) يعتبر حلقة وجيزة من تاريخ توصيل الفكر الإنساني.

وفي غمرة التقدم العلمي المتسارع في هذا الثلث الأخير من القرن العشرين؛ من يدري؟! لعل الكتاب سيستغني عن الحرف (المطبوع) على الورق، متجهاً إلى الحرف (المضاء) على الشاشة؟! وكيف ستقدم المعارف الإنسانية لأجيال القرن المقبل؟! وهل ستتأثر طرائق تفكيرهم نتيجة القراءة السريعة على الشاشة التي تختزل لهم

الوقت، وتقدم لهم المعلومة المطلوبة بضغطة زر، بدلاً من تقليب مئات الصفحات في عشرات الكتب، مثلما أراحتهم الحاسبات من عناء العمليات الحسابية، وجدول الضرب، وحرمتهم من رياضة الذهن؟!

### تعريفات موجزة

(المؤلف): هو صانع الأفكار موضوع الكتاب، هو صاحب النص ومبدعه، والمالك الوحيد لحق نشر مخطوطه. وهو - عادة - يبحث عن ناشر يبيعه هذا الحق، ويتعاقد معه على دفع مبلغ معين؛ محدد سلفاً، أو بنسبة من سعر بيع الكتاب، أو يشاركه في الربح.

(الناشر): هو المخطط والمنظم والمجمّع الذي يأخذ بزمام المبادرة والمغامرة في مشروع إنتاج الكتاب؛ يتسلم المخطوط من المؤلف ويراجعه ويهيئه ويدفعه إلى المطبعة، ويتولى تصحيحه وإخراجه ثم إيصاله إلى القارئ. ووضعه يجعله في مركز الرؤية الشاملة المحيطة التي لا تيسر لباقي الأطراف، لذا فإنه يتحمل المسؤولية الأكبر، لرؤيته كل الأبعاد، وأخذها بالاعتبار.

(الطابع): هو الصانع الذي يتسلم المخطوط من الناشر، ويقوم بعمليات الصف والطبع والتجليد وفقاً لتعليماته. فعمله يقتصر على تنفيذ طلبات الناشر، وواجبه يتركز في جودة الطبع، والمتابعة لمواعيد الإنتاج، والمثابرة على تهيئة الكوادر الفنية والآلات الحديثة للحصول على أفضل النتائج.

(الموزع): هو الحلقة الأخيرة في صناعة الكتاب؛ فهو موجه، وعمله يتركز في توصيل الكتاب إلى القارئ، وواجبه أن يهتم بإيجاد الكتاب أمام عين القارئ، وتوسيع وسائل العرض في المكتبات والمراكز الثقافية، وأماكن التجمع العامة.

(القارئ) أخيراً: هو المستهلك والمتنفع والمستفيد من هذا الإنتاج، الذي تضافرت جهود عديدة لإيصاله إليه. وعليه أن يحسن الاختيار لما يقرأ، ويحسن التدبر والتفهم والنقد لما يقرأ، ويحسن الانتفاع والعمل بما يقرأ. هذه الأطراف الخمسة: المؤلف والناشر والطابع والموزع والقارئ، هي أطراف شديدة الارتباط والتفاعل والتكامل، وإن التعاون بينها لازم وضروري للنهوض بصناعة الكتاب، في هذا الوقت الذي يعيش فيه العالم فترة نمو ثقافي وتحول حضاري سريع، لم يشهدها من قبل في تاريخه الطويل.

وإذا كنا قد أدرجنا القارئ ضمن أطراف صناعة الكتاب، مع أنه المستهلك له، فإنما أدرجناه عن قصد، فوعيه القرائي أو قراءته الواعية، عنصر أساسي في توجيه إنتاج الكتاب، وإقباله على نوع من الكتب أو عزوفه عنه عامل هام مشجع أو مثبط.

وهكذا تتوزع هموم (الكتاب) بين هذه الأطراف.

### المشكلات المعوقة للكتاب العربي

لا نريد أن نذهب بعيداً مع توقعات عصر الحاسب الإلكتروني، بل الواجب أن نقف وقفة مع (الكتاب المطبوع) في واقعه الراهن، بين مؤلف، وناشر، وطابع، وموزع، وقارئ.

ما هو الدور الذي يؤديه كل منهم في صناعة الكتاب؟

وما هي العلاقات التي تربط بينهم؟

ما هي المشكلات والمعوقات؟ وما هي الحلول؟

وقبل كل ذلك: ما هو الدور الذي يؤديه الكتاب في بناء وتنمية المجتمع؟ ما هو الواقع؟ وما هو المنتظر

والمتوقع؟

إن الموقف من (الكتاب) كان ولا يزال يحدد (المستوى الحضاري) لكل أمة من الأمم.

وحين نتساءل عن الدور الذي يؤديه الكتاب عندنا في تعميق الوعي بالتنمية، وفي رسم ملامح التحول الاجتماعي، نجد أنفسنا مضطرين للاعتراف بأن دوره ما زال محدوداً يتحرك في دائرة ضيقة، تكاد تكون مغلقة، وتنطلق من مفاهيم تقليدية، تشد المجتمع إلى ماضيه أكثر مما تدفعه لبناء مستقبله، وتحجب عنه ما يدور حوله من صراع في (عالم الأفكار).

من المسؤول عن هذا العجز؟ وما هي المعوقات والمشكلات؟

لقد انعقدت للإجابة على هذا السؤال الكثير من (الندوات) قدم فيها الكثير من البحوث، التي صورت الأعراض، وحاولت تشخيص الداء. وأكثر ما وجهت الأنظار فيها إلى (الناشر العربي) الذي كان هدفاً لكثير من الانتقادات. كما أشير إلى معوقات أخرى تتصل بالمؤلف، وبالقيود، وبالقارئ وبالمجتمع.

**أزمة كتاب**

**أولاً: طبيعة الأزمة**

الكتاب العربي يعاني أزمة كساد، يبدو ذلك واضحاً من اضطراب معظم الناشرين، بمن فيهم ناشرو القطاع العام، إلى تخفيض عدد النسخ التي يطبعونها من الكتاب لكي لا تتكدس في مستودعاتهم دون أن تجد من يتلقاها بالعناية والإقبال.

ولا يغيّر شيئاً من ظاهرة الكساد هذه ما يطبع بكميات كبيرة من الكتاب المدرسي، أو شبه المدرسي، كالمعاجم والقواميس، والكتب التي تعالج قضايا راهنة (كتاب الساعة) وكتب الطبخ والتدبير المنزلي والطب الشعبي، والكتب التراثية المرجعية، وكتب الثقافة الشعبية انطبعت في ذاكرة الجماهير عبر القرون. فهذه ثقافة إلزامية أو شبه إلزامية تخرج عن نطاق بحثنا الراهن، وهي وإن لم تكن تعاني من أزمة الكساد فإنها تعاني من أزمات أخطر قد تعود على الثقافة العامة ببعض الضرر.

**ثانياً: غلاء سعر الكتاب**

يرى البعض أن (غلاء سعر الكتاب) هو السبب الرئيسي والأهم في أزمة الكتاب، فهو الذي يحرم ذوي الدخل المحدود من اقتناء الكتاب، ويجعله حكرًا على الموسرين القادرين على شرائه ليزينوا به مكتباتهم المنزلية، ويضيفوا به على (ديكور) المنزل لمسة جمالية تظهريهم في عداد المثقفين أو المهتمين بالثقافة. وهكذا نجد أن من يرغب بقراءة الكتاب لا يقدر على شرائه، ومن يقدر على شراء الكتاب لا يقرؤه.

ويرد هذا البعض غلاء سعر الكتاب إلى جشع الناشر الذي يستغل حاجة الناس إلى الكتاب فيرفع سعره، ويكتفي هؤلاء بإلقاء المسؤولية على عاتق الناشر، ويطالبونه وحده بالحل.

لا أريد أن أفق موقف الدفاع عن طرفٍ من أطراف الأزمة، وأدخل في متاهة تبادل الاتهامات واللوائح، فننشغل بذلك عن موضوعنا الأساسي. فأزمة الكتاب هي المهمُّ الكبير الذي يجب أن نبحث له عن الحلول الواقعية والسريعة كي ننتقل من الهوة التي يتردَّى فيها. وليكن بحثنا هذا مجرداً وموضوعياً، مهما كان في الموضوعية من قسوة على هذا الطرف أو ذاك. ولكن بحثنا أيضاً منطلقاً من منطلق الفعالية والواجب، بحيث يطرح أمام الجميع ما يجب عليهم أن يفعلوه، لا أن نقد الندوات والمؤتمرات لنبت الشكاوى، وندب الحظوظ، ونتملّق الناس، ونطالب فقط بالحقوق، فالحقوق لا تؤدى إلا إذا قام كل إنسان بواجبه، وحين يؤدي كل إنسان واجبه يصل كل إنسان إلى حقه، وبالتالي فإن حلّ الأزمات لا يكون بالأمان والأحلام، وإنما بالمعاناة وأداء الواجبات.

وعلينا الآن أن نتساءل: هل غلاء سعر الكتاب هو السبب الحقيقي في أزمتنا؟ لقد نجحت بعض مؤسسات النشر الرسمية في تقديم الكتاب للقارئ بسعر منخفض، مستفيدة من الدعم الذي تلقاه من الدولة، فهل استطاعت أن تحل أزمة الكتاب بذلك؟

وهل أقبل القراء على شراء الكتاب بحيث اضطرت إلى زيادة كمياتها المطبوعة؟ الواقع يشير إلى أن الأزمة ما زالت مستمرة في التفاقم، وأن تخفيض سعر الكتاب لم يغيّر ولن يغيّر كثيراً في الأزمة، وأن وراء أزمة الكتاب أسباباً أخرى يجب البحث عنها.

إن عزوف القارئ عن شراء الكتاب يؤدي إلى تخفيض كمية طبعه، وتخفيض كمية الطبع يؤدي بدوره إلى ارتفاع تكلفة الكتاب، وبالتالي إلى رفع سعره، الأمر الذي يزيد الأزمة تعقيداً ويجعلها تدور في حلقة مفرغة. في أوروبا والبلدان المتقدّمة يبلغ سعر الكتاب أضعاف سعر الكتاب العربي، ويطبع بكميات أكبر بعشرات المرّات من كميات طبع الكتاب العربي، وتنفذ كمياته الكبيرة في مدة أقصر. إنهم يقرؤون ولا نقرأ.

ويتحرك الكتاب عندهم بلا قيود، وتكبّله عندنا القيود. وتتصافر الجهود عندهم لتنمية عادة القراءة، وتشجيع الإنتاج الفكري، ويعاني عندنا من الإهمال. ويتفاعل المؤلف عندهم مع قضايا مجتمعه ويلي حاجاته الفكرية، ويكرّر مؤلفونا أنفسهم دون إبداع. هذه بعض الأسباب الحقيقية لأزمة الكتاب، ولنعد الآن إلى معالجة ما رأينا أنه سبب رئيسي في الأزمة وهو غلاء سعر الكتاب.

ثالثاً: العناصر المكونة لسعر الكتاب



يتعاون كل من المؤلف والناشر على إنتاج الكتاب، ثم يصل الكتاب إلى القارئ عن طريق وسيطين هما الموزع وبائع الكتب، فكيف يتحدد سعر الكتاب ضمن هذه الحلقة التي تضم المنتج والوسيط والمستهلك؟ والتي تشمل: تكلفة الإنتاج، والشحن، ومكافأة المؤلف، وريح الناشر، وحسم التوزيع.

لنحاول تحليل هذه المكونات في محاولة لمعرفة أسباب الغلاء، وبالتالي اقتراح الحلول لها.

١- فأما تكلفة الكتاب التي تشمل نفقات تحرير النص وإعداده وتصحيحه وإخراجه وطبعه وتخزينه والإعلان عنه، فهي مرتبطة إلى حد كبير بمستوى إخراج الكتاب، وهو يختلف اختلافاً كبيراً بين ناشر وآخر، ويحتاج إلى ضوابط أخلاقية تفرض على الناشر الالتزام بحد أدنى من العناية بالكتاب تتفق مع شرفه وأهميته. هنالك من الناشرين من يهتم بتزيين الغلاف الخارجي للكتاب ولا يبالي بمضمونه. ومرة قال لي أحدهم، عندما أطلعت على أخطاء فادحة في كتاب من منشوراته، تتضمن تبديل صفحة جاءت من كتاب آخر لتحل محل صفحة من الكتاب، وتشوه فقرات، وطمس كلمات، قال لي: عندما يشتري الكتاب ليقراً سأهتم بمضمونه.. نوع من التهرب من المسؤولية، وإلقائها على عاتق الآخرين، لكنها إجابة مفيدة تشيء بدلالات واستنتاجات كثيرة.

على كل حال فإننا نريد مستوى لائقاً للكتاب من حيث إخراجه شكلاً ومضموناً، دون إسراف، ولا نريد لمحاولتنا تخفيض سعر الكتاب وتيسيره للقارئ أن تتناول مستوى إنتاجه.

يمكننا أن نفكر في طبعات شعبية أقل تكلفة، على غرار كتاب الشهر وكتاب الجيب، لكن ذلك لن يكون مجدياً إذا لم تتمكن من توسيع الساحة الثقافية التي ستستقبل الكتاب، الأمر الذي سنعالجه في مكان آخر. ذلك أن تكلفة الكتاب تتناسب عكساً مع الكمية المطبوعة منه: تقل التكلفة كما زاد عدد النسخ المطبوعة، وتزداد كلما انخفض. فمهما اجتهدنا في تخفيض السعر فإن ذلك لن يكون مجدياً إذا لم يرافقه ازدياد في إقبال الناس على القراءة.

٢- نفقات شحن الكتاب: وهي نفقات باهظة جداً تختلف حسب وسائل النقل بين أن تكون برّاً أو بحراً أو جواً، أو بواسطة البريد. ونقل الكتاب وإيصاله للقارئ على الساحة العربية والعالمية مسألة هامة جداً، وهي عنصر أساسي من عناصر أزمة الكتاب، كما هي سبب من أسباب غلاء سعره، ولا بد من معالجتها. فالنقل البري والبحري اللذان هما أقل كلفة يعانيان من الضعف، ومن قيود الترانزيت التي تطيل مدة التوصيل.

وتصدير الكتاب إجمالاً يعاني في بعض بلدان العالم العربي من قيود أنظمة القطع المرهقة، كما يعاني استيراده من فرض رسوم باهظة في بعضها الآخر.

وذلك كله ينعكس على سعر الكتاب وعلى القارئ، ولا بد من معالجته:

١- بإعفاء الكتاب من قيود أنظمة القطع ومن الرسوم الجمركية وغيرها.

٢- بتخفيض قيود المرور (الترانزيت) على الكتاب وتيسير حركته بتنشيط النقل البري والبحري.

٣- تخفيض التعرفة البريدية تخفيضاً ملموساً.

٤- منح الكتاب حسمًا كافيًا على الخطوط الجوية الوطنية في بلد تصدير الكتاب (على الأقل)، فالكتاب

سفير إعلامي ينبغي دعمه وتشجيعه.

(٣) - حسم التوزيع: يقوم كل من الموزّع وبائع الكتب بدور هام في إيصال الكتاب إلى القارئ. وقد

اصطلح على اقتطاع جزء من سعر الكتاب بقسمتهما بينهما هو (حسم التوزيع)، وهو يتراوح عادة بين ٢٠% و

٤٠% من سعر بيع الكتاب حسب نوع الطلب والكمية المطلوبة. غير أن هذا الحسم قد اعتراه خلل خطير

حين لجأ بعض الناشرين، ولا سيما في لبنان، إلى تجاوز العرف، ورفع حسم التوزيع، وتباروا في ذلك حتى

وصل به بعضهم إلى نسبة ٧٠% في محاولة لإغراء الموزّع وبائع الكتب إبان غلاء سعر العملة اللبنانية بالنسبة

للعملات العربية الأخرى.

وهذه الزيادة في الحسم لم تكن على حساب الناشر، بل كانت على حساب القارئ، فكل زيادة في الحسم

كان يقابلها زيادة في سعر بيع الكتاب، بحيث يبقى السعر الصافي العائد إلى الناشر ثابتاً، ويتضح ذلك لنا في

المثال التالي:

إذا كان السعر الصافي الذي يرغب الناشر باسترداده هو ٦٠ قرشاً، فسوف يسعر الكتاب للقارئ:

بـ ٨٥ قرشاً إذا حسم للموزّع ٣٠%.

و ١٠٠ قرش إذا حسم للموزّع ٤٠%.

و ١٢٠ قرشاً إذا حسم للموزّع ٥٠%.

و ١٥٠ قرشاً إذا حسم للموزّع ٦٠%.

ففي كل هذه الحالات سكيون المبلغ الصافي الذي يدفعه الموزّع ويستلمه الناشر ثابتاً، بينما الذي ارتفع هو

سعر البيع للقارئ.

هذه الزيادة الوهمية في نسبة الحسم التي انطلقت من لبنان في ظروف استثنائية، مستخدمة أسلوب الخداع

التجاري، صدّقتها مؤسسات توزيع رسمية في بعض الأقطار العربية فكّرست هذا الحسم الوهمي الخادع، وثبّته

في عقودها المعدّة من قبلها وفق نموذج محدد، وفرضته على الناشرين في كل الأقطار العربية. ولم تنفع معها كل

الصيحات التي انطلقت لتلفت النظر إلى عنصر الخداع في زيادة الحسم، متشبّثة بأنّها حصلت على نسبة ٥٠%

مع نفقات الشحن من بعض الناشرين اللبنانيين، وما على الناشرين الآخرين إلا الاقتداء بهم إذا أرادوا أن

يتعاملوا مع هذه المؤسسات. وعلى الرغم من أن حسم التوزيع في كل من مصر وسورية لا يزال عند الحد

المتعارف عليه، لأن الطاقة الشرائية في كل من البلدين لا تسمح برفع الحسم الذي هو في الحقيقة رفع للسعر،

فقد اضطر معظم الناشرين إلى إصدار نشرتين للأسعار: نشرة بالعملة المحلية خاضعة للحسم العادي داخل

القطر، ونشرة بالعملة الصعبة خاضعة للحسم العالي، للتصدير وإرضاء رغبة الموزّع.

ومن الضروري جداً، وقد زالت الأسباب التي دفعت بعض الناشرين إلى ممارسة هذا الأسلوب، أن يعودوا إلى الحسب العادي لكي يساعدوا على استقرار سعر الكتاب، تحقيقاً لمصلحة القارئ، ومنعاً لفوضى الأسعار الناجمة عن الزيادة الوهمية في الحسب والسعر.

كما أنه من المفيد كذلك أن ننوه بأن بعض دور النشر الجادة في لبنان قد تمسكت بقواعدها وحسبها المعتاد، ولم تتلق إلى متاهة الزيادات الوهمية، وفرضت شروطها، واثقة من نفسها، ومن جديتها ونوعية منشوراتها، وبعض دور النشر الأخرى قد أخذت تعود تدريجياً إلى الحسب المعقول، وسيكون لذلك أثر كبير في استقرار سعر الكتاب.

(٤) - وأما مكافأة المؤلف: فإنها تشكل جزءاً من تكلفة الكتاب لا ينبغي أن يمس كذلك، ولا يجوز أن يكون تخفيض سعر الكتاب على حساب المؤلف الذي ينفق الكثير من ماله في اقتناء مراجعه ومقروءاته، وينفق الكثير من وقته وعرقه وكده كي يقدم لنا إبداعه.

ورغم أن النسبة التي يتقاضاها المؤلف في بلادنا تعتبر عالية إذا ما قورنت بالنسبة التي يتقاضاها في البلدان المتقدمة، إلا أن الحصيلة هنا ضئيلة جداً، لا تتيح للكاتب تدارك حاجاته الأساسية، فضلاً عن أن تهيئ له فرص العيش الكريم، بينما هي في البلدان المتقدمة عالية جداً توفر للمتقدمين من الكتاب دخلاً يضارع دخل نجوم الفن وغيرهم من المبدعين، وذلك كله بسبب سعة الساحة الثقافية: إمعانها في الضيق هنا، وإمعانها في الاتساع هناك، الأمر الذي يتطلب مضاعفة عدد النسخ المطبوعة عشرات - إن لم نقل - مئات المرات.

(٥) - ربح الناشر:

وأخيراً فالناشر إن كان مؤسسة عامة فعليه أن يوفر كل ما بوسعه، ويوجه كل دعم مالي يحصله لمصلحة القارئ، وتخفيض سعر الكتاب. وأما إن كان مؤسسة فردية فلا عليه أن يسترد ما أنفقه على الكتاب. بالإضافة إلى ربح معقول يراعي فيه شرف السلعة التي يتعامل بها، وأهميتها الاجتماعية. مع العلم بأن رفع سعر الكتاب لن يكون في مصلحة الناشر الذي يجد نفسه بين خطرين: خطر الكساد الناجم عن ضعف القوة الشرائية لدى القارئ، وخطر التزوير الناجم عن ضعف الوازع الأخلاقي لدى لصوص الكتاب الذين يتلمظون لسرقة جهود الآخرين عندما يكون السعر ورواج الكتاب مغريين لهم بالسطو وممارسة اللصوصية.

#### رابعاً: الحلول المقترحة لحل أزمة الكتاب

إذا أردنا لهذا الحل أن تكون في مستوى الفعالية والتطبيق فعلياً أن نتبين من هم المعنيون بها، ونبين ما يجب على كل منهم فعله مما يمكن كلاً منهم أن يفعله.

فالمعنيون بالكتاب هم: القارئ والمؤلف والناشر والموزع والدولة.

١ - فأما القارئ فهو صاحب المصلحة الحقيقية بحل أزمة الكتاب، وعليه أن يعود نفسه على القراءة ويخصص لها جزءاً كافياً من وقته، ومن دخله، ومن اهتمامه. فأما الوقت فهناك أوقات ممتة، مثل أوقات

الانتظار، والأوقات التي نقضيها في وسائل النقل، وهناك أوقات الفراغ الدورية والطارئة، كل ذلك يجب أن نحياه بالقراءة، بالإضافة إلى الوقت الذي يجب أن نخصّصه يومياً لقراءتنا الجادة.

وأما الدخل فمهما كان محدوداً فإن علينا أن نخصّص نسبة منه نوفرها من كمالياتنا، ونستغني لأجلها عن بعض عاداتنا الاستهلاكية التي قد تبدو لنا ضرورية، وسنشعر بكثير من السعادة والمتعة عندما نحرم أنفسنا منها لصالح (الكتاب). وأما الاهتمام فينبغي أن يظهر في متابعتنا وحسن اختيارنا لما نقرأ، وفي توظيف ما نقرأ تلخيصاً وتمحيصاً ونقداً وتطبيقاً ونقلاً وإرشاداً، وهذه هي القراءة الواعية والمجدية.

٢- وأما المؤلف فعليه أن يضاعف من قراءته واطلاعه وتأملاته وتفاعله في قضايا مجتمعة لكي يتمكن من توليد الأفكار المتسمة بالعمق والجدّة والحيوية والطرافة والفعالية، والقادرة على شدّ انتباه القارئ وتنشيط ذهنه للنقد والحوار الذي هو العامل الأساسي في تنمية الأفكار. فلقد مل القارئ من التكرار والاجترار، والغثاثة والتعميم، وغياب التخصص، والاعتراب والعزلة، والانفصام عن ثقافة المجتمع وقضاياها، فكان ذلك سبباً في عزوفه عن (الكتاب)، وفي ضمور في الفكر تكاد معه لا تعثر فيما ينشر على الساحة العربية على فكر جديد مرة أو مرتين في كل عقد من الزمان.

٣- وعلى الناشر والموزع أن يتعاونوا على توفير الكتاب للقارئ بأقل سعر ممكن، وأن يبحثوا عن أساليب جديدة في إخراج الكتاب بسعر رخيص يتناسب مع الطاقة الشرائية للقراء من ذوي الدخل المحدود، مع المحافظة على المستوى، ولاسيما مستوى المضمون وذلك مثل كتاب الجيب وكتاب الشهر، وأن يبحثوا كذلك عن أساليب في عرض الكتاب وتوصيله للقراء وتقديم التسهيلات التي تشجعهم على اقتنائه، وتساعدهم على تكوين عادة القراءة لديهم، وتجعل أحدهم يفكر باقتناء كتاب كلما كان لديه وقت فراغ أو انتظار فيشغله به. إن من الضروري جداً إيجاد هذه الأساليب الجديدة الكفيلة بتوفير الكتاب وتسهيل اقتنائه وإغراء المستهلك بشرائه، وسوف نلمس أثر ذلك في الإقبال على الكتاب، وزيادة عدد نسخه.

٤- وأخيراً، فإن على الدولة، وبوسعها، أن تفعل الكثير:

- تنمية عادة القراءة وحب القراءة.

- التعريف بالكتاب: بتقديم البرامج الخاصة في وسائل الإعلام، وعقد الندوات، وتخصيص حيز ثابت في الصحافة اليومية.

- التوسع في إقامة المراكز الثقافية وإنشاء المكتبات المدرسية والمكتبات المتخصصة في الإدارات الحكومية، وتزويدها بالكتب الجديدة.

- إعفاء الكتاب ومواده الأولية من الرسوم الجمركية، وغيرها.

- تشجيع تصدير الكتاب، وإعفاؤه من تعهد إعادة قطع التصدير.

- تسهيل التصدير بمنح تخفيض مناسب على أسعار النقل الجوي.

- تنمية مؤسسات التوزيع وتشجيعها.

- النشر المشترك: حيث تساهم الدولة بتغطية النفقات الأولية للكتاب، لكي يقدم للجمهور وبأسعار منخفضة.

أمل أن يكون في هذه المقترحات بعض ما يساعد على حل أزمة الكتاب، وإزالة المعوقات التي تحد من انتشاره وأداء دوره المرتقب.

## أزمة ناشر

### أولاً: القصور في مؤسسات النشر

لنبد بالناشر العربي، الذي كثر عنه الحديث، ووجهت إليه السهام، حتى غدت صورته مظلمة قائمة؛ فهو - كما صوروه لنا -؛ ضعيف الإحساس بالرسالة الثقافية لأمتة تغلب عليه التزعة المادية، وشهوة الكسب، ييخس المؤلف حقه، ويمعن في استغلال جهوده الإبداعية، وينشد الربح من أيسر الطرق؛ فإذا راجت سوق (روايات جرجي زيدان)، وألف ليلة وليلة، ونوادر جحا وأبي نواس، أو علت موجة الكتب الشعبية مثل: الحصن الحصين، ودلائل الخيرات، وتفسير الأحلام، وغرائب الجان، وشمس المعارف، أو اشتد الطلب على كتب العقاد، وطه حسين، وميخائيل نعيمة، وجبران، ونجيب محفوظ، وإحسان عبد القدوس، رأيت الناشرين العرب يتهافتون على طبع هذه الكتب، تحذوهم المنافسة المحمومة إلى إخراجها بأيسر كلفة، وأقل جهد، موجّهين عنايتهم إلى تزيين الغلاف بما يشد انتباه القارئ، غير عابئين بالمضمون، ولا بحقوق المؤلف المادية أو المعنوية.

أما الموجة الحاضرة في نشر الكتب التراثية التي حققت رواجاً، وصل إلى ما يزيد عن ٧٥% من إنتاج دور النشر العربية، فقد تعامل الناشرون متها على نحو أكثر جشعاً، وأشدّ امتهاناً للمادة التراثية، فلا اختيار، ولا تنسيق، ولا تحقيق، ولا توثيق، ولا فهرس، ولا ضبط للنص، إنما هي نسخة واحدة من كتاب تعاورها عدد من الناشرين، صوروها بأخطائها وعيوبها، كما طبعت أول مرة في مطلع القرن العشرين، وكرروا تصويرها حتى اهترأت وتآكلت حروفها، بل لم يبالوا بتسلل صفحة من مجلد إلى آخر، طالما أن الغلاف الأنيق المذهب سيسر العيوب، ويطويها كطي السجل للكتب.

وعندما ارتفعت بعض الأصوات مطالبة بالتحقيق والتعليق، جاؤوا بمصححين أغرار، كلفهم بشرح بعض الكلمات، وكتابة مقدمات تشيء بفقرهم العلمي، رغم ما تزخر به من عبارات الورع الديني، وإخلاص المقصد، ثم كتبوا على غلاف الكتاب بماء الذهب: (تحقيق لجنة إحياء التراث في الدار الفلانية).

وما تزال الانتقادات تنهال على الناشر، وما يزال في جعبة المعنيين بصناعة الكتاب كثير من الانتقادات والتهم الموجهة إليه، مثل التزوير والقرصنة، وفقدان الاستراتيجي والأهداف، والجهل بما ينشر، ولم ينشر ولماذا وكيف؟

لكن القضية التي تظل بالغة الأهمية، إنما هي قضية العلاقة بين المؤلف والناشر؛ هذه العلاقة التي تتسم بالتوتر والغموض وتنازع المصالح مما جعل المؤلف العربي يشعر بالحيف والظلم، ودفع بعض الأسماء الأدبية المعروفة إلى فتح دارٍ لنشر إنتاجها الخاص.

### ثانياً: ملاحظتان لا بد منهما

من الظلم أن نمر بهذه الصورة القائمة التي رُسمت للناشر، دون أن نزيل عنها القتامة، مشيرين إلى الملاحظتين التاليتين:

١- إن قطاع النشر لم يكن في يوم من الأيام محروماً من وجود الناشر الملتزم بالهوية الثقافية لأمته، المستوعب لطبيعة مرحلتها الراهنة، المستشعر لقضاياها وحاجاتها، المقدر لخطورة المهنة التي يحترفها. ففي النصف الأول من القرن الحاضر عرفنا ناشرين علماء أمثال: محب الدين الخطيب، وحسام الدين القدسي، ومنير الدمشقي، ومحمد راغب الطباخ، وزكريا يوسف، وأحمد عبيد، وياسين عرفة، والخانجي، وبهيج عثمان، ولا يزال قطاع النشر يزخر بأمثالهم من الناشرين الجادين، الذيون يحظون بكل احترام وسمعة طيبة.

٢- إن الصورة القائمة التي رسمت وعزيت خطأً إلى الناشر، لا تخص الناشر الحقيقي، ولا تمت إليه بصلة: إن صورة التاجر الذي يتخذ لنفسه مكتباً فحماً تحت لافتة كبيرة تحمل عنوان (دار للطباعة والنشر) ثم يوجه همته إلى تصيد كتاب شيق يتوقع له الرواج؛ لشهرة مؤلفه، أو طرافة موضوعه، أو شعبيته، حتى إذا عثر على ضالته المنشودة دفع بها على عجل إلى المطبعة، تاركاً لها أن تختار نوع الورق والحرف والغلاف المناسب، مما هو متيسر لديها من تصميمات جاهزة، ثم ينهمك بإجراء اتصالاته لبيع الطبعة المنتظرة بصفقة واحدة أو عدة صفقات لا يتقيد فيها بالقواعد المتعارف عليها لتسعير الكتاب ولا بأصول توزيعه.. مثل هذا التاجر لا يجوز أن نطلق عليه اسم (الناشر)، لأن الدور الذي لا يلعبه لا يرقى لأن يكون حلقة أساسية أو مرحلة ضرورية من مراحل إنتاج الكتاب.

وإنتاج الكتاب على هذا النحو لا يحتاج إلى أي مؤهل ثقافي، ويستطيع أي بقال أو بائع مرطبات أو تاجر ملابس أو حتى سائق سيارة أجرة أن يضم نشاط الكتاب إلى قائمة نشاطاته، وأن يتعامل معه بوصفه سلعة مثل سلعة الغذاء والكساء ومواد البناء.

أما (الناشر) الذي هو حلقة ضرورية في تصنيع الكتاب، لا يمكن حذفها، فله دور أساسي في مشروع إنتاج الكتاب؛ يخطط وينظم ويراجع ويحضر حسب قواعد وضوابط محددة، تكفل إيصال الكتاب إلى القارئ بأفضل الشروط والمواصفات التي تيسر قراءته والانتفاع به.

### ثالثاً: الدور الحقيقي للناشر

لئن تناول الناس دور الناشر من خلال سلبيات ومآخذ عانوها، أو من خلال إيجابيات نادرة حمدوها، فقد آن لنا أن نطرح الموضوع من زاوية أخرى، تعتمد منطق الفعلية، وتتحدث بلغة الواجب والمسؤولية، ذلك أن

طرح المشكلات بأسلوب الشكوى والمطالبة بالحقوق، إنما هي لغة الكلل القاعد عن العمل، العاجز عن الفعالية والتأثير.

فما هي واجبات الناشر، من أجل أن يقدم الكتاب الأفضل؟

وما هي المراحل التي ينبغي للكتاب أن يتقلب فيها بين يديه، قبل أن يصل إلى القارئ؟

لعلنا نلقي بعض الضوء على هذه الواجبات فيما يلي:

أولاً - شعور الناشر أنه شريك المؤلف في مسؤولية عن الكلمة التي ينشرها، بل إن مسؤوليته هي الأكبر، لأنه الناشر المذيع لها بين الناس بكمية كبيرة من النسخ، ولولاه لظلت كلمة المؤلف محدودة الذبوع، مقتصرة على محيطه الضيق.

لذلك فإن على الناشر أن يحدد أهدافه العامة واختصاصاته ويبيّن خطته على ضوءها، ويحسن الاختيار بما يلائم رسالته.

ثانياً - تنمية التحرير، واستدراج المخطوطات، وتحويل الأفكار إلى كتب

إن الناشر الذي يكتفي بالقبوع في مكتبه، ينتظر المؤلفين لكي يأتوا إليه بالمخطوطات، لا يعد ناشرًا، بل الناشر من يوجه ويشجع ويدفع المؤلفين للكتابة في الموضوعات التي يعتقد أنه ستلي حاجة وتسد نقصاً. ويكون ذلك بالتخطيط لنشر سلاسل وموسوعات يستنفر للكتابة فيها عدداً من المؤلفين؛ ينسق بينهم، وينظم إنتاجهم، حتى تنتظم الحلقات المتناثرة في سلاسل مؤتلفة من أمثال: ذخائر العرب، وأعلام الفكر، وروائع المسرح العالمي، وما إلى ذلك.

ثالثاً - صيانة المخطوط من الضياع، وهو واجب إداري يكون باتخاذ سجل أو بطاقة متابعة تبين تاريخ تسلّم المخطوط من المؤلف، وتاريخ تسليمه إلى الفاحص، وتاريخ إعادته إلى المؤلف أو إدارة التحرير، وبالجملة يسجل ملاحظات وتواريخ جميع مراحل الطبع والنشر والبيانات اللازمة عن الكتاب، لتحديد المسؤوليات.

رابعاً - فحص المخطوط: ويتم على ثلاث مراحل:

أ- القبول المبدئي: (ربما) للاقتصاد في الوقت والمال، يجب أن يرفض الناشر على الفور المخطوط الذي لا يلائم موضوعه اختصاصه، أو اتجاهه المقرر للنشر.

ب- القراءة الأولى: وهي مجرد فحص عينات من المخطوط، وإلقاء نظرة شاملة عليه بغرض تقرير رغبة المؤسسة بالمضي قدماً في عملية النشر أم لا.

ج- الفحص: وهو إما داخل في قسم التحرير في المؤسسة، أو خارجي يتم بالاستعانة بمختص في الموضوع، وبحسب استمارة معينة توضح للمستعان به المسائل التي يجب أن ينبه إليها، ويوليها عناية، والنتيجة قد تكون: الموافقة، أو طلب التعديل، أو الرفض.

خامساً - تنقيح المخطوط وإعداده:

قد لا يهتم المؤلف بقواعد الإملاء، ولا علامات الترقيم، وقد يسهو عن بعض القواعد اللغوية، فضلاً عن الاختلاف في استخدام القواعد بين مؤلف وآخر، فالبعض يستخدم الإملاء المصري، والبعض يستخدم الإملاء الشامي، والبعض يستخدم قواعد الرسم القديمة. ومن الضروري جداً أن يكون للناشر قواعد معتمدة في كل ذلك، يوحد على ضوئها جميع منشوراته، فتخرج على نسق واحد. ولا بد لتحقيق ذلك من أن يكون لدى الناشر جهاز للتحريير، يتمتع باليقظة والسليقة اللغوية، يقوم بتنقيح المخطوط وفقاً للقواعد المعتمدة لدى الناشر، ويقدم للصف بشكل لا يدع الراقن يتوقف أثناء العمل ليفكر ويتبين ما يريد المؤلف.

بالطبع، ليس للمنقح أن يتدخل في أسلوب المؤلف، لكن له أن يصحح الأخطاء المنافية للحقيقة العلمية البديهية، كأن يقرأ في المخطوط عن جبل يبلغ ارتفاعه ٢٢٨٣٥ متراً، فيسدرك فوراً خطأً هذا الرقم لعلمه أن قمة إفرست (أعلى جبل في العالم) لا تزيد عن ٨٨٨٢ م.

سادساً - الإخراج:

وهو النظر في الكتاب نظرة واعية شاملة لتحديد قياس ونوع الحرف، وطول السطر، والمسافة بين الكلمات وبين الأسطر، والعناوين الرئيسية والفرعية ومواضيع الصور والأشكال، وتصميم الغلاف. ومن الضروري أن يضع الناشر مواصفات معينة لكتبه تحدد الشكل المادي للكتاب، وتميز ملامحه الخارجية والداخلية، ومعلوماته الوصفية (الببليوغرافية)، بشكل يبرز شخصية الناشر، ويجعل لمنشوراته طابعاً متميزاً.

سابعاً - التصحيح:

من المعروف أن المؤلف لا يحسن تصحيح كتبه، لأنه غالباً ما يقرأ ما في ذهنه لا ما في التجارب، لذا كان ضرورياً أن يتولى مصحح من قبل الناشر عملية التصحيح، وينبغي ألا تزيد تجارب الطبع عن اثنتين، يطلع المؤلف على الأخيرة منهما قبل أن تدفع للطبع.

ومعظم المؤلفين والمصححين ما زالوا يستخدمون طريقة قديمة في الإشارة إلى مواضع الخطأ، فعلى الناشر أن يقدم لهم جدولاً بإشارات التصحيح المتعارف عليها حديثاً، ويوجههم لاستخدامها توفيراً للجهد والوقت، كما يلفت نظرهم إلى عدم التعديل عن الأصل.

ثامناً - الفهرسة

يتعاون المؤلف والناشر على صنع الفهارس اللازمة للكتاب، بحسب طبيعته وموضوعه، فالكتاب العربي وخاصة التراثي فقير أو خالٍ من الفهارس التي أصبحت ضرورية جداً لإعانة القارئ على الوصول إلى هدفه بأيسر جهد وأقل وقت مثل فهرس الأعلام والبلدان والشعر والآيات والأحاديث والمعارك والمعاهدات والموضوعات والأفكار، وغيرها.

وينبغي أن تكون للناشر طريقته الواضحة في الفهرسة، وعناصره المدربة عليها.

هذه بعض المراحل التي يجب أن يمر بها الكتاب في مراحل صنعه وهي مراحل دقيقة ومعقدة، لا يشعر بأهميتها وصعوبتها إلا من يعانيتها من الناشرين الجادين. فالقارئ الذي يتناول الكتاب مطبوعاً، قد لا يخطر في



بالبه مرور الكتاب بكل هذه المراحل؛ من التأليف إلى التنقيح إلى الإخراج إلى الرقن إلى التصحيح إلى المراجعة إلى الفهرسة إلى التدقيق إلى الطبع إلى التجليد إلى فحص الجودة إلى الإعلان إلى التوزيع.

تاسعاً – دليل الناشر وتجربة دار الفكر:

ينبغي أن تكون للكتاب مواصفات علمية دقيقة، يقوم الناشر بتحديدتها ورعايتها وتحسينها أثناء صناعة الكتاب.

ومن المفيد جداً أن يكون للناشر دليل عمل مطبوع يوضح فيه هذه المواصفات، والقواعد، وطرق وأساليب العمل، وجداول إشارات التصحيح، والمطلحات الطباعية، والقواعد المعتمدة لديه في الإملاء وعلامات الترقيم، وفي ضبط الآيات والأحاديث وتخريجها، وفي العزو إلى المراجع والنصوص وتحقيقها، وفي الفهرسة، وفي وصف الكتاب، وفي طريقة ترقيم الطباعات.

وسيكون هذا الدليل مفيداً جداً، لا في تحسين الأداء فحسب، بل في تنمية وتوطيد العلاقات بين أطراف صناعة الكتاب.

إن لدار الفكر تجربة رائدة في هذا المجال، أثبتت جدواها وفعاليتها، فقد أصدرت عام ١٩٨٤ دليلها للعمل، ووضعت بين أيدي المؤلفين، كما دربت عليه جميع أطر الفنية العاملة، وكان من نتيجة ذلك أن منشوراتها أخذت تصدر على نسق موحد، ذي أوصاف وملامح مدروسة وخالية من التناقض.

وإنني أدعو جميع الناشرين للنظر في هذه التجربة وتقويمها، والتي تبرز شخصية الناشر وتؤكد دوره الفعال، وأثره في تنمية المجتمع.

إن غياب المنهج العلمي والأوصاف الدقيقة الموحدة في إنتاج الكتاب يلحق كثيراً من الضرر بثقافة المجتمع. فما تعج به الكتب المطروحة اليوم من الأخطاء والتناقض، ليوثر تأثيراً كبيراً على عقلية أجيالنا، ومناهج تفكيرنا، ولغة أبنائنا.

قد يرى البعض في هذا الطرح شيئاً من التهويل والمبالغة. لكن الأمر جد خطير، لنأخذ على سبيل المثال أي كتاب تقع عليه أيدينا دون تعيين، ولنقرأ صفحة ما منه دون تعيين أيضاً، نتبين خطورة الموضوع، وحجم الأخطاء والتناقضات.

وأول ما يطالعك في هذه الصفحة: فوضى الهمزات، فالألف في أول الكلمة تهمز أو تهمل بلا قاعدة، ولقد مضى على الكتاب زمن أهملت فيه همزة القطع اختصاراً، عندما كان التنضيد يتم بالحرف اليدوي، ولما تطور التنضيد إلى الآلي ثم الألكتروني وذللت الصعوبة، وزعت الهمزة على أوائل الكلم عشوائياً، دون التزام بقاعدة ولا ضابط، وتسابق عمال التنضيد والمصححون في وضوعها حتى على (ال) التعريف، وماضي الخماسي والسداسي وأمرهما ومصدرهما، وأمر الثلاثي، وأصبحت تقرأ في الصحف والمجلات والكتب أمثال: (إقرأ، وإنطلق، وإجتماع، وإقتصاد، وإسم، وإمرأة).

ومن طريف ما وقع لي شخصياً، أنني مرة صححت كلمة (إقرأ) على ظهر غلاف كتاب معد للطبع، فحذفت همزة القطع التي جعلت خطأ في أولها، وأرجعتها همزة وصل، وتأكدت من حذفها على آخر تجربة قبل الطبع، وعندما قُدمت لي نسخة من الكتاب مطبوعاً، راعني أن أجد همزة (اقرأ) قد عادت لتحتل مكانها عنوة تحت الألف، وتتبع الموضوع، حتى عرفت أن عامل التصوير - لما يعلم من كلفي بالهمزة - تطوع وأثبتها، وهو يحسب أنه قد أحسن صنعاً. وأسدى إلى اللغة العربية معروفاً.

ولنعد إلى صفحتنا التي اخترناها للقراءة دون تعيين، ولنمعن النظر في علامات الترقيم، لنرى أن النقطة قد وضعت لتفصل بين شطرين من جملة لم تكتمل بعد، وأن الفاصلة قد وضعت في نهاية جملة مكتملة، والفاصلة المنقوطة قد وضعت في غير محلها، وأن الأقواس قد استخدمت للزينة، فتارة تراها قوسين مفردين يحيطان بنص منقول، وتارة مزدوجين يحصران اسم علم، وتارة مضلعين أو مزهرين بلا ضابط.. لهذا وضعت علامات الترقيم؟ أليست لها مدلولات معينة دقيقة مصطلح عليها؟

أما عن الوصل والفصل؛ والزيادة والحذف، والربط والبسط، والنقط والإهمال، في مثل: داود وإسحاق، ومئة ومائة، والثقات والبغاة، وعلي وعلي، فحدث ولا حرج.

وعندما يتكرم الطابعون بضبط الكلمات بالشكل والحركات، فهنالك الطامة الكبرى، وصرف الكلمات عن أصل وضعها، وقلب قواعد الصرف والنحو رأساً على عقب، هنالك سيصرخ كل غبور على اللغة: أوقفوا هذا العبث! دعوا النص مطلقاً، واتركوه للقارئ سليماً، لا تشوهوه بتحريك خاطئ! لو أن التناقضات التي ذكرت كانت تجري على قاعدة وأسلوب واجتهاد، لكان في الأمر نظر. أما أن تصبح لغتنا فوضى بلا ضوابط فهنا تكمن الخطورة. وعندما تألف عين القارئ هذه الفوضى، فلسوف تؤثر في منهجيته، وطرق تفكيره، وسوف تصبح الفوضى لديه قاعدة، طالما أن عينه قد ألفت أن ترى الشيء ونقيضه في صفحة واحدة من كتاب، وقد لا يعدم من يفلسف له الأمر ويقول في كل تناقض: يصح الوجهان، وفي المسألة قولان، قيل كذا وقيل كذا، والله أعلم، وعقلنا مستقيل. وكم سيكون الأمر مختلفاً عندما يطرح الناشر كتبه على نسق موحد، ملتزماً قواعد محددة، تعادها عين القارئ، وشيئاً فشيئاً، تصبح هذه القواعد لديه (ملكة) دون أن يلم بها، وتصبح اللغة لديه (سليقة)، ولو لم يكب على درسها.

لقد آن لنا أن نرتقي بمهنة النشر إلى المستوى اللائق بها، وأن نشعر بمسؤوليتنا الكبيرة عن الكلمة التي ننشرها، وأن نمحو الصورة القائمة التي رسمت لنا ونحن نتعامل مع الكتاب الخالد كما نتعامل مع سلعة زائلة.

إن يقظة الأمة وتصميمها على إزالة عوامل التخلف، والوعي المتزايد كفيلاً بكشف الزيف والإعراض عن الغثاة <#فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ@> {١٧:٢٨-٣٨} .<pt>[الرعد: ١٧/١٣]<pn>.

أزمة ضمير

إنها أزمة ذاتية، مصدرها نحن الناشرين، وأعراضها الخطيرة تفتك بنا، واستشراؤها فينا يمس شرفنا المهني، ولا يليق بقدسية المهنة التي احترفناها، وعلاجها ينبغي أن يكون في أيدينا نحن.

فأنا ممن يجب البدء بأداء الواجبات، قبل المطالبة بالحقوق، ويجب أن يبدأ التغيير من الذات بدلاً من أن يفرض من قبل الغير؛ وذلك هو المستفاد من قول الله تعالى: <#إنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ @> {١١:١٢-٢١} <pt> [الرعد: ١١/١٣] <pn>.

وسواءً أكان محترف التزوير هو المبادر بإغراء تاجر الكتب، أم كان التاجر هو المبادر بإغراء المزور يطبع كتب لا تعود إليه حقوق طبعها، فإن الاستمرار في تجاهل هذه الجريمة النكراء التي يشترك في اقترافها كل من المنتج والموزع والمستهلك، سوف يؤدي إلى تخريب ثقافي وحلل اجتماعي وأخلاقي كبير.

قصة التزوير

وللتزوير قصة؛ أحداثها تدور على الساحة الثقافية في الوطن العربي، وفصولها تبدأ عند مغامر يعيش في مناطق إنتاج الكتاب وتصديره، يلمح، خلال الركود المحلي في سوق الكتاب، طلباً ملحاً على كتاب معين، قررته جهة تعليمية، أو صادف هوىً واهتماماً لدى القراء، فتراوده أحلام الثرة السريعة، وتتحرك في نفسه نوازع الإثم فينطلق مسرعاً إلى متجر للحقائب اليدوية، يشتري منه حقيبة يد فاخرة، ويتخذ لنفسه بطاقة زيارة تحمل اسمه إلى جانب عنوان ضخيم يوهم أنه ناشر كبير، ويللم من هنا وهناك حفنة من الكتب يختارها من العناوين التي صادفها الحظ، ولقيت بعض الرواج من بين مئات العناوين الراكدة، ويشتري بطاقة سفر ليتوجه بها إلى البلدان المستوردة لهذه الكتب، بادئاً بأوسعها سوقاً وأكثرها طلباً.

وما إن يحط في بلد حتى يأخذ طريقه إلى المكتبات عارضاً نماذجه، معلناً عن مقدرته الواسعة على تزويدهم بها بأرخص الأثمان، وما عليهم إلا أن يزيدوا في الكمية المطلوبة، حتى يحصلوا منه على السعر الأرخص.

سوف يصادف عدداً كبيراً من أصحاب المكتبات الجادة والعريقة، ممن يتمسكون بأخلاق المهنة، ويعفون عن الكسب الحرام، ويرتبطون بعلاقات طيبة مع الناشرين الأصليين، لكنه لا يبأس، ويواصل جولته وإغراءاته حتى يقع على ضالته؛ نفس مريضة لتاجر ناشئ، يبادل الرغبات نفسها، وتعتلج في صدره النوازع الشريرة ذاتها.

ها قد حانت الفرصة، وانعدت الصفقة، وتناول المزور سلفة تعينه على شراء أرداد أنواع الورق، يتوجه به إلى طابع مغمور بعيد عن الأنظار، قد ملت آلاته الانتظار، فيتلقف العمل الذي ساقه القدر إليه، ويسرع في تنفيذه كي يكسب الزبون الجديد الذي حرك الدولاب.. ويحرص كلاهما على أن يتم العمل في كل مرحله في الظلام؛ التصوير والطبع والتجليد، كل ذلك ينبغي أن يتم في الظلام، إلى أن يأخذ الكتاب مكانه في علب (المالبرو)، تلك العلب التي لا ينم مظهرها عن حبيبتها، أكان كتباً، أم مناديل، أم آنية، أم سلعاً أخرى!.

لقد أصبح الكتاب المزور جاهزاً للشحن.. وصاحبنا على الطرف الآخر ينتظر بفارغ الصبر، يأخذ منه القلق كل مأخذ، فالسلفة قد دفعت، والمورّد جديد على (الكار)، والكتاب مطلوب قد أوشكت نسخة (الأصلية) أن تنفذ من السوق.. ويبدأ بقراءة بعض التمام، كي يبقى الناشر (الأصلي) مستغرقاً في النوم. وفي غمرة الهواجس، يتصل السائق من مركز الحدود.. فتنحسر الكربة، وتفرج الأسارير، ويجمع صاحبنا أوراقه التي تعب في تربيتها وإتقانها حتى لا ينكشف المستور، ويمضي للتخليص على البضاعة، واقتيادها إلى المخازن.

وتبدأ مرحلة (التسويق)، وهي مرحلة تحتاج إلى (شطارة)، فالخبراء من أصحاب المكتبات العريقة سيكتشفون اللعبة، وسيكشفونها لذوي الشأن.. فليبتعد عنهم، ولو إلى حين، وليتسلل بالكتاب (المسروق) إلى مراكز البيع الصغيرة.

الكتاب رائج ومطلوب.. وها هو معروض بأسعار رخيصة مغرية، لكنها تبعث على الحذر؛ خوفاً من القانون، وخوفاً من الضمير.. لا داعي للخوف، ستزودك بفاتورة تخدع القانون، وسوف تتولى أموال السحت التي ستتكدس في جيبك إسكات صوت الضمير، والتغشية على عينية، ولو إلى حين..

وما هي إلا أيام حتى يكون الكتاب قد ملاً الأسواق، وتعمد الدهشة وهول المفاجأة السنة المستوردين والوكلاء الأصليين.. لقد طلبوا الكتاب من ناشره الأصلي منذ مدة طويلة، واعتذر لهم بأن الطبعة السابقة قد نفذت، وأن لديه تنقيحات أظهرتها المراجعة، وإضافات اقتضاها تقدم العلم وتطور الأفكار، لا بد من إضافتها على الطبعة الجديدة لكتاب.. هذه الطبعة التي ستأخذ طريقها قريباً إلى المطبعة، وسوف يلي طلباتهم منها عند إنجازها.

لم ينتظر القراء طبعتك الجديدة ياسيدي الناشر، رغم كل ما قد تحمله من تحسينات مستجدة، ولم يفكر أحد منهم بذلك. بل أقيّل على الكتاب المتوفر بين يديه.. إنه كتاب بكتاب.. العنوان نفسه، والسعر مغرٍ.. لقد نجحت توائم المزورين الذين اهتبلوا الفرصة، وحين وصل الكتاب الأصلي المعدل أخذ طريقه إلى مخازن الوكلاء... لقد ملوا عرضه في واجهات مكباتهم، وملوا رفضه وإعادته إليهم من قبل أصحاب المكتبات الفرعية من عملائهم.. نعم إنه سميك، ومنقح ومزيد، لكنه غالي الثمن، والطبعة المزورة هي صاحبة الكلمة العليا في السوق لأنها الأرخص.. لقد حيم اليأس والإحباط على المستمسكين بعري القيم، وشرف المهنة، وآداب التعامل مع الثقة، وصدقت القاعدة المالية التي تقول: ((العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول))، رغم اختلاف عوامل الطرد، حيث تُطرد العملة الجيدة إلى خزائن المكترين، بينما الكتاب الجيد يطرد إلى مخازن الناشرين ليواجه فيها مصيراً، أشبه ما يكون بدفن الأحياء في مقابر الأموات.

هل هذه ملهاة فنصحك؟ أم هي مأساة فنيكي؟

وسواءً أكانت ملهاة أو مأساة! فما هو مستقبل الثقافة؟ وما هو مستقبل المهنة؟

وهل سيستمر مؤلف جاد في التعب والسهر لمد قرائه بمستجدات العلوم، ونفائس الفنون؟! أم هو سيستمر ناشر جاد في التخطيط والمغامرة والإنفاق لإصدار السلاسل والموسوعات والأعمال الثقافية الكبيرة؟!.

أظن أن الجواب سيكون بالنفي،

طالما ظلت سوق التزوير قائمة على قدم وساق،

وظل المزورون (من لصوص الثقافة والكتاب) يسرحون ويمرحون بلا وازع من ضمير، ولا رادع من قانون،

وظل المؤلفون مشدوهين أمام تفشي هذه الظاهرة الخطيرة.

وظل الموزعون مترددين حائرين، يتعاملون مع الناشر بدافع من الضمير حيناً، ويتعاملون مع المزور بدافع من الربح السريع أحياناً.

وظل القراء غير مكترئين بمصدر الكتاب الذي يقتنونه، وخطورة إقبالهم على اقتناء مادة مسروقة، الأمر الذي سيثبط حركة الإبداع والتأليف، وينشط حركة اللصوصية والتزيف. وظلت العدالة غافلة عن ردع المجرمين، واجتثاث هذه الجريمة النكراء.

### لص في جبة واعظ

ولقصة التزوير فصول تتوالى على مسرح مفتوح، له في كل يوم فصل جديد، وشخصيات جديدة، لكن موضوعه واحد لا يتغير.. إنه لصوصية (التزوير)..

وشخصية اليوم، شخصية طريفة جداً، تحاول أن ترتفع بفعلتها من مستوى الجريمة ودرك اللصوصية، وشخصية اليوم، شخصية طريفة جداً، تحاول أن ترتفع بفعلتها من مستوى الجريمة ودرك اللصوصية، إلى مستوى فعل الخير والغيرة على الثقافة.. تنتحل لنفسها المسوغات، وتتشبث بالأعذار الوهمية، كي تضفي على عملها هالة من الشرف والمروءة، وترفع عنها صغار الإثم، وعار السرقة. سرعان ما تصدق هذه الشخصية أوهامها، وتستمر أكاذيبها، وتأخذها العزة بالإثم، وتنتقل من موقع الدفاع، والتنصل من المسؤولية، إلى موقع الهجوم والاقحام. ومن العمل في الخفاء والظلام، إلى التبجح والاستعلان، ويبلغ بها الحماس أن ترتدي جبة الوعظ، وتبدأ بإلقاء الخطب والدروس في ضرورة تيسير العلم لطلابها، وترخيص أسعار الكتب لهم، وعدم استغلال حاجتهم إليها بإغلاء أثمانها.

المسرح، الذي يجري عليه عرض هذا الفصل، هو مكتبة كبيرة في إحدى العواصم العربية، يتربع بطله على كرسي إدارتها، قد حوّل مكتبته إلى صالة عرض للكتاب المزور، وأخذ زمام المبادرة في التزوير، واستهان بكل القيم، وضرب عرض الحائط بكل الحقوق، وأصبح الكتاب عنده لا يساوي أكثر من تكاليف طباعته، فإذا ما لاحظ طلباً على كتاب ما، فإنه لم يعد يفكر أن يتصل بناشره، ولم يعد ينتظر أن يأتيه به مزور محترف، بل أصبح، بحكم التجربة والممارسة، على صلة ببعض المطابع أو متعهدي الطبع في بلدان إنتاج الكتاب، وما عليه

إلا أن يأمر بطبع كمية معينة من الكتاب وشحنها إليه، حتى يتسابق ذوو النفوس المريضة إلى تلبية طلبه، دون رعاية لحق، ولا احترامٍ لزمالة.

ونظراً لأنه وراء كرسي الإدارة قد ارتدى جبة الواعظ، فقد أعدَّ لخطبته كل العناصر اللازمة لطمس جريمته، وتغيير معالمها، وحفظ عن ظهر قلب كل النصوص الداعية إلى إشاعة العلم، ولفق فتاوىً تسبغ على عمله صفة الشرعية، نسبها إلى بعض أئمة الدين.

وحين يأتي إليه الناشر، المفجوع بسرعة كتبه، معاتباً، محاولاً (لفلقة) الموضوع، آملاً أن يثنيه عن غيه، ويستأنف معه تعاملاً شريفاً، متنازلاً عن بعض الحقوق، عارضاً عليه تخفيضاً إضافياً في السعر، فإنه يبدأ بإلقاء خطبته التي أعدها إعداداً محكماً، كي يقنع الناشر أنه مستغل جشع معادٍ لنشر العلم، وأنه (المزور) إنما يقوم بعمله (المشرف) من أجل إنقاذ طلاب العلم المساكين من براثن هذا الناشر الجشع، ويدور بينهما هذا الحوار:

المزور: هذا الكتاب، أحتاج إلى طبعة خاصة منه بكمية ٣٠٠٠ نسخة، وأريد أن تعطيني سعراً خاصاً به.

الناشر: يسرني ذلك، إن سعره مدوّن في قائمة الأسعار الصادرة عن الدار، والموجودة بين يديك، وسوف أقدم لك حسماً إضافياً مقداره ١٠% فوق الحسم المعتاد، نظراً للكمية التي طلبتها.

المزور: مالي وللحسم، أريد سعراً صافياً، لا يزيد عن تكاليف الطباعة.

الناشر: لكنني لست طابعاً، إنما أنا ناشر الكتاب، وصاحب الحق الوحيد والحصري في إعادة طبعة، وأنا ملتزم بأداء حقوق التأليف. بموجب عقد مع المؤلف.

المزور: مالنا وللمؤلف، هذه طبعة برانية خاصة بي.

الناشر: بالنسبة لي، لا توجد طبعة برانية أو جوانية، ولا بد من أداء الحقوق لأصحابها، كما إن تحضير الكتاب قد كلف جهداً كبيراً ومالاً، وعلى أساس ذلك كله تم تسعير الكتاب حسب ما تراه في القائمة.

المزور: أما بالنسبة لي، فإن ذلك كله لا يعنيني، فهذا هو الكتاب بين يدي، عدد ملازمه معروف، وتكلفة تصويرة وطبعه معروفة، فإن وافقت على السعر فأنت مفضل على غيرك بوصفك الناشر.

الناشر: ولكن ماذا عن حق المؤلف وحق الناشر؟

المزور: العلم لا يحتكر، ولا توجد حقوق لمؤلف ولا ناشر، هذا ما أفتى به العلماء، وأنا أريد أن أطلع الكتاب كي أوفره لطلاب العلم، خدمةً للثقافة.

الناشر: مهلاً يا سيد! إن طلبة العلم بحاجة إلى كثير من الكتب المتخصصة، يحتاجون إليها بكميات محدودة فلماذا لم تفكر بطبعها وتوفيرها لهم؟ لماذا اخترت هذا الكتاب الذي كثر الطلب عليه من دون بقية الكتب؟ ألا تخدم الثقافة إلا حين تعود عليك بالريح الوفير، ولو كان حراماً؟!

وكيف تفتري على علماء الدين، وينقل عنهم فتوى كاذبة، دحضها مؤتمر الفقه الإسلامي، لمنظمة المؤتمر الإسلامي بقراره رقم (٥) المؤرخ ١٩٨٨/٩/٥، والذي شاركت فيه وفود تضم علماء من جميع البلدان الإسلامية، بما فيها البلد الذي تنسب فتواك (المزورة) إليه.

وكيف تسوّغ لنفسك الافتراء على الدين الذي إنما داء لحفظ الحقوق، الأمر بالعدل، والقسط بين الناس؟  
أولاً تعرف أن القانون يمنع الاعتداء على حقوق الآخرين، ويعاقب المزورين؟  
المزور: سأطبع الكتاب، وسيشحن إلي بموجب فاتورة رسمية، ولا أحد يستطيع أن يمنعني وإن كانت لك حقوق فيمكنك أن تلاحقها في بلدك، أما هنا فلا شأن لك عندي ولاحق.  
وينسدل الستار منهيًا فصلاً من فصول المسرحية (المأساة).  
ويخرج صاحبنا (الناشر) مشدوهاً لهول ما رأى ما سمع؟  
لقد استعلنت اللصوصية واستشرفت، وارتدى اللص جبة الواعظ زوراً، وبرز الثعلب في ثياب الناسكين، وأظهر حرقة على العلم، وإشفاقه على طلبته المساكين، وأبدى استعداداً للتضحية بكل الحقوق والقيم من أجل خدمتهم، واستلاب ما في جيوبهم بالباطل، ورحم الله (شوقي) حين قال:

مخطئ من ظن يوماً	أن للثعلب ديناً
------------------	-----------------

وسار في طريقه مبهوراً من وقع الصدمة، أحقّ ما قاله (الرص) من أن (الناشر)، الذي أنفق الجهد والمال في التخطيط والعمل لتقديم أفضل الكتب لسد حاجات أمتة الثقافية، مستغل؟! لقد غامر بتمويل ونشر عشرات الكتب ما تزال مكدسة في مخازنه تنتظر مَنْ يُعرّف بها، ويدعو المثقفين إليها، حتى إذا سنحت فرصة ونجح من بينها كتابٌ أقبل الناس عليه، كان المزور (الرص) له بالمرصاد، ليتهمه بالاستغلال، ويتولى استثماره بالنيابة عنه وعن مؤلفه وعن كل الجهود المبذولة لإنتاجه.  
هل يمكن أن يصبح الحق باطلاً، والباطل حقاً؟!

إن من الكتب ما أنفق الناشر في إنتاجه بضع سنين، استنفد خلالها بضعة عشر من المحققين والباحثين، وأنفق على تحضيره وإعداده الملايين، فهل عليه أن يتركه بعد ذلك لقمة سائغة للمزورين؟ وأن ينسى كل ما أنفقه من جهد وملايين؟

إن الناشر الجاد يعرف تماماً أنه هو صاحب الحق الحصري في استثمار منشوراته، وأن القوانين والشرائع في جانبه. كما إن المزور يعرف تماماً أنه لصٌ يسرق جهود الآخرين، ويستثمرها بدلاً منهم.. لذلك فإنه يتسلل إلى السوق من خلال (السعر).. إنه أقدر من الناشر على المزاحمة وتقديم السعر الأرخص، أنه متحرر من كل الأعباء التي تحملها الناشر في تحضير المخطوط للنشر، ومن الالتزامات التي يتحملها تجاه المؤلفين.

وهكذا يستغل المزور مسألة السعر، بوصفها نقطة الضعف التي تشكل الإغرار الرئيسي للمستهلك، ولتاجر الكتب الوسيط، بل وحتى لبعض المؤسسات التعليمية والجهات الرسمية التي تطرح الكتب في مناقصات تأخذ بالاعتبار السعر الأرخص، ضاربة عرض الحائط بحقوق التأليف والنشر، دون أن تشترط على من يتقد إليها إبراز ما يثبت تقيده بهذه الحقوق..

وهذا هو جوهر المشكلة.. فالمزور الذي استعلن بلصوصيته، وأخذ يتبجح بها، لم يكن ليفعل ذلك، لولا بشاشة المجتمع له، وإغفاء القانون عنه، وصمت الناشرين إزاءه.. ولو أن الجهود تضافرت على تعريته وإزاحته

عن منبر الوعظ، والكشف عن بشاعة الجريمة التي ارتكبتها، والأضرار الخطيرة التي سيلحقها بمستقبل الثقافة والإبداع، فضلاً عن الاعتداء على حقوق الآخرين، لما أمكنه ادعاء الشرف والمروءة، هو متلبس بجريمته النكراء.. شأنه في ذلك شأن أي لص سرق حلياً، وراح يعرضه رخيصاً في سوق المجوهرات، هل سيبيش له أي تاجر، إلا ريثما يستدعي الشرطة، لتقوده إلى حيث ينال جزاء جرمه الذي اقترفه؟ وحتى لو أن تاجراً سوّلت له نفسه اغتنام هذه الفرصة، وأخذ المال المسروق بالسعر الرخيص، أفلا يعاقبه القانون بوصفه شريكاً للسارق، ساعده على إخفاء جريمته؟

وهب أن لصاً سرق سجاداً أو أثاثاً منزلياً، وراح يعرضه بأسعار مريية، تنم عن جريمته، أفلا تتحرك الضمائر، وتمتنع عن شراء مال مسروق أو مشتبه به؟!

ما الفرق بين سارق حقوق النشر والتأليف، وسارق الحلي والأثاث؟

هل سمعت يوماً أن لصاً اعتاد السطو على البيوت والمحال التجارية، تبوأ مكانة رفيعة وسمعة طيبة بين الناس، لعرضه مسروقاته بأسعار رخيصة؟! هل سمعت يوماً أن أحداً صفق للصّ نظراً لجهوده الشريرة في تيسير السلع للناس بسعر رخيص؟! أم أن العدالة ستطوله إن عاجلاً أم آجلاً، وتأخذ صورته وبصماته لإبداعها في سجل أصحاب السوابق، ثم تشير إليه بأصبع الاتهام كلما ارتكبت جريمة سرقة.

إن من الواجب تعرية مزوري الكتب، وخلع جبة الوعظ التي ارتدوها زوراً وبهتاناً، وإماطة اللثام عن وجوههم، حتى يبرزوا بوجوههم الحقيقية المحرمة، وكشف حقيقتهم للناس كي يتجنبوا التعامل معهم، وبيان حرمة هذا التعامل بوصفه مشاركة في الجريمة توجب المسؤولية. وتوضح أن المال الذي يستخدم في هذا التعامل إنما هو سحت ومال حرام.. لا فرق في ذلك بين سرقة نشر كتاب، وسرقة أي مالٍ مثقومٍ آخر.

وما لم نفعل ذلك، فعلى مستقبل المعرفة والثقافة والإبداع السلام. فلن يقدم أحد على بذل جهدٍ في تأليف أو تحقيق أو نشر، طالما كان يشعر أن عصابة من الموزرين تقف لعمله وجهوده وعرقه وسهره بالمرصاد.

من لقراصنة النشر قبل أن يستفحل الخطر؟

قرصنة البحر:

يروى لنا التاريخ أن القراصنة استطاعوا ذات يومٍ أن ينظموا أنفسهم، ويرسخوا تقاليد لمهنتهم، أخذت شكل القوانين الصارمة، يلتزمونها في علاقاتهم فيما بينهم، ويسرحون ويمرحون في عرض البحار، يقتسمونها فيما بينهم، ويجعلون منها مناطق نفوذ يحترمونها، فيعرضون السفن، ويهاجمون الموانئ، ويعودون بالأسلاب والغنائم التي يعيشون عليها، ويعدون لها مصدر رزقهم.

وأهم ذلك هددوا التجارة العالمية، وفرضوا الإتاوات على كل سفينة عابرة، بوصفهم سادة البحار، والمالكيين الشرعيين لها، بحكم سبقهم إليها، وما يمتلكونه من قوة تقف بالمرصاد لكل من تسول له نفسه مخالفة أوامرهم.



وبالرغم من كل الحجج التي تذرع بها قراصنة البحر لتسويغ قرصنتهم، وإضفاء الشرعية على عملهم، وبالرغم من كل القوة والنفوذ الذي أحاطوا أنفسهم به، فقد استطاعت الجهود الدولية الدؤوبة أن تستأصل شأفتهم، وأن تقضي على قرصنة الأفراد - على الأقل - منهم.

فمن لقراصنة الفكر والنشر قبل أن يشتد ساعدهم، ويستفحل خطرهم!؟

### قرصنة النشر قتل للإبداع:

إن أخطر ما تنطوي عليه هذه القرصنة هو الإضرار بمستقبل الثقافة، ووآد حوافز الإبداع، باستباحة حقوق المبدعين.

فقرصان النشر لا يقوم بأي إبداع ولا يشجع عليه، بل يسطو على أعمال المبدعين، ويحرمهم من حقهم في استثمار جهودهم الإبداعية.

قرصان النشر، لا يهيمه أن يخطط لسد ثغرة ثقافية، أو حشد طاقات علمية لإنتاج عمل موسوعي أو معجمي أو لتحقيق عمل تراثي جاد، أو لإصدار سلاسل علمية أو أدبية، كما لا يهيمه أن يتعامل مع المؤلفين، يتلقف إنتاجهم، ويكافئهم على أتعابهم، كل ما يهيمه أن يرصد حركة السوق، حتى إذا لاحظ إقبالاً على عنوان حقق رواجاً من بين عشرات العناوين المكدسة في مخازن الناشرين وعلى أرفف المكتبات، انقض عليه مستباحاً كل حق أو حرمة، وهو يتلمظ إلى تحقيق ربح سريع على حساب جهد وعرق الآخرين.

إنه يتجاوز كل مراحل الإبداع، قافزاً مباشرة إلى مراحل المحاكاة والتصوير، فهو لا يتصل بأي من المؤلفين أو المحققين أو مرار الدراسات والأبحاث، كما لا يقيم أية علاقة مع مراكز الصف والتنضيد والإخراج والتصميم، بل إنه يتجنب هؤلاء جميعاً ويتوارى منهم، ويعمد مباشرة إلى مراكز التصوير وتجار الورق وأصحاب المطابع والتجليد، يختار منهم من يأنس لديه الاستعداد لكتمان السر، وإخفاء الجريمة، والمشاركة في الكسب الحرام، ويمضي في البحث عن شركاء في الإثم، يساعدونه على تسويق مسروقاته في الخفاء.

إن كل من يساعد القرصان يعد شريكاً له في عملهم القرصنة، ليس فيهم واحد من المبدعين، بل هم يتعاونون جميعاً على السطو على أعمال المنتجين الحقيقيين من مؤلف وناشر ومنضد ومخرج، ويتآمرون على تجاهلهم، والدخول إلى السوق منافسين لهم، منافسة غير شريفة ولا عادلة ولا متكافئة. وسرعان ما يستجيب ضعاف النفوس في السوق إلى إغراء السعر، فالقرصان أقدر على المنافسة في هذا المجال، لكونه متحرراً من كل النفقات الأولية لإعداد الكتاب، فلا حقوق لمؤلف، ولا نفقات لتنضيد وتصحيح وإخراج. وهكذا يتصدر القرصان السوق، ويتراجع الناشر والمؤلف والمبدع، ويحظى القرصان بجفاوة أهل السوق، لأن مصالحهم قد ارتبطت به، ويفقد الناشر والمؤلف احترامهما لديهم، لأن حقوقهما ترتب إضافة على السعر الذي يقدمه القرصان، وعليهما إما الانسحاب من السوق، أو التخلي عن حقوقهما.

وكلا الحالين مضر أبلغ الضرر بمستقبل الثقافة، حيث يفقد المبدع كل حافز يشجعه على المضي في إبداعه.

ولكي يتضح مدى الضرر اللاحق بثقافة الأمة، علينا أن نتصور ناشراً خطط لتحقيق عمل تراثي كبير، أو موسوعة علمية ضخمة حشد لها عدداً من المؤلفين والباحثين، وزودهم بعشرات المراجع، ووفر لهم كل إمكانيات البحث، وأنفق على ذلك الملايين، وصبر على إعدادها السنين، حتى إذا رأت النور، وصدرت لتأخذ مكانها في المكتبات، تصدى لها القراصنة، لقمة سائغة بلا جهد ولا صبر ولا إنفاق، أي حافز يمكن أن يدفعه لتكرار مغامرة الإبداع المريعة، إذا لم يجد قانوناً يحمي الحقوق، وسلطة تردع العدوان، وضميراً يحترم شرف المهنة؟.

#### أساليب القرصنة

عندما تقع عين القرصان على صيد دسم؛ عنوان حقق رواجاً واشتد عليه الطلب، تتحرك في نفسه نوازع الإثم، ويبدأ بالتخطيط للانقضاض على هذا الصيد، تماماً مثلما يخطط وحشد الغاب للانقضاض على فريسته. وغالباً ما يبدأ بجمع الطلبات من السوق، حتى إذا تجمعت لديه كمية مغرية منها، أرسل من يشتري له كمية من الناشر الأصلي تصلح غطاءً شكلياً لعمليته، ودفع بنسخة منها لتتقلب في مراحل الإنتاج في أيدي الأمناء على السر الذي اختارهم للتعاون معه على إخفاء الجريمة.

وتتفاوت مسؤولية هؤلاء الشركات حسب درجة معرفتهم بأسرار الجريمة، ولعل أقلهم مسؤولية هو تاجر الورق، الذي لا يسأل عادة عن الهدف من شراء الورق، والكتاب الذي سيطلع عليه، وما إذا كان المشتري يملك حقوق طبعه أم لا. غير أن جهالته هذه لا تعفيه من المسؤولية، فهو بحكم تعامله في السوق سرعان ما يكتشف المفسد من المصلح، والقرصان من الناشر، وعلى كل فالمسألة معقدة حيث القرصان لا يعدم أسلوباً للحصول على مبتغاه بطرق ملتوية، ولا بد من التعاون بين التنظيمات المهنية المختلفة لإيجاد هذا الباب.

أما المصور والطابع والمجلد والشاحن وصاحب المكتبة، فلا عذر لهم، ومسؤوليتهم أكبر، ومقدرتهم على الرصد أعلى، حيث المادة الجرمية في أيديهم، يستطيعون من خلالها تبين معالم الجريمة، ما لم يكونوا متواطئين للتعامي عنها.

وغالباً ما يعتمد قرصنة النشر إلى محاكاة الأصل في كل مواصفاته وسماته، نوع الورق وألوان الغلاف، واسم الدار الناشرة، ليخرجوه طبق الأصل، ويعرضونه كما لو أنه صادر عن الناشر الأصلي.

ويتمادون أحياناً، مطمئنين إلى غفلة أصحاب الحقوق، أو إلى غفلة أصحاب الحقوق، أو إلى عجزهم عن المطالبة بحقوقهم، أو إهمالهم ذلك، وتغريهم الاستزادة من الكسب الحرام، فينتقصون من جودة الورق والطبع، وربما من المادة نفسها بإغفال بضع صفحات أو ملزمات، أو العودة إلى طبعات سابقة تم تعديلها والزيادة عليها، ولا يباليون بشيء طالما أن الكتاب مطلوب، والزبون مهتم بالسعر الأرخص، ولا فرق فهو كتاب بكتاب، يحمل العنوان نفسه، وله مجمل ملامحه الخارجية.

ويبالغون في التماذي أحياناً، فيعمدون إلى استبدال اسم ناشر وهمي باسم الناشر الأصلي. وتبلغ بهم القحة أحياناً أن يضعوا اسماً لناشر حقيقي لا علم له بما يحصل، أو أن يضعوا اسمهم علانية دون خوف ولا وجل.

## ذرائع القراصنة

١- ذريعة توفير الكتاب لطلبة العلم: كثيراً ما يتذرع بها بعض المزورين، فيعمدون إلى طبع كتابٍ تقرر تدريسه في بعض المؤسسات، بحجة حاجة الطلبة إليه، وعدم توفره في السوق، ويظهرون حسن نيتهم، وعزمهم على دفع حقوق التأليف عند ظهور من يطالب بها. ولو توفر حسن النية حقاً لبادروا إلى الاتصال بالمؤلف أو الناشر، وتعاونوا معهما على توفير الكتاب، بدلاً عن إقدامهم على طبعه مستبحين حرمة ومنتجاتهم على حقوقهما فيه.

٢- ذريعة تحريم احتكار العلم وكتمانه، بدلالة حديث رسول الله (ص): ((من كنتم علماً يعلمه جاء يوم القيامة ملجماً بلحام من نار))، وأن العلم شهادة حرم الله كتمانها بقوله تعالى: <#وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آتِمٌ قَلْبُهُ@> {٢٤/٢: ٢٨٣-٢٨} <pt> [البقرة: ٢٨٣/٢] <pn>.

ومن الواضح أن الذين يستبججون الاعتداء على حقوق التأليف والإبداع بهذه الذريعة، لا يهمهم نشر العلم، قدر ما يهمهم الربح الذي يعود عليهم منه، نتيجة لسرقة جهود المؤلف والناشر وحرمانهما من حقهما في استثمار إبداعهما.

فمن المؤكد أن الكتمان المحرم، إنما هو إخفاء الحقائق أو تحويرها، مراعاة لمصلحة شخصية، أو مجارة لسياسة قائمة، وأن التحريم منصب على الكتمان لا على المعاوضة، وأن كتمان العلم والشهادة الوارد في نص الحديث والآية، لا ينقض ما تأصل في التشريع الإسلامي من حق الإنسان في ملكية ثمار جهده، وحرمة الاعتداء على هذا الباطل، بنص قوله تعالى: <#وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ@> {١٨٨: ١/٢-٥} <pt> [البقرة: ١٨٨/٢] <pn>.

ولئن حاول القراصنة الاستفادة من بعض الفتاوى الشرعية، الصادرة في ظل ظروف مختلفة سبقت عصر الطباعة، وكان الكتاب فيها ينتسخ باليد، فإن قرار مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي رقم (٥) د ٨٨/٩/٥ الصادر في ١٥/١٢/١٩٨٨ بشأن الحقوق المعنوية قد أسقط الفتاوى التي يتذرع بها لصوص الكتاب لتغطية كسبهم الحرام، فقد جاء في مادته الثالثة: ((حقوق التأليف والاختراع أو الابتكار مصنونة شرعاً، ولأصحابها حق التصرف فيها، ولا يجوز الاعتداء عليها)).

٣- ذريعة غياب القوانين الخاصة بحماية الابتكار والإبداع في بعض الدول:

قامت كثير من الدول بإصدار قوانين خاصة بحماية حقوق المؤلف، ولعل من أوائل المشرعين في عالمنا العربي الذين خصوا حقوق المؤلف بقانون خاص هو المشرع المصري الذي أصدر قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤، وقانون تنظيم الرقابة على (المصنفات) رقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٥، ثم أجرى عليهما بعض التعديلات بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢.

وقد شمل القانون بالحماية جميع المصنفات التي يكون التعبير عنها بالكتابة أو الصوت أو الرسم أو الحركة أو التصوير، كما نص على شمول حمايته لعنوان المصنف إذا كان متميزاً بطابع ابتكاري، ولم يكن جارياً للدلالة على موضوع المصنف.

وحدد المادة التي تنقضي فيها حقوق الاستغلال المالي من قبل المؤلف بمضي خمسين عاماً على وفاته. وعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه كل من اعتدى على حق من حقوق المؤلف، ووسع أنواع الاعتداء حتى جعلها شاملة كل من قلّد في مصر أو أدخل إليها مصنفاً منشوراً في الخارج، أو باعه، أو عرضه للبيع، أو للتداول، أو للإيجار، أو صدّره مع علمه بتقليده، فضلاً عن الصنفات المنشورة في مصر. وقضى القانون بمصادرة النسخ المقلدة، والأدوات المستخدمة للتقليد، وبنشر ملخص الحكم الصادر بالأدلة في جريدة يومية أو أكثر على نفقة المحكوم عليه. كما أجاز للمحكمة أن تقضي بإغلاق المنشأة التي استغلها المقلدون أو شركائهم مدة لا تزيد عن ستة أشهر.

وفي الأردن صدر القانون رقم ٢٢ لعام ١٩٩٢ الخاص بحماية حقوق المؤلف، بعد أن كانت الحماية لهذه الحقوق، خاضعة لقانون حق التأليف العثماني.

وقد حذا القانون الأردني حذو القانون المصري في تسديد العقوبة على من يعتدي على حق المؤلف، أما شمول الحماية فقد قصره على مصنفات المؤلفين الأردنيين والأجانب التي تنشر في المملكة، وعلى مصنفات المؤلفين الأردنيين التي تنشر خارج المملكة، ((أما مصنفات المؤلفين الأجانب التي تنشر خارج المملكة فتراعى بشأنها الاتفاقات الدولية، ومبدأ المعاملة بالمثل)) (المادة ٥٣ من القانون الأردني لحماية حقوق المؤلف رقم ٢٢ لعام ١٩٩٢).

والعمل جارٍ في بقية الدول على استصدار قوانين خاصة لحماية حقوق التأليف، بوصف هذا القانون دليلاً على مدى احترام الأمة للفكر، وتشجيعها على الإبداع.

ولكن، هل يمكن لغياب القوانين الخاصة بحماية حق المؤلف في دولة من الدول؛ أن يكون ذريعة للقراصة تبيح لهم الاعتداء على حقوق الإبداع والتأليف؟

إن حق المؤلف في استغلال إبداعه حق طبيعي ثابت تحميه القوانين المدنية العامة، بوصفه حقّ ملكية؛ محله المنافع، ومصدره (العمل)، فكما أنه يوجد عمالٌ يعملون بأيديهم، فهناك مؤلفون يعملون بأفكارهم، ولكلٌّ منهما حق استثمار المنافع الناتجة عن عمله.

وإذا غابت النصوص الخاصة بحماية حقوق المؤلف في بلد، فعلى القضاء أن يسد هذا النقص معتمداً على النصوص العامة المتعلقة بحماية حق التملك في القانون المدني، وعلى مبادئ العدالة والقانون الطبيعي.

أما التشريعات والقوانين الخاصة بحماية حقوق المؤلف فإنما تصدر لتنظيم هذه الحقوق وليس لتفريها.

٤- ذريعة امتناع بعض الدول عن التوقيع على الاتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق التأليف، مما يشكل إغراءً بالسطو على أعمال المؤلفين الأجانب:

وهذه ذريعة يتشبث بها لصوص الكتب، لاستباحة حقوق المؤلفين الأجانب، سواء أكانوا عرباً أم غير عرب، وكثيراً ما تلتبس هذه الشبهة على بعض المؤسسات الثقافية الرسمية، والمؤسسات التعليمية، الذين تغلب عليهم بتزويد طلبتهم بأحدث المعارف الإنسانية، فيعمدون بنية حسنة، لا تشويها شائبة الربح المادي، إلى أقصر الطرق، وأسهلها، وهو التصوير وإعادة الطبع، أو الترجمة للمؤلفات الأجنبية دون رجوع إلى أصحاب حقوق النشر الأصليين، بل دون شعور بالحاجة إلى هذا الرجوع، والحصول على الموافقة، وهم على قناعة بأن امتناع دولتهم عن التوقيع على اتفاقية دولية لحماية حقوق المؤلف، يبيح لهم الاعتداء على هذه الحقوق، ويلغي حرمتها.

وأنا أعتقد أن مبادئ الحق والعدالة لا تسمح بتوطين الحق، بحيث يكون الحق مصوناً في بلد، ومباحاً في خارجه، بل إن هذه المبادئ للحق الطبيعي والعدالة، في نظري، لا تسمح بمبدأ المعاملة بالمثل، الذي أخذ به القانون الأردني، فالحق حق وينبغي أن يكون مصوناً ومحترفاً في كل مكان، ولو من طرف واحد، وإن الاعتداء على حق في بلد ما لا يبيح حقوق جميع أهل البلد المعتدي لأهل البلد المعتدى عليه، خاصة وأن هذه الحقوق هي حقوق شخصية، والله تعالى يقول: <#ولا تزرُ وازرةٌ وزرَ أُخرى@> {١٦/٦: ١٦٤-٢٠} <pt>[الأنعام: ١٦٤/٦] <pn>.

مرة، وكنت في معرض دولي للكتاب في بلد إسلامي، قال لي مسؤول كبير، وأنا أحاوره في مسألة ضرورة احترام حقوق التأليف للمؤلفين والناشرين الأجانب: إن بعض الناشرين في البلاد العربية يزورون كتبنا، فقلت له: هل إقدام لص في بلد آخر على سرقة حق، يبيح لدولة إسلامية أن تسمح بالسرقة في بلدها؟ وأياً ما كان الأمر، فإن مسألة التوقيع على الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق التأليف، مسألة هامة وضرورية، ويجب أن تتداعى إليها كافة الشعوب والدول، وهي دليل على وعيها وعلامة على تقديرها للعلم والثقافة والموهبة والإبداع.

وقد انعقدت أول اتفاقية دولية لحماية حق المؤلف في التاسع من إيلول (سبتمبر) عام ١٨٨٦، وسميت (معاهدة برن الدولية لحفظ حقوق المؤلفين)، وقعت عليها كل من سويسرا وفرنسا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا، ثم انضمت إليها دول عديدة.

كما قامت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (أليكسو)، بإعداد (الاتفاقية العربية لحماية حقوق المؤلف)، والدول العربية كلها مدعوة للتوقيع على هذه الاتفاقية والمصادقة عليها، وذلك تأكيداً على أن البلاد العربية تشكل وحدة ثقافية واحدة، ينبغي لها أن تتضامن فيما بينها وتتعاون لصيانتها وتنميتها، بحيث بعد المزور المدان في أي بلد عربي مداناً يلاحق في أي بلد عربي آخر.

ثم تنطلق من هذه الاتفاقية العربية، للتوقيع على الاتفاقيات الدولية، تأكيداً لاحترامها للثقافة وتشجيعها للإبداع، وإسهامها في بناء الحضارة العالمية.

إن إحجامنا عن التوقيع على الاتفاقيات العربية والدولية لحماية حقوق المؤلف، سوف يكون مؤشراً على إفلاسنا الثقافي، ورغبتنا في أن نكون عالة على أفكار الآخرين، نعيش عليها واثقين من أن مفكرينا لا يقدمون للعالم فكراً جديداً مفيداً، نخشى عليه من السطو.

### سبل القضاء على قرصنة النشر

إن تضامن المنظمات المهنية للناشرين، هو السبيل الرئيسي لاستئصال شأفة القرصنة، فأنا أميل دائماً إلى تغليب لغة الواجبات على لغة الحقوق، وإلى تغلب وازع الأخلاق على ردع القانون.

كما أميل إلى اتهام الذات قبل اتهام الآخرين، وأثق بصدق قول الله تعالى: <#أَوْ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّى هَذَا قُلْ هُوَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ@> {١٥-١٦٥:١/٣} <pt> [آل عمران: ١٦٥/٣] <pn>. وبجتمية القانون الإلهي الذي يعبر عنه قول الله تعالى: <#إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ@> {٢١-١١:١٢/١٣} <pt> [الرعد: ١١/١٣] <pn>.

فلا بد أولاً من أن يحرص الناشر صفوفهم في اتحادات وتنظيمات قوية وناشطة وفعالة، تضع لهم الضوابط والمعايير اللائقة بشرف مهنتهم، وترسم لهم الخطط الملائمة لتطورها وتنميتها، وتضم إليها النافع، وتنفى عنهما الخبث، وتعلمهم كيف يتحدون عبر التعدد، ويتعاونون عبر الاختلاف، ويتكاملون عبر التناقض، ويتفاضلون عبر التنافس.

ولابد ثانياً من أن يتوافق الناشر فيما بينهم - ميثاق شرف - على أن يحترموا جميع حقوق الإبداع والابتكار والتأليف، وأن ينظموا علاقاتهم مع المؤلفين والمبدعين وفق عقود واضحة يلتزمونها، وأن يوثقوا روابطهم بهم على أساس من الثقة المتبادلة، التي يحكمها التكامل لا التناقض، فالناشر والمؤلف يقفان في خندق واحد في مواجهة التخلف الثقافي والضمور القرائي من جهة، وفي مواجهة تهديد القرصنة والتزوير من جهة أخرى.

وقبل أن يرفع الناشر صوته صارخاً في وجه المزور، عليه أن يكون قد أدى ما عليه من حقوق تجاه المؤلف والمبدع. وأستميح الزملاء عذراً في أن أذكر لهم طرفة وقعت لي مع كاتب عربي كبير في بلد عربي ناء، حدثه صديق أن كتاباً له قد زرته إحدى المكتبات، فأجاب في برود: وماذا يهمني من ذلك؟ لم يصلني من الناشر الأصلي الذي أبرمت معه عقد النشر شيء، ولا حتى نسخة من الكتاب، فلا فرق عندي بين المزورين غير أن أحدهما مزور برخصة وعقد، والآخر مزور بلا إذن ولا عقد.

لا أريد أن أدخل في متاهة العلاقة بين المؤلف والناشر، وما يشوبهما أحياناً من شوائب ربما يكون مصدرها الوهم والظنون. كل ما أريده أن يعمل الناشر على طمأننة المؤلف، إلى أن مصالحهما المادية مشتركة، وهومهما الثقافية واحدة، فإذا استطاع الناشر أن يبنوا اتحادهم على أسس متينة، وأن يبنوا علاقاتهم على ثقة متبادلة،

وأن يرسخوا تقاليد مهنتهم وفق ميثاق ملتزم، فسيكون بوسعهم أن يفعلوا الكثير ليأخذوا على يد المسيء، بل ليأخذوا بيده إلى سواء السبيل، وساعده على سلوك الطريق الصحيح، ولسوف تزكو المهنة على أيديهم وترتقي الثقافة بهم إلى معارج الحضارة.

وحتى لا يكون هذا الكلام خطابياً أو مثالياً واهماً، فسوف أقدم فيما يلي سرداً لما يمكن لأي اتحادٍ فعّال للناشرين أن يفعله لمواجهة قرصنة النشر ودرء خطرها:

١ - إعداد ميثاق يوقع عليه جميع الأعضاء الناشرين، ويتعهدون فيه باحترام حقوق التأليف والنشر، وبالتعاون لحفظها وصيانتها، وأن يكونوا عيناً للاتحاد ترقب كل تجاوز وتبلغ الاتحاد عنه، وأن لا يتهاونوا في شيء من ذلك، لأن الاعتداء على حقوق أيٍّ منهم، يعينهم جميعاً، فما يصيب أحداً منهم قد يصيب الآخرين ذات يوم.

٢ - إعداد عقد نموذجي للنشر، يلتزم به الناشر في علاقته مع المؤلفين، يكون فيه شيء من المرونة متروك لاختيار المتعاقدين حسب طبيعة العلاقة بينهم.

٣ - العمل على استصدار القانون الرادع لحماية حقوق الإبداع، وحث الدولة على التوقيع على الاتفاقيات العربية والدولية المتعلقة بهذه الحقوق، وذلك من أجل ضمان ملاحقة القرصنة داخل البلد وخارجه.

٤ - العمل على تبسيط الإجراءات القضائية المتعلقة بدعاوى القرصنة، حتى لا يتسنى للقرصنة الاستفادة من تعقيداتها وطول أمدتها، مما يضعف من جدوى هذه الإجراءات في كثير من الأحيان، وبسبب الإحباط والملل لأصحاب الحقوق، الذين يفضلون الأوبة بتحمل مُصاهم على الخوض في معركة طويلة الأمد؛ المزور أقدر على خوضها، وأدرى - بحكم تمرسه واعتياده - بمسالكها ومسارها، وأكثر - لكونه من أصحاب السوابق - خبرة بطرق التعامل مع الأجهزة المكلفة بضبط جريمته، وطرق إخفاء المادة الجرمية وطمس معالمها.

٥ - العمل على توسيع الصلاحيات الإدارية للمؤسسات ذات العلاقة المباشرة بالشؤون الثقافية، في وزارات الإعلام والثقافة وأجهزة الأمن والجمارك، كي تتمكن من الإسهام في منع ظاهرة القرصنة، قبل وبعد وقوعها.

٦ - العمل على إلزام الجهات الرسمية التي تطلب الكتب سواءً بواسطة المناقصات أو العقود بالتراضي، باشتراط إبراز ما يثبت موافقة الناشر الأصلي لهذه الكتب على تقديمها.

٧ - تشكيل لجنة مُحكّمة في كل اتحاد للناشرين، تتكون من خبراء مهنيين، ويكون لها صلاحيات تنفيذية؛ ترفع إليها شكاوى التزوير، وتتولى التحقيق فيها، واتخاذ الخطوات والقرارات الملائمة بشأنها، والتي يمكن أن تبدأ بالتسويات الودية مع التعهد بعدم تكرار الفعل، أو باتخاذ عقوبات مهنية بالطرد من عضوية الاتحاد، وبالتشهير، وبالمقاطعة، أو باتخاذ خطوات إدارية مع المؤسسات والوزارات المعنية، أو باتخاذ إجراءات قضائية من قبل المتضررين مدعومة من الاتحاد.

٨ - تكوين مكتب قانوني يضم محامين قديرين، يتولى الدفاع عن حقوق الناشرين والمؤلفين، وملاحقة قضايا التزوير، وتقديم المشورة القانونية للاتحاد والأعضاء.

٩ - تبنى الاتحاد لقضايا التزوير، وتمويل الملاحقة القضائية بشأنها نيابة عن أصحاب الحقوق، واعتبار الاعتداء على حق أي ناشر اعتداءً على الناشرين جميعاً، وأن جريمة القرصنة موجهة للاتحاد قبل أن تكون موجهة لأحد أعضائه. ولها صفة الحق العام، الذي لا يسقط بتنازل صاحب الحق عنه.

١٠ - الاتصال بجميع الأطراف المعنية بإنتاج الكتاب، من مؤسسات الصف والتصوير والطبع والتجليد وأصحاب المكتبات، ومكاتب الشحن، ومصانع التغليف وإطلاعهم على مشكلات النشر، والتعاون معهم لاستئصال شأفة القرصنة، والعمل على معاقبة الذين يتعاونون مع القرصنة منهم.

١١ - الاتصال مع محترفي التزوير الحاليين، ومحاولة إقناعهم بالعدول عن ممارستهم الشاذة، وتأهيلهم لدور إيجابي في المهنة، والتزام ميثاق الناشرين، ومنع المسيئين منهم من ممارسة المهنة.

١٢ - فتح سجل لكل ناشر، لتدوين مدى التزامه بحقوق المؤلف، وتسجيل شكاوى المؤلفين عليه إن وجدت، والتحقيق فيها، وتشجيع الناشرين الملتزمين، بإذاعة تجاربهم ومكافأهم.

١٣ - السعي لدى الجهات الرسمية المختلفة لمقاطعة من تثبت إدانته بجريمة الإصرار على قرصنة النشر.

١٤ - إصدار نشرة عن الاتحاد تحكي نشاطه، وتعكس نشاط أعضائه وإصداراتهم، وتوجه مسارهم نحو الأفضل، وتبصرهم بحقوقهم، وتبين لهم المخاطر الناجمة عن جرائم التزوير.

١٥ - توثيق الصلة بين الاتحادات، وتبادل المعلومات حول قضايا التزوير، وإصدار قائمة سوداء بأسماء المزورين، الذين يكررون فعلتهم، رغم تحذيرهم وتقديم النصح لهم.

١٦ - توقيع اتفاق مع اتحادات الناشرين في كل البلدان، يؤكد التزام كل اتحاد في بلده، بملاحقة قضايا التزوير التي تثبت في بلد اتحاد آخر، وذلك نظراً للطبيعة المتشعبة لهذه القضية، فالتزوير ربما يقع في بلد الناشر أو في آخر، وفي كلا الحالتين سوف يُصدّر إلى البلدان الأخرى ولا بد من تبنى كل اتحاد لقضايا التزوير بوصفها اعتداءً على المهنة، بغض النظر عن موطنها.

١٧ - العمل على إنشاء إدارة خاصة بحماية حقوق الإبداع، قد تكون تابعة لوزارة الإعلام، أو لوزارة الثقافة، أو للمكتبة الوطنية، أو لاتحاد الناشرين في كل قطر، تسجل لديها عقود النشر، وبعد هذا التسجيل توثيقاً لها، ويكون لهذه الإدارة صلاحية الفصل في الخلافات الناجمة عنها.

### أزمة إبداع

#### أولاً: مع التقاليد والأعراف

عندما أتكلم عن أزمة الإبداع، بوصفها همماً من هموم الناشر العربي؛ فإنما أعني بذلك عوزنا الإبداعي في مجال التأليف، وتقديم الجديد النافع من الأفكار.

ولئن كان (القصور في مؤسسات النشر) أحد عوامل هذا العوز الإبداعي، لما أفترضه في الناشر من دور قيادي في توجيه حركة التأليف بحكم رؤيته الشاملة، وقدرته على تحسس حاجات مجتمعه الثقافية، فقد سبق لي

الحديث عن عجز الناشر العربي في معرض حديثي عن أزمته.



أما في هذا الفصل فسوف أركز على (المؤلف)، وعجزه عن الاضطلاع بالدور القيادي المعدل، ومسؤوليته عن إطالة أمد (التخلف) الذي تعاني منه أمته.. وتقصيره في إمدادها بالأفكار والمعلومات القادرة على إنقاذها.. أنا لا أجهل مدى المعاناة والصعوبات التي يواجهها (المؤلف) في مجتمعات (التخلف)، التي تمزقها التزايدات الطائفية والقبلية والعرقية والسياسية.. تلك المعاناة التي تتمثل في إشكال الاحتواء والإغراء والاضطهاد والتدجين والسطو والتزييف والإلحاق والإعواز، التي يواجهها عبر سلسلة من الرقابات السياسية والاجتماعية والدينية، تقف له بالمرصاد؛ وتمنع من الجهر بأي رأي مخالف.. فهو لذلك مكبل بقيود (الرأي السائد)، و(الثقافة المتعارف عليها)، لا يستطيع منهما فكاً، ولا يقدر على تجاوزهما.. فأى إبداع يمكن أن يتحقق في ظل الإرهاب الفكري أياً كان مصدره؟! وأي إصلاح يرتجى، إذا كان المؤلف ممنوعاً من تجاوز (الثقافة المتعارف عليها)؟!!

### واقع كل أمة ثمرة لما تحمله من أفكار:

وحيث ندرك أن (التخلف)، إنما هو ثمرة للثقافة السلبية المعشقة في أذهاننا؛ فإن (الخروج من التخلف)، يقتضينا البحث عن رؤى جديدة خارج إطار ثقافتنا التقليدية التي أورثتنا التخلف.. وهذا هو واجب (المؤلف).. إن كثيراً من المؤلفين، ينظرون إلى هذه المعوقات من زاوية (الحق)، فهم لا يستطيعون أن يعملوا وأن يبدعوا إلا حين يتوفر لهم المناخ الثقافي الملائم، الذي يقوم على حرية التعبير، واحترام الرأي المخالف، وإثبات بانتهاء منحهم هذا الحق.. لا عليهم أن (يطبلوا) للفكر السائد، وأن (يصفقوا) للثقافة المسيطرة.. إنني أقدر كثيراً ظروف المؤلفين، التي تعوقهم عن الإبداع، وتلحق بهم كثيراً من الظلم والحيث والاهمال.. غير أنني أنظر إلى هذه المعوقات من زاوية أخرى غير زاوية (الحقوق) التي ينتظرون أن تمنح لهم، حتى يبدعوا.. وأرى أن النظر إلى (الأمور) من زاوية (الحقوق)، يقود صاحبه إلى حمأة الكلاله والعجز، ويسوغ له (القعود)، وتمثيل دور (الإمعة)، الذي يقول: أنا مع الناس إن أحسنوا أحسنت وإن أساءوا أسأت: وينشد قول الشاعر العربي، دريد بن الصمة:

وما أنا إلا من غزية إن غوت	غويت وإن ترشد غزية أرشد
----------------------------	-------------------------

### الواجبات لا الحقوق:

إن (المطالبة بالحقوق)، تقتضي وجود طرفين؛ مطالب بها ومانح لها، ولا بد أن ينتظر أحدهما الآخر، أما (أداء الواجبات) فإنه لا يتطلب غير وجود طرف واحد، فالواجب مسؤولية ذاتية، يمارسها الإنسان من تلقاء نفسه، لا ينتظر من أحد أن يأذن له بممارستها، بل هو يتحمل كل تبعاتها، مادام مقتنعاً بها، حتى إنه ليستعذب كل أذى يصيبه في سبيلها..

إن الواجب هو لغة (الأنبياء)، الذين لو لم يكونوا يتقنونها لما نعمت البشرية بالهداية، بل هي لغة (الإنسان)، منذ أن تقبل حمل الأمانة، بعد أن رفضت السماوات والأرض والجبال أن يحملنها: >#إنا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى

السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبِينَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا@ { ١٨-٧٢: ١/٣٣ } <pt> [الأحزاب: ٧٢/٣٣] </pn>.

### منهج الأنبياء:

وبهذه اللغة انطلق الأنبياء جميعاً... يندرون أقوامهم، ويحذرونهم من مغبة الإخلاق إلى موروثاتهم وأعرافهم وتقاليدهم.. وتنشبت الأقوام بأعرافها وتقاليدها بحجة أنها ثقافة الآباء وإراث الأجيال.. ويتابع الأنبياء رسالتهم مبينين لأقوامهم أن الحق إنما يستمد قوته من العلم والعقل لا من الآباء والتقاليد.. ويتحملون جراء إصرارهم وثباتهم كل ألوان العذاب والاضطهاد.. ثم لا تكون العقاب إلا للرسول.. ذلك قانون الله. { كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ } [الرعد: ١٧/١٣].

لنصنع إلى القرآن الكريم، يتلو علينا أبناء الرسل، ولنبدأ إبراهيم:

{ إِذْ قَالَ لِأَيُّهِ وَقَوْمِهِ مَا تَعْبُدُونَ (\*) قَالُوا نَعْبُدُ أَصْنَامًا فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفِينَ (\*) قَالَ هَلْ يَسْمَعُونَكُمْ إِذْ تَدْعُونَ (\*) أَوْ يَنْفَعُونَكُمْ أَوْ يُضُرُّونَ (\*) قَالُوا بَلْ وَحَدَّنَا آبَاؤُنَا كَذَلِكَ يَفْعَلُونَ (\*) قَالَ أَفَرَأَيْتُمْ مَا كُنْتُمْ تَعْبُدُونَ (\*) أَنْتُمْ وَأَبَاؤُكُمْ الْأَقْدَمُونَ (\*) فَإِنَّهُمْ عَدُوٌّ لِي إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ (\*) الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ (\*) وَالَّذِي هُوَ يُطْعِمُنِي وَيَسْقِينِ (\*) وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ (\*) وَالَّذِي يُمِيتُنِي ثُمَّ يُحْيِينِ (\*) وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ (\*) رَبِّ هَبْ لِي حُكْمًا وَأَلْحِقْنِي بِالصَّالِحِينَ } [الشعراء: ٧٠/٢٦-٨٣].

لقد رفض إبراهيم ما كان يعبد قومه وأباؤهم الأقدمون، وسألهم: هل ينفعونكم أو يضررون؟ فكان النفع والضرر مدار حجته.. وتحمل بكل ثبات مسؤولية كلمته..

ولنصنع إليه ثانية يتلو علينا: { نَبَأُ نُوحٍ إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِ يَا قَوْمِ إِنْ كَانَ كَبَرَ عَلَيْكُمْ مَقَامِي وَتَذَكِيرِي بِآيَاتِ اللَّهِ فَعَلَى اللَّهِ تَوَكَّلْتُ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُنْ أَمْرُكُمْ عَلَيْكُمْ غُمَّةً ثُمَّ اقضُوا إِلَيَّ وَلَا تُنظِرُونِ } [يونس: ٧١/١٠].. إننا أمام أروع آيات الثبات، والتضحية، والتحدى.. رجل فرد يجهر بما يعتقد أنه الحق، ثم يكشف عن صدره، داعياً قومه أن يجمعوا أمرهم وشركاءهم وكل أسلحتهم وعتادهم، ثم يأتوا ليقضوا عليه، مضحياً بنفسه في سبيل رسالته واثقاً أن كلمة الحق التي أطلقها مجلجلة، لن تموت بموته، بل سترداد قوة ومضاء.. أي ثبات وأي تحداً!!.

فإذا تابعتنا رحلتنا مع الأنبياء إلى خاتمهم محمد (عليه أفضل الصلاة والتسليم)، وجدنا منهج الأنبياء في الصدق بالحق، والقيام بالواجب، والصلابة في مواجهة الباطل، يتجلى في أروع مظاهره، في حياة الرسول وصحبه.. ويكفي أن نصغي إلى الرسول (ص) في أحلك أيام الشدة في مكة، يناجي عمه أبا طالب: ((والله يا عم! لو وضعوا الشمس في يميني، والقمر في يساري على أن أترك هذا الأمر، ما تركته حتى يظهره الله، أو أهلك دونه)).

ويكفي أن نحدق في (بلال) العبد الحشيشي، الذي كان، في عرف المجتمع، رقيقاً فقد حرّيته، وسلعة تباع وتشتري، وقد طُرح أرضاً، في رمضاء مكة ولظاها، ووضعت الصخرة فوق صدره، لينطق بكلمة (الكفر)، فلا يقول - بكل تحد - إلا (أحد.. أحد).. حتى إذا جف حلقه من الظمأ، وعجز لسانه عن النطق، حرك إصبعه لتتطق بديلاً عن لسانه (أحد.. أحد).

يكفي ذلك لنرى كيف مارس بلال (العبد) واجبه في (التعبير) عن رأيه، من طرف واحد، بفعالية وتحد، لا يقوى عليهما (الأحرار)، بل إنه بذلك أصبح مثلاً للأحرار، يعلمهم أن { لا إكراه في الدين } [البقرة: ٢٥٦/٢].

(المفكرون) ورثة الأنبياء

إن (العلماء) هم ورثة الأنبياء.. وحرّيّ بهم أن يتبعوا منهج الأنبياء..

ومنهج الأنبياء كما رأينا يقوم على حمل الأمانة، والشعور بالمسؤولية، والجهر بالحق، والبلاغ المبين، وعدم الإكراه في الدين، بل وتحمل كل أذى يواجههم به المشبثون بالتقاليد، والمسترسلون مع تفكير الآباء، والتضحية بأنفسهم في سبيل الكلمة..

فهل لمفكرينا (الأحرار) أن يقوموا بواجباتهم، من طرف واحد، على منهج الأنبياء، يصدعون بالحق الذي يؤمنون به، دون انتظار لمن يمنحهم الحرية في إبداء الرأي، وبأذن لهم بالتعبير عنه..

هل لمفكرينا أن يستنفروا أذهانهم وأقلامهم على طريق الإبداع، ويشقوا طريقهم على محور التحدي..

يصارعون المناهج المعتمدة، والقناعات الراسخة، والتقاليد البالية، ويضيفون إلى تراث الأمة الفكري لبنة جديدة ثرة؛ تعبر عن جيل فذ معطاء وفعال!؟

أم أنهم سيخلدون إلى الراحة، ويعزفون لأمتهم من ألحان المسايرة والخنوع، ما يعينها على أن تغطي في نومها العميق، وتستسلم لأحلامها، غافلة عن عبث (المفسدين في الأرض) من حولها، بتراثها ومقدراتها، وبحاضرها ومستقبلها!؟

### ثانياً: بين الأصالة والانتحال

ثمة وجه آخر لأزمة الإبداع، تتمثل في المحاكاة والاقْتباس.

إن المؤلف لا ينشأ في فراغ، بل إنه يتكون ضمن رحم ثقافي وفكري يعج بالأفكار والمعلومات، وبالمناهج وأساليب التعبير، وباللغة وطرق الأداء، يتغذى منها، ويتنفس من خلالها.. فإذا وُلد وواجه الحياة الفكرية، أصبح مسؤولاً بشكل ذاتي ومباشر عن توفير غذائه الفكري، ومناخه الثقافي، وعليه أن يشق طريقه، ويثبته ذاته، بوسائله الخاصة، بعد انقطاع الحبل السري الذي كان يمدّه بالغذاء والهواء سائغاً عبر المدرسة ومراكز التوجيه الثقافي والتربوي في المجتمع..

## الولادة الفكرية:

إن هذه الولادة الفكرية للمؤلف هي أشق المراحل التي يواجهها.. كيف يستطيع أن يبدع، وأن يحقق ذاته، وأن يميز نفسه، معتمداً على نفسه ووسائله؟!!

هل يستطيع أن يمارس نوعاً من القطيعة المعرفية، وينسى كل ما تزود به من المعلومات ليبدأ تكوينه الفكري، بتأملاته الذاتية، من نقطة الصفر، مستغنياً عن كل المعارف والخبرات والتجارب المتراكمة عبر الأجيال؟! لو أن أمه لفظته إلى الحياة في جزيرة نائية، وأوكلت مهمة إرضاعه إلى ظبية، وفرض عليه نأي الدار هذه القطيعة المعرفية، لأمكن لنا أن نتصوره مضطراً لإقامة بنائه الفكري من نقطة الصفر، كما فعل حي بن يقظان؟!!

لكن مؤلفنا لا يواجه حالة (ابن يقظان)، بل إنه سوف يجد نفسه أمام مناهج فكرية وأدبية راسخة، وأساليب فنية مستقرة، وأسماء وعناوين ذاع صيتها وانتشر، ولا بد له لكي يشق طريقه الخاص، من أن يبدأ بمحاكاة (الموجود)، والعمل على تطويره؛ حذفاً وإضافة، ونقضاً وإقراراً، ونقداً وحواراً.. ولكي يتسنى له ذلك، لا بد أن تكون لديه القدرة على استيعاب هذا (الموجود)، وعلى تحليله وتفكيكه ثم إعادة بنائه وتركيبه، مضيفاً عليه من ذاته وإبداعه، ما يميز شخصيته، ويبرز فنه وإبداعه..

## المحاكاة المشروعة

إن محاكاة (الموجود)، يمكن أن تكون (اقتباساً) أو (نقلاً) أو (معارضة)، ولا يجوز بحال أن تكون (انتحالاً) أو (سرقة)..

فالإبداع؛ مبنئ كان أو معني، نصاً كان أو مضموناً، حق لمبدعه، تقتضي (الأمانة العلمية) أن ينسب إليه، وتسمح الأعراف والقوانين بالاقتباس والنقل معزواً إلى أصله، في حدود نسبٍ معقولة ضمن السياق الإبداعي للمؤلف الجديد.. لقد حفل تراثنا الثقافي بكثير من أعمال (التجميع) و(التلخيص) و(الشروح) و(الحواشي) و(النظم) و(المعارضة)، وكان كل عمل ينسب إلى مؤلفه، فالمتن لمؤلف، واختصاره، أو شرحه، أو نظمه، أو معارضته، أو حاشيته لمؤلفين آخرين، يُذكر اسم كل منهم إزاء عمله، ويتكفل المسار الحضاري العام للثقافة بمضم هذه الأعمال وتدويبها في بوتقته، وإعطاء كل ذي حق حقه، بقدر ما تتضمن جهوده من إيجابية وإبداع وتجاوز، يندرج في إطار التطور والنمو الثقافي..

## لصوصية الكلمة:

ولم يخجل تراثنا الثقافي من (السرقات الأدبية) التي كانت تبدو أكثر ما تبدو عند الشعراء في خطف معنى من شاعر، وتقديمه في ثوب مخالف، إلا أن حاسة النقد، وتماسك البنية الثقافية للأمة، كانت تقف بالمرصاد للصوص الكلمة، وسرعان ما تسلقهم بالأسنة حداد، تبدد أو هامهم، في أن الأيام ستطوي سرهم، وأن الغفلة ستستر جريمتهم.

ولئن كان (لصوص الكلمة) الآن، يغتنم فرصة غياب النقد، وركود حركة الأفكار، وهدوء المعارك الأدبية، وحالة الاسترخاء والخمول في العقول والأذهان، فإن الزمن لن يتوقف، وإن اليوم الذي يصحو فيه النائمون من سباتهم، وتنشط فيه العقول من خمولها لقريب، ولن يُغفر آذاك حياتهم لأمانة الكلمة، وانتهاكهم لحرمة الإبداع، وحقوق التأليف..

### صُورٌ من الانتحال:

وإن من صور السطو على الأفكار، واللصوصية الأدبية؛ أن يعمد أستاذ جامعي كبير، إلى تكليف طلابه بأعمال وأبحاث على سبيل التدريب، ثم ينسق بينها ويقدم لها، وينشرها حاملة اسمه دون أية إشارة إلى الجهود الحقيقية المبذولة فيها.

ومن الصور - كذلك - أن يعمد كاتب صحفي كبير، إلى تكليف كتاب ناشئين بموضوعاتٍ، يأجرهم عليها ثمناً بخساً، ويمهرها بتوقيع، لتنشر باسمه، بحجة الشهرة التي يملكها ويفتقرون إليها. ومن طريف ما يروى؛ أن صديقاً لصحفي بارز، اتصل به هاتفياً، يهنئه على المقال الرائع المنشور في صحيفة اليوم، فأجابه: يؤسفني أنني لم أطلع عليه بعد.

ليس عيباً، أن يحيط بالمؤلف النابغة، عدد من المحررين، يتلقفون أفكاره، ومحاضراته، وأحاديثه، ومجالسه، يجتزئونها سماعاً، أو يفرغونها من أشرطة مسجلة، أو يجمعونها من الصحف، ثم يعمدون إلى التنسيق بينها، وتحريرها، وعرضها على المؤلف الكبير، لتحمل اسمه بعد موافقته عليها، فذلك حقه، والفكر فكره، ولكل ما يستحقه وفقاً للدور الذي يؤديه.

أما أن يقفز ثري أو متنفذ إلى صف الكتاب، ويتبوأ مقعداً بين كبار المؤلفين، ويعزز الإنتاج الذي يحمل اسمه، دون أن يكتب فيه حرفاً غير أحرف اسمه، فذلك عيب، وانتحال، وتنطع، وادعاء، وافتئات وافتراء.. و﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨/٣].

### ممارسات خاطئة:

ومن صور الخيانة لأمانة العلم: (المداهنة) التي يلجأ فيها الكاتب إلى مدح من لا يستحق المدح، أو مدح إنسان بما ليس فيه؛ طمعاً بماله، أو جاهه، أو نفوذه، و(الابتزاز) بدم من لا يستحق الدم، لامتناعه عن العطاء بغير حق.. وفي تراثنا الثقافي كثير من هذه الممارسات الخاطئة، تعج بها أبواب المدح والهجاء في دواوين الشعراء، التي حوّلت الشعر والأدب إلى وسيلة للتكسب، تحفل بالمبالغات التي تتفاوت حسب العطاء، فكانت بذلك جديرة بسخط الله: ﴿وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾ (\*) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ (\*) وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ (\*) إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [الشعراء: ٢٢٦/٢٢٤-٢٢٧] وهؤلاء المؤمنون الصالحون هم الشعراء الصادقون مع أنفسهم، الملتزمون بقضايا أمتهم، الذين يعبرون بشعرهم عن آلامها..

وهنالكَ المرجفون، والمشككون، والمهزومون، الذين انسلخوا من تراثهم، وتنكروا لثقافتهم، ويمموا شطر الثقافات الغازية، منبهرين بها، مشدوهين أمامها، مستسلمين لا متعلمين، ومقلدين لا مجتهدين، وأتباعاً لا محاورين.. فهؤلاء كالبشرات في جسمٍ مريض، ما يلبث أن يتخلص منها حين يستعيد عافيته.

### ثالثاً: من المخطوط إلى المطبوع

#### الأغلاط اللغوية والإملائية

لنأخذ نماذج متنوعة مما تلقي به المطابع في يد القارئ العربي، فسنرى معظمها يمتلى بالأغلاط اللغوية والإملائية وتناقض الأسلوب، وفوضى التبويب، وضعف الإخراج، وإهمال التوثيق، وقلة الفهارس، والاستخدام العشوائي لعلامات الترقيم.

ما أعنيه بالأغلاط اللغوية ليس هو ما قد يسهو عنه المصحح من أغلاط مطبعية، إنما أعني التهاون المقصود في ضبط القواعد اللغوية والإملائية، والافتناع الذي ترسخ عند كثير من المشتغلين في صناعة (الكلمة) أن هذه الضوابط اللغوية، إنما محلها كتب اللغة، وبعض كتب الأدب والشعر، ويفضل هذا الافتناع باتت صحافتنا ونشرتنا الإخبارية وكتبنا العلمية والمتخصصة خالية من كل الضوابط اللغوية، وبذلك اختلطت همزة القطع بهمزة الوصل، والألف المقصورة بالباء المنقوطة، والتاء المربوطة بالتاء المبسوطة، وضاعت علامات الترقيم، واختلطت مواضع الوصل والفصل، ومواطن الزيادة والحذف في الكلمات، وشاعت الأخطاء على الأفواه بعد شيوعها في المطبوعات، وأصبحنا نسمع من يقرأ (الإقتصاد والإجتماع والإستقلال).. هكذا بالقطع بدل الوصل، ويقرأ (القضات) بالتاء المبسوطة ويقرأ (المئة) (مائة)، ويخطئ التمييز بين (على) الحرف (وعلى) الاسم، وبين (عمر) و(عمرو).. وبمزيد من الغفلة والتهاون سوف يتسع الخرق، وتزداد الهوة بين الفصيح والدارج المستعمل بعيداً عن القواعد والأصول.

من المسؤول عن هذه الفوضى اللغوية؟ أو هو المؤلف؟ أم الناشر؟ أم المطبعة؟ أم حراس اللغة من الجامع والمؤسسات اللغوية والتربوية، واتجاهات الكتاب، وأجهزة التحرير في المجالات الكبرى؟ هؤلاء هم الذين يشاركون في صناعة الكلمة، فمن منهم المسؤول عن هذا التردي؟.. أقول التردي، لأننا لم نكن كذلك قبل عصر النهضة الحديثة.. فإذا أخذنا صحيفة يومية صادرة في مطلع القرن على سبيل المثال، نجد في أخبارها اليومية متانة اللغة، وقوة الأسلوب، وصحة الأداء.

إن جميع الأطراف المشاركة في صناعة الكلمة مسؤولة.

لنبدأ بمجامع اللغة العربية التي انعزلت في أبراج عاجية، وقصور منيفة، وراء أسوار ومكاتب، نجد أنها لم تعد حارسة للغة، أمينة عليها، لأنها لم تبت متفاعلة مع الحياة، ولا مليية لحاجاتها اليومية، ولم تستطع أن تواكب التطور العلمي السريع، ومصطلحاته المتزايدة، واكتفت بإصدار بعض الفتاوى والدراسات اللغوية، ولم تسهر على تطبيقها حتى في مطبوعاتها ومنشوراتها، فجاءت مطبوعاتها تحمل بعض العيوب، ولا تجري على أسلوب

موحد.. ومن هنا بدأ الانفصام اللغوي بين المناهج النظرية والتطبيق العملي.. وعلى الجامع تقاس بقية المؤسسات المعنية بأمر اللغة.

ومعظم الكتاب والمؤلفين والمترجمين في مسائل الاقتصاد والقانون والفلسفة والعلوم البحثية والتطبيقية، قد أعفوا أنفسهم من التقيد بالقواعد اللغوية، تاريخاً هذه المهمة لزملائهم المختصين بالأدب واللغة، مقتنعين بأن المسألة مسألة اختصاص، فكل من الطبيب والمهندس وعالم الفيزياء ما عليه إلا أن يقدم أفكاره العلمية بأي صيغة، وضمن أي قالب، حتى لو كان نصفه بالدارجة، ونصفه بلغة أجنبية، فمسألة اللغة لا تعنيه، وحسبه ما حصل من معلومات في اختصاصه!!

أما المطبعة، فقد عدت نفسها أداة نقل أو آلة تصوير، لا تحس بأي مسؤولية عن الموضوع الذي تصوره، سوى ما قد يكتشف لها من تشويه في الصورة عن الأصل المقدم لها، فحينئذ تنور المنازعات لتحديد المسؤولية عن الأغلط المطبعية، هل كانت في الأصل، هل تنبه لها المصحح في إحدى تجارب الطبع وأهملت المطبعة تصحيحها؟ هل كانت صحيحة في التجربة النهائية التي وافق عليها المصحح ثم أضافتها المطبعة نتيجة غلط مجاور، صححته، ثم بدت به ما هو أفدح وأعظم؟ وينتهي الأمر بصدور وريقات للتصويت، تنبه لما قد يخفى على القارئ اللبيب من الغلط.

وأما الناشر، فهو وسيط خير بين المؤلف والقارئ، لا علاقة له بالكلمة التي ينشرها، وما عليه إلا أن يتخير لقارئه الموضوع المثير الراجح، أما قيمته الفكرية فليس تقديرها مما يخصه، وأما أسلوبها وقالبها اللغوي فأمر متروك للمؤلف، يدفع إليه تجارب الطبع ليصححها، وبسم آخرها بتوقيعه مشعراً بموافقته على الطبع. والقارئ أخيراً يأخذ ما يقدم إليه، وكثيراً ما تراه ينحى باللائمة على المطبعة لكثرة ما يتوقف أثناء قراءته أمام كلمات محرفة أو مصحفة أو مطموسة، يستنفر لها ذكاءه ولبائته ليردها إلى صوابها، إن لم يقف حائراً أمام صفحات بيض ناصعة أو ناقصة أو مبدلة، يتميز غيظاً لانقطاع فكرة يود لو اكتملت، ومسألة غامضة يود لو اتضحت.

وربما توجه القارئ بلومه إلى المؤلف لغموض في الأسلوب أو ضعف في الأداء، وربما توجه بلومه إلى الناشر، لتفاهة الموضوع، وغلاء الأسعار، لكن لومه لا يعدو الهمس بينه وبين نفسه، وفالفكر عندنا غير متداول، وخاصة في غياب النقد، وهدوء المعارك الأدبية والنقدية التي كانت تحتدم إبان عصر النقد والنقاد. وما هكذا كان علماءنا المتقدمون، فلا الرازي ولا ابن سينا ولا الخوارزمي قد أعفوا أنفسهم من إتقان اللغة، حيث كتبوا في الطب والفلسفة والرياضيات.

وكان ناشروا وطابعوا النصف الأول من القرن الحالي على درجة من العلم، تمكنهم من المحافظة على سلامة الأداء اللغوي وتنقيح منشوراتهم بما يتفق مع قواعد اللغة.. فإذا كنا نريد صادقين أن نسترد وعينا اللغوي، وننقد لغتنا من الترددي، وأجيالنا القادمة من الضياع، فعلينا جميعاً، مؤسسات ومؤلفين وناشرين وطابعين وقراء، أن نتحمل مسؤولياتنا من جديد، وأن يضطلع كل منا بدوره في النهوض بها.

## المسؤولية اللغوية بين المؤلف والناشر

ولقد سبق أن تحدثت عن واجبات الناشر في تنقيح المخطوط وتصحيحه وضرورة وجود قسم للتحريير في كل دار للنشر تتولى المحافظة على سلامة النص من حيث القواعد الإملائية واللغوية، وعلى وحدة الأسلوب، ومادمت أتحدث عن المهموم، وأعالج الأمور من زاوية الواجبات، فلا حرج أن أذكر المعاناة التي يواجهها الناشر مع النص المقدم له من قبل المؤلف.

ذلك أن المؤلف الذي كابد طويلاً وسهر كثيراً، لإعداد مؤلفه، يكون قد استنفد جهده في إعداد مسودة هذا المؤلف، ولا يطيق أن يعود إليه لمراجعتة وتنقيحه وضبطه، بل هو يسارع إلى دفعه إلى الناشر، مؤجلاً كل ذلك إلى تجارب الطبع، التي تتيح له أن يصلح كل غلط، ويقوم كل خلل، ويستكمل كل نقص كان قد تركه في الهوامش وفي العزو إلى المصادر، أو في تحديد سنة ولادة ووفاة، أو حتى في اسم مشتبه عليه، أو معلومة لم يكن متأكداً من صحتها، وفي التبويب والتفريع، وفي التقديم والتأخير، وفي الفهارس.. يفعل ذلك مطمئناً إلى أن الكتاب لن يصدر عن الناشر إلا بعد أن ينظر طويلاً في هذه التجارب، ويكرر النظر فيها مرتين أو ثلاثاً أو أكثر، وفي كل مرة يضيف ما يحلو له، ويعدل ما يعنُّ له تعديله، دون أي مبالاة بمعاناة (الراقرن) الذي يرقن المخطوط، ويتعب في إخراجه، ثم تأتي التعديلات الطارئة فتضطره إلى إعادة عمله من جديد، وفي ذلك ما فيه من استهانة بالجهود، وهدر للطاقات، وضياع للوقت والمال.. يفعل ذلك كله، بوصفه المسؤول الوحيد عن تصحيح كتابه، ملغياً كل دور للناشر، الذي أعفى نفسه بدوره من هذه المهمة وألقاها على عاتق المؤلف.

### المخطوط مسؤولية المؤلف والمطبوع مسؤولية الناشر

إنني أدعو المؤلف أن يتخلى عن تصحيح كتابه، تاركاً ذلك للناشر، وأن يُحصر اهتمامه، ويوجه جهوده كلها لإعداد المخطوط:

- ١ - لأن المؤلف لا يصلح لتصحيح كتابه، لأنه بحكم تأليفه له، سوف يقرأ ما في ذهنه أكثر مما يقرأ ما في الكتاب، وسوف تقفز عينه على السطور، متجاوزة بعض الأخطاء في الكلمات، دون أن تتوقف عندها.
- ٢ - لأن المخطوط، مهما بذل المؤلف في إعداده من جهد، فسيبقى بحاجة إلى تنقيح من قبل محرر بصير، يعمل لدى (الناشر)، وينقح ما ندَّ من المؤلف من أخطاء لغوية وإملائية، ويعتني بعلاقات الترقيم، وربما نبه المؤلف إلى بعض النواقص لإكمالها.

٣ - إن إلقاء مسؤولية التصحيح على عاتق الناشر، سيبطئ الفرصة لتوحيد القواعد الإملائية في الكتب الصادرة عنه، بينما كانت تتفاوت حسب المؤلفين، واختلافهم بين الإملاء المصري والإملاء الشامي، وإهمالهم في أغلب الأحيان للهمزات.

- ٤ - كما إن ذلك سيبطئ الفرصة لحسن استخدام علامات الترقيم، حسب دلالاتها، بينما كانت مختلفة حسب أمزجة المؤلفين، الذين غالباً ما يستخدمونها للزخرفة والتزيين، دون مراعاة لدلالاتها، وخاصة الأقواس المفردة أو المزدوجة أو المضلعة، والفواصل المهملة أو المنقوطة.



٥ - كذلك فإنه سوف يكون دافعاً للمؤلف للعناية بمخطوطه، وبذل قصارى جهده في مراجعته، واستكمال نواقصه، وتحسين خطه وتوضيحه، خشية الالتباس، طالما أنه لن يرى كتابه بعد تسليمه المخطوط للناشر إلا مطبوعاً.

٦ - ولئن كان المؤلف يعتمد أحياناً إلى (رقن) مخطوطته على (الراقنة)، لتقديم النص واضحاً للناشر، فأغلب ظني أنه - في عصر الكمبيوتر - ومع تزايد الإقبال على استعماله، سوف يعتمد إلى الاستغناء عن الورق، والتأليف مباشرة على الحاسب (الكمبيوتر)، وإجراء التصحيحات اللازمة، ومن ثم تسليم كتابه إلى الناشر على (قرص) يوفر عليه عناء (الرقن).

٧ - وأخيراً إنني لعلني يقين من أن المؤلف سيكون سعيداً بهذه الخطوة، عندما تترسخ ثقته بإمكانيات الناشر، وكفاية أجهزته البشرية للقيام بدور المصحح.

### أزمة قراءة

### أولاً: موقعنا من (القراءة)

### حوار مع الذات

ربما يخيل إليك، عندما تشاهد جمهوراً يتدافع على أبواب معرض الكتاب، ويتزاحم بين أجنحته، (أنا نقرأ).. لا أريد أن أشوّه، منذ البداية، جمال هذه الصورة التي تنم عن اهتمام بالقراء وإقبال عليها، وشغف بها، وشوق إلى المعرفة، ونهم إلى التهامها، ورغبة في الاستزادة منها..

لا أريد لهذه الصورة الرائعة في جمالها، المتألقة في حسننها، العظيمة في دلالاتها الحضارية، أن تهتز، بل إنني لأتمنى لها أن تنمو وتتكامل وتزداد تألقاً وعطاءً..

وإنني، من أجل المحافظة على نقاء هذه الصورة الحبيبة إلى نفسي، أدافع تساؤلات متلاحقة، تقفز إلى ذهني فأبجأهمها.. تساوري فأهرب منها.. وهيئات!! هيئات للهواجس أن تكف عن ملاحظتك، مهما أوصدت في وجهها الأبواب، وغشيت عينيك عن بريقها اللامع، وأوقرت سمعك عن صراخها المُلح!! إنها كالسيل العرم.. تمتلك من القدرة ما تحكم به السدود، وتخرق الحجب، وتبدد الأوهام... ما إن تستوعب موجة منها حتى تفاجئك أخرى أكثر منها عتواً، تفسد عليك طمأنينة نفسك، واستمتاعك بأحلامك، وتسلمك إلى بحار الريبة والتشكك، تتساءل: تُرى! أهذه الهواجس، وحي من نور الفطرة الخيرة، أم هي وساوس من الوسواس الخناس؟ وأمام هذه الصورة الحضارية الرائعة من تزاحم الناس على أبواب معارض الكتاب، تتسرب التساؤلات، هامسة مرة، وهادرة أخرى:

- أظن أن كل هؤلاء، قد جاؤوا شغفاً بالقراءة، وحباً بالمعرفة، ورغبة بالاستزادة من العلم؟!!

ألا ترى بعضهم يتسكع بين الأجنحة، قد ضرب مع أصدقائه مواعيد لتزجية الوقت في أمسيات (المعارض)، والاستمتاع برؤية الزوار من كل جنس ولون، دون أن يجشموا أنفسهم عناء النظر فيما أتعب العارضون أنفسهم في إبرازه ولفت النظر إليه، من عناوين عكفوا على إنتاجها طيلة العام؟ وحتى أولئك الذين يزورون المعرض من أجل الكتاب؛ أتراهم قراءاً فعليين؟

ألا ترى أما قد اصطحبت أطفالها، تشتري لهم - إن اشترت - ما يستويهم من لوحات وصور أقرب ما تكون للألعاب المستهلكة منها للكتاب؟! وزائراً يحمل قائمةً بكتبٍ أرسل لشرائها، لا يرصد جديداً، ولا يبالي موضوعاً، ولا يلتفت إلى معروض؟! وآخر يحمل مقاييس لفراغات في مكتبة المنزل، ينشد لها مجموعات مناسبة تملأ فراغها، وتضفي عليها لمسةً تزيينية تلفت الانتباه؟ وثالثاً يقلب بصره في الكتب بنظرة عابرة، توهم أنه من القراء المثقفين، ويمضي دون أن يثبت في ذهنه أيُّ من العناوين؟!

إنني أرى ذلك كله.. وإنه ليثلج صدري، أن تكون معارض الكتاب متلقىً للأحباب، فاختيارهم لهذا المكان - على وفرة أمكنة التسكع والاستمتاع - ليدل على ميلهم للثقافة، واستمتاعهم بأجوائها. وأن تصحب الأم أطفالها لمعرض الكتاب... فتستقر صورته في ذاكرتهم، مكاناً محبباً، يالفونه، ويشتاقون إليه..

وأن يزور المعرض: طالبٌ لكتب بعينها، وقارئ (الديكور) المتباهي، وقارئ (العناوين) المتفاح، والباحث عن السعر الأرخص، أو الطبعة الأفضل، أو الغلاف الأكثر أناقة.. فذلك كله ينم عن اهتمام بالكتاب وبالقراءة، مهما تضاءلت نسبته، أو اختلفت دوافعه، فلسوف ينمو ويتحسن. بمرور الزمن، وبالشعور بممتعة (القراءة).

- لا بأس أن تقنن بعالم معارض الكتاب، وتستأنس بما يخيم عليه من أجواء العلم والثقافة، مهما يكن حصاده القرائي، وحصيلته المعرفية.. ولكن، ماذا خارج جدران المعرض؛ خلال أيامه التي لا تجاوز العشرة، أو بعد انتهاء أيامه العشرة؟!

كم هي نسبة زوار المعرض إلى سكان المدينة التي تقيم فيها؟! إن (القارئ) هو الذي يشعر بالحاجة إلى كتاب يقرؤه، كما يشعر (الجائع) بالحاجة إلى طعام يأكله، ولا بد له من أجل الحصول على غذائه الفكري من ارتياد المكتبات بحثاً عن (الكتاب المنشود)؛ سواءً منها مكتبات البيع إذا كان يريد الشراء، أو (المكتبات العامة)، إذا لم يكن يريد الاقتناء، أو لم يكن يستطيعه.. فكم هو عدد رواد المكتبات؟ وكم تبلغ نسبتهم إلى عدد السكان؟! ولنعكس الأمر، فتنساءل عن عدد أولئك الذين لا يفكرون في حياتهم بارتياح (المكتبات) لاقتناء الكتب أو لمطالعتها؟ هل يمكن أن تهبط الكتب عليهم من السماء؟! وإذا هبطت، وألفوها بين أيديهم، هل ستتحرك في نفوسهم الشهية إلى مطالعتها؟!

ولنمض مع أولئك الذين لا نجد لديهم الرغبة في المطالعة.. نبحت عن سويتهم العلمية، فنجد أكثرهم من حملة الشهادات العلمية العالية، أي أنهم متعلمون وليسوا أميين، كانوا ذات يوم يقرؤون على مقاعد الدراسة، ثم تركوا القراءة المدرسية متوجهين إلى الحياة العملية.. نسألهم عن سبب إهمالهم القراءة، فيتعللون بالاهتمام بالعمل، وبضيق الوقت.. نرقيهم في أوقات فراغهم، في إجازاتهم وعطلهم، في منتدياتهم وأسماهم، في أوقات الانتظار الميتة التي لا بد لهم من قضائها، فلا نجد للكتاب والقراءة أي نصيب فيها، بل ربما وجدنا فيها نصيباً لكل شيء إلا الكتاب.. إنه العزوف عن القراءة، يمارسه مثقفون، متعلمون، كانوا يقرؤون، ثم اعتراهم الصدأ، فأصبحوا (قراءً صديئين).

تساؤلات، أعترف أنني كنت عاجزاً عن مدافعتها، وأنها - وإن لم تستطع أن تشوه في نفسي صورة التدافع على أبواب معرض الكتاب، التي أعشقها - فإنها أفلقتني..

إنني لا أملك إحصاءات كافية عن عدد العناوين، ولا عن عدد النسخ التي تنشر سنوياً في العالم العربي، ولا عن نصيب كل فرد من هذه النسخ.. وربما كان من الخير لي أن لا أعرف، حتى لا أصدم أو أصاب بالذهول.. كل الذي أعرفه، أن هذه الإحصاءات في العالم المتقدم، تقدم بانتظام، وعلى ضوئها تتم معايرة المستوى الثقافي للشعوب، وترسم السياسات التربوية لها، وتقوم الدنيا وتقعده إذا لوحظ من خلالها خلل.

لقد اهتزت أميركا يوم أن سبقها الروس في إطلاق قمرهم الصناعي الأول، وتداعى الخبراء للبحث عن أسباب الخلل، فأجمعوا أن الخلل إنما جاء من هبوطٍ في (القراءة)، وحشدوا كل إمكاناتهم التربوية لسد هذا الخلل.

وفي العالم الماضي، لاحظ الفرنسيون خللاً أدى إلى هبوط يسير في نسبة القراءة عند الشعب الفرنسي، فنظموا مهرجاناً أطلقوا عليه اسم (جنون المطالعة)، نزل فيه وزير الثقافة، وكبار المؤلفين الفرنسيين، وكل المعنيين بشؤون الثقافة، إلى الشوارع، والساحات العامة، والحدائق، وفتحوا أبواب المكتبات العامة على مصراعها أمام الجماهير، وأخذوا يقرؤون لها، ويحثونها على القراءة، في محاولة لرأب الصدع وسد الخلل.

(القراءة) عندهم هي كل شيء، وقبل كل شيء، وهي عندنا لا شيء.. ولا حاجة بنا إلى الإحصاءات، فكل ما حولنا يشير إلى أننا أمة أمية لا تقرأ.. أزماننا المستحكمة.. هزائنا المتلاحقة.. صراعاتنا الداخلية.. تفرق كلمتنا.. عوزنا المعرفي.. فقرنا الاقتصادي.. كل ذلك يشير إلى مصدر الخلل عندنا ألا وهو أزمة القراءة، فالقراءة أولاً.. والكتاب هو نقطة البدء..

إننا نعيش عصر المعلومات.. الذي لم تعد الأمم فيه تقاس بمقدار ما تملك من السلاح، ولا ما تملك من الثروات، بل بمقدار ما تملك من المعلومات.. والمعرفة فيه هي المورد الأساسي للتنمية.

وإننا نواجه نظاماً عالمياً جديداً، يحتكر المعرفة، ويخطط للسيطرة علينا من خلال تجهيلنا، وتمزيق صفوفنا، والحفاظ على دور (الكالالة) المرسوم لنا، والذي يتمثل في أن نستمر في بيعه موادنا الأولية بأجنس الأسعار، وشراء منتجاته بأعلى الأسعار، وقد أصبحت منتجاته تأتي في صناديق سوداء، لا يسمح لنا بفتحها، لجعلنا بتفاصيلها الدقيقة والمعقدة التي يحتكرونها لأنفسهم، ولا يريدون أن يزعمونا بمحاولة فهمهما، بل هم يغروننا

باستهلاك منتجاتهم ذات التكنولوجيا المعقدة، بكل بساطة، وما علينا إلا أن نضغط على الأزرار وندير المفاتيح، وهو أمر أصبح في مقدور أطفالنا أن يمارسوه منذ نعومة أظفارهم في عامهم الأول، فإذا صادفتنا صعوبة ما في التشغيل استوردنا لها قطع الغيار وبرامج الكمبيوتر في علبها السوداء، دون أي عناء، سوى دفع الفواتير الباهظة ثمناً لراحة البال، نتسلى بقول الحطيئة:

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لِبَغِيَّتِهَا	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي
--	------------------------------

وربما خيل إلينا، أن الله سخر لنا هؤلاء المنتجين لخدمتنا، غير أننا سنصحو يوماً على سياط (التاريخ) تلهب ظهورنا، وعلى سنة الله التي تعاقب كل من يعطل نعمة (العقل) الذي أنعم الله به عليه، وعلى قانون الله تعالى: {وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى} (\*) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (\*) ثُمَّ يُجْزَأُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى} [النجم: ٣٩/٥٣-٤١].

### ثانياً: كيف ندخل (عصر المعلومات)؟

لا نملك عقاقير طبية، ما إن نتجرعها حتى تتفتق قريحتنا عن معلومات غزيرة تؤهلنا للدخول في عصر المعلومات، مع باقي الأمم.

ولا نملك عصا سحرية، ما إن تلامس ظهورنا، حتى تنطلق عقولنا متحررة من قيودها التي تكبلها، وتعمل في سباق حثيث على سد الفجوة التي تفصلنا عن العالم المتقدم أو الآخذ بالتقدم.

إنني لا أومن بالتكديس سبيلاً إلى التحضر، ولا أتوقع لمجتمع متخلف أن يخرج من أزمة تخلفه، بتجميع منتجات حضارة الآخرين، وأن يستمتع بقطف ثمار أشجار لم يجرسها ولم يتعهدها، وحصاد محصول لم يبذره، وما أظنه يمتلك القدرة على القفز إلى أعلى درجات السلم، دون أن يكلف نفسه عناء ارتقائه درجةً درجةً، كلُّ منها تسلّمه إلى الأعلى منها، فإن هو فعل ذلك، وبدأ تسلقه السلم من رأسه، فلسوف ينحدر به درجةً درجةً حتى يبلغ به الحضيض، ورأسه منكوس إلى أسفل، وقدماه إلى أعلى، ولن يسمع صوته أحد، شأنه شأن نافخ في البوق من طرفه العريض.

ثم إنه لن يحسن استخدام هذه المنتجات المكدسة لديه، فإن لهذه المنتجات تربتها التي نشأت فيها، ومناخها الذي تنفست من خلاله، وبيئتها التي ترعرعت وسطها، ولن يستفيد منها إلا الذي نشأ في بيئتها، واستنشق العبير ذاته الذي استنشقتة.

ولقد سمعتُ المفكر الجزائري الكبير المرحوم مالك بن نبي، يختم محاضرة له ألقاها في جامعة الخرطوم عام ١٩٦٩ (بُعَيْدَ النكسة)، وكان موضوعها: (تكديس منتجات الحضارة، لا يولد حضارة، بل الحضارة هي التي تلد منتجاتها).. سمعته يختم محاضرتة بقوله: ((لذلك فإن الأسلحة التي تكدست في أيدينا عام ١٩٦٧، أبت أن تطيع غير صانعيها)). فالتهب يوماً أكف خمسة آلاف مستمع بالتصفيق، لقرهم من الحدث، ثم تبدل الشعور بعد ذلك..

وأود أن أضيف إلى فكرة بن نبي - استطراداً - أن المنتجات المكدسة، إذا كانت ترفض إطاعة غير صانعيها، فكيف يمكن أن تطيع غير قارئها، وأقصد بذلك، أن عزوفنا عن القراءة، كان مستحكماً لدينا وشاملاً.. حتى كتيبات التعريف التي تصحب الأجهزة التي نشترها، لا نكلف أنفسنا عناء قراءتها، وكثيراً ما نكتفي بضغط الأزرار وإدارة المحرك، وما أكثر ما نكتشف بعد سنوات من استخدامنا الأجهزة، إمكانات كبيرة لها، أهملنا استخدامها، ولو فعلنا لوفرننا على أنفسنا كثيراً من الطاقات والأوقات المهدورة..

والآن رغم عدم إيماني بتكديس المنتجات، فسوف أقبل - بشروطٍ - تكديس المعلومات، على أساس أنها - بذاتها - ثروة، وأنها قابلة للاستثمار ذات يوم، كما سبق أن قبلت بتكديس الكتب في مكتبات المنازل، والمكتبات العامة، على أمل أن يأتي من يستفيد منها ذات يوم.

فما هي هذه الشروط التي تجعل من تكديس المعلومات أمراً مجدداً ومفيداً لنا؟.. إنها:

- ١ - بناء المؤسسات المعلوماتية، على كل المستويات؛ من المراكز العلمية إلى المؤسسات الإدارية والمهنية، إلى الأفراد، وعكوفها على البحث وتجميع المعلومات من كل صوب؛ غائر في الزمان، وممتد في المكان.
- ٢ - بناء قواعد ميسرة ومجدية للتصنيف والفهرسة، وتوحيد وتعميم رؤوس الموضوعات، ومكانز المعلومات لكل فروع المعرفة، وتكشيف حصيلتنا المعرفية على ضوائها.
- ٣ - استخدام أحداث أجهزة التخزين المعلوماتي، التي تنتج استيعاب أكبر كمية ممكنة من المعلومات، في أقل حجم ممكن من الأقراص، ثم استرجاعها بحسب الطلب في أقصر وقت ممكن..
- ٤ - استخدام أفضل وأسرع وسائل الاتصال، وإقامة الشبكات الفعالة والمتشعبة لنقل المعلومات وتغذيتها من جهة ولا استثمارها وتوظيفها من جهة أخرى.

### ثالثاً: القراءة أولاً

ولكن.. ألسنت معي، أحي القارئ! في أن القراءة هي حجر الأساس، وهي نقطة البدء في أي مشروع معلوماتي؟!

كيف يمكن تجميع المعلومات لدى شعب لا يقرأ؟!

وأني له أن يستثمر هذه المعلومات ويستفيد منها إذا كان عازفاً عن القراءة؟!

إن عصر المعلومات.. ثورة تقوم على أساس الإعلاء من شأن المعرفة، والارتكاز على الموارد الذهنية، بوصفها

المصباح الذي يكشف للإنسان الطاقات التي سخرها الله تعالى له في هذا الكون.. وتقترب بالإنسان أكثر

فأكثر من الغاية التي خلقه الله تعالى من أجلها {الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيُبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا}

[الملك: ٢/٦٧]، ومن المهمة الجليلة التي انتدبه لها ليكون خليفته في الأرض {وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي

جاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً} [البقرة: ٣٠/٢]، ومن ثقة الله بأنه، باستخدامه لعقله، وتوسع مداركه، سوف

يكف عن الفساد وسفك الدماء {أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ

قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ} [البقرة: ٣٠/٢]، ومن الاضطلاع بالمسؤولية التي حملة الله تعالى {وَلَا تَقْفُ مَا

لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولاً { [الإسراء: ٣٦/١٧]، ومن استجابته  
لأمر الله تعالى له بالقراءة منطلقاً إلى الحضارة والكرامة {اقرأ وربك الأكرم\*} الذي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ { [العلق:  
٩٦/٣-٤].

وثورة المعلومات، لا تخص طبقة من العلماء، ولا شريحة من المجتمع، ولا جيلاً دون جيل، إنما هي روح يسري  
في جسد الأمة، أفرادها ومؤسساتها، صغارها وكبارها، عامتها وعلمائها.  
وهكذا نجد الفرد في العالم المتقدم، وثيق الصلة بعالم المعلومات، يسهم في بنائه، بقدر ما يستثمر من طاقاته..  
فهو يستطيع، فضلاً عما تتيحه له أنظمة المعلومات في المؤسسات التي ينتمي إليها، أن يشترك في أي نظام  
للخدمة المعلوماتية، يضم ملايين من المشتركين في أنحاء العالم، يوفر لكل منهم، فرص الحصول على المعلومات،  
في أي اختصاص يشاء، وفرص التحوار مع الآخرين، من كل جنس ولون ودين، وتبادل الرأي مع من يعرف  
أو لا يعرف منهم، وقد تنشأ علاقات حميمة وطويلة الأمد بين اثنين من المشتركين، يتخاطبان كل يوم، من  
خلال الحاسب (الكمبيوتر)، دون أن يعرف أحدهما الآخر وجهاً لوجه، بل ربما تفصل بينهما مسافات شاسعة  
على الأرض..

وربما تكون مثل هذه الخدمات المعلوماتية آمالاً بعيدة المنال في مجتمعاتنا، عسيرة التحقيق في وقت قصير، فلا  
أقل من أن تقوم بذلك مؤسساتنا على أوسع مدى، وفي أقصر وقت..  
أراني قد ابتعدت عن عالم (الكتاب) و(القراءة)، وأوغلت في عالم الحواسيب والمعلوماتية.. ولكن هل الكتاب  
أو الحاسب إلا وسيلة من وسائل اختزان المعلومات؟ وهل القراءة إلا وسيلة من وسائل استثمار هذه المعلومات  
والاستفادة منها؟!

وسواءً أكانت القراءة في صفحات الكتاب، أو على شاشة الحاسب، فإن المهم، هو إثارة الرغبة في القراءة،  
وتعويد الناس على المطالعة، وبذلك كل الجهود من أجل تكوين مجتمع قارئ، متعطش إلى المعرفة، يهمل لمن  
يراه مقبلاً عليها من أفرادها، وقيمهم المسابقات، ويجزل للفائزين منهم الجوائز، ويفتح لهم آفاق المستقبل،  
ويتقزز بل ينظر شذراً إلى العارفين عن القراءة، المنصرفين عنها إلى سفاسف الأمور، حتى تصبح المطالعة سمةً  
من سمات المجتمع، تطبعه في متندياته، وفي الأحاديث المتبادلة بين أفرادها، وتخلق فيه المناخ الثقافي الملائم لنمو  
المعرفة، وبزوغ عصر العلم والمعلومات.

وفي مثل هذا المجتمع القارئ، سوف نرى بوضوح الدور الكبير الذي يمكن للوعي القرائي الناقد أن يلعبه في  
توجيه الثقافة، وتنمية روح الإبداع، وفي توظيف المعلومات، واستثمارها على الوجه الأفضل..

### أزمة تسويق

#### أولاً: التسويق بين المؤلف والناشر

عشر سنوات مضت، دون أن تنفذ نسخ الطبعة الأولى من الكتاب والتي لا تزيد على ألف وخمسة مئة  
نسخة.. أليس هذا عجباً؟! العالم العربي بطوله وعرضه وملايينه التي أربت على المئة بعجز خلال عشرة

أعوام عن امتصاص ألف وخمسة مئة نسخة من كتاب أفنيت في في تأليفه شهوراً من عمري، ألا يشير ذلك دهشتك واستغرابك؟!

كم أمضيتي وآلني مثل هذا السؤال، الذي يتردد على فم كثير في المؤلفين، الذين أشهد أنهم على درجة عالية من العلم، وأن مؤلفاتهم على درجة كبيرة من العمق والإبداع.

وتساؤل آخر كثيراً ما يطرحه المؤلف في صورة حث للناشر على توزيع الكتاب: ((لقد سألتني كثير من أصدقائك وتلاميذتي: أين يمكن أن يجدوا كتابي الذي مضى على صدوره أكثر من عام، ألا توزعونه على المكتبات، في العاصمة والمحافظات؟! ألا تبعثون به إلى أقطار العالم، حيث قرائي ينتظرونه بفارغ الصبر؟!)). وثمة سؤال آخر يوجهه المؤلف: ((لقد اشتريت، فوق نسخ الإهداء المخصصة لي عشرات من النسخ، ألم يساعد ذلك على نفاذ النسخ المطبوعة؟!)).

إن كل الثقة المتبادلة بين المؤلف والناشر، لن تكون كافية تبديد ماتشي به هذه التساؤلات من الشكوك والريب.

إن الناشر هنا، مهما كان على درجة من الأمانة والسمعة الحسنة، ومهما كانت العلاقة والثقة بينه وبين المؤلف وطيدة، ليحسن أنه في موضع الاتهام؛ ماذا عساه يدافع عن نفسه؟!

أيقول للمؤلف: نعم! العالم العربي يقضه وقضيضه، وقرائه ومكتباته، ومؤسساته التعليمية ومراكزه الثقافية، لم يستطع أن يتلغ نسخك الألف وخمسة المئة؟!

أينهبه إلا أن هؤلاء الذين يوهونه أنهم متلهفون لمطالعة كتابه، لم يجدوه في المكتبات، إنما هو مبتزون متسولون، يريدونه على أن يلبي تلهفهم، ويريجهم من عناء البحث عن كتابه في المكتبات، ومن مؤونة دفع ثمنه، فيقدمه لهم إهداء مهوراً بتوقيعه، بعد كلمة شكر منه لتلفهم بقوله؟

أيصدمه بإطلاعه على بطاقة المخزون التي لا تشير إلى بيع أكثر من خمسة نسخ طيلة العام؟

أو بإطلاعه على بطاقات المعارض الدولية للكتاب، التي لم تستهلك من كتابه غير النسخة النموذج، التي تلزمه إدارة المعرض بتقديمها إليها مجاناً بلا ثمن؟

أيقص عليه قصة أحد المعارضين، الذي ابتلي بلصوص الكتب الذين يتسللون إلى بعض المعارض، فكان يلاحظ نقصاً في بعض الكتب المعروضة، ما عدا كتاب اشتهى أن يسطو عليه لصاً، فيخلصه منه، لكثرة ما كرر من عرضه وإعادته؟!

أبواجهه بالحقيقة المرة، أن كتابه طاف بمعظم المكتبات، وأخذ مكانه في واجهاتها وعلى رفوفها، ثم أعيد إلى الناشر، بعد أن مل أصحاب المكتبات عرضه؟!

وفي بعض الأحيان، يندفع أحد المؤلفين - لظروف خاصة قد تعود إلى عدم عثوره على الناشر، أو لفرط ثقته برواج كتابه - فيقوم بدور (المؤلف والناشر والموزع) جميعاً، ويخوض تجربة التوزيع المريرة.

يبدأ بالمؤسسات الرسمية والمراكز الثقافية، مقدماً نماذج كتابه، عارضاً مزاياه وإبداعه وحاجة الناس إليه، مؤملاً أن تلتهم طلبات هذه المراكز نسخ طبعته كلها، مخططاً للطبعة القادمة التي سيخصصها للجمهور، مطمئناً إلى الإطراء الأولي الذي يقابل به، وإلى الوعود السخية بالشراء، وما عليه إلا انتظار نتائج التقويم الذي ستقوم به اللجان.. إنه إجراء رسمي لا بد منه.. يتابعه بفارغ الصبر، ثم تنهال عليه الصدمات متتالية: الميزانية لا تسمح بشراء أكثر من خمس نسخ.. المؤسسة استهلكت مخصصاتها للكتب هذا العالم.. إلخ.

يطوف على المكتبات عارضاً بضاعته هنا وهناك، يشعر ببعض السعادة حين يقبل أحد منه بضعة نسخ بالأمانة تحت التوزيع، ثم يعاني ما يعاني عند قيامه بجولات التحصيل، التي غالباً ما يؤوب منها بئس لبعضة نسخ يبعث، وركام من المسخ التي ذهبت نضارتها من طول الأمد، أو اهترأت من كثرة العرض، ما عساه يفعل بها، وهو يضيق ذرعاً بتخزين النسخ التي لم يكتب لها التوزيع بعد، فزاحمت أثاث المنزل، وأزعجت أهل البيت؟!.. إنها تجربة قاسية، ومغامرة فاشلة، سببها إهمال التخصص، فالمؤلف مؤلف، لا يجوز أن يعطل موهبته، ويحمل هم النشر أو هم التوزيع.

من حق المؤلف أن يتطلع إلى رؤية مؤلفه في كل يد، وسماع الحديث عن كتابه على كل شفة، وأن يتوقع انتظار القراء بالطواير لساعة صدور كتابه، فقد بذل فيه من الجهد، والسهر، والتفكير، وحرق الأعصاب، وتحسس حاجات مجتمعه العالمية والأدبية ما يسوغ له هذا التوقع. ولكن.. أليس من حق الناشر، أن يطلع على الواقع المرير، الذي يجعلهما في خط مواجهة واحد، مع العزوف عن القراءة، والاستهانة بالكتاب؟! ألم يغامر معه هو الآخر بماله وجهده وعرقه بحثاً عن مجال لتسويقه دون جدوى؟!!

أنا لا أتحدث عن (الناشر) الذي ياكل حقوق المؤلفين بالباطل، فيدلس عليهم عدد النسخ المطبوعة، ويحرمهم من استثمار جهودهم.. ولا أتحدث عن (المؤلف) المبتز الذي يتصيد ناشراً غراً يبتزه، فيلصق به شتى الاتهامات، ويتخذها ذريعة للتشهير..

كما إنني لا أعمم حالة الكساد، ولا أنفسي رواج بعض الكتب؛ المدرسية، أو شبه المدرسية (التي توصي بمطالعتها جهات مؤثرة)، أو كتب الأحداث الجارية، أو لمشاهير الكتاب.. إنما أتحدث عن (الناشر الملتزم)، الذي يغامر بنشر عشرات من العناوين الجادة والضرورية، فلا ينجح منها ولا يروج غير بضعة عناوين.. كيف السبيل إلى تسويقها بشكل أفضل؟!!

### ثانياً: تسويق الكتاب شيء آخر

كم تمنيت - كلما رأيت سيارات توزيع السلع التموينية - أن يوزع الكتاب مثلها.. أن يحمل الناشر بسيارته أصناف الكتب، ويطوف بها على المكتبات، فيقدم لها الجديد من منشوراته، ويرمم نواقصها من كتبه.. كم تمنيت - كلما شاهدت إعلاناً بالتلفاز عن مختلف السلع الاستهلاكية - أن يكون بينها إعلان ثقافي يغري الناس بشراء الكتاب، وتهاديه بينهم في المناسبات.. ويجعل الكتاب - أسوة بغيره من السلع - أغنية على شفاه



الأطفال: (يا بابا بوذي أقرأ).. كثيراً ما تمنيت - كلما زارني مندوب مبيعات، يعرض أجهزة مكتبية - لو استطاع أن يحمل في حقيبته كتاباً يقنع الناس بشرائه، فيسهم، إلى جانب نجاحه التجاري بترويج ثقافة.. لطالما تمنيت - كلما سمعت من صديق يستغرب، وهو يطلع مصادفة على كتاب نفيس صدر منذ عشر سنين، أنه لم يسمع به - أن أطرق كل باب لأعلم أهله بصدور كتاب جديد... ولكن.. ما كل ما يتمنى المرء يدركه، و(الكتاب) شيء آخر غير السلع التموينية أو الاستهلاكية، أو هكذا ينظر إليه اقتصادياً واجتماعياً وشعبياً وإعلامياً.. فهو لا يدخل في الخطط الاقتصادية لأي بلد؛ سموماً به في أعين المخططين من أن يصبح سلعة تباع وتشتري، ولا يدخل في البرامج الإعلامية، صوناً له في نظر الإعلاميين من الاتجار، فهو ثقافة ترقى وتتسامى على التجارة، والمجتمع لم يعتد بعد أن يتلقى عرضاً لكتاب، أو يصغي إلى تعريف به، فالكتاب شأن رفيع عنده يخص العلماء، والمتعلمين، وليس شأناً شعبياً، أو حاجة تدرج في قوائم الاحتياجات المنزلية اليومية.. أهو التقديس للكتاب، والتزيه الذي يجعله فوق مستوى التداول، ويخرج به عن دائرة التعامل؟! أم هو الامتهان للكتاب، والنظرة الدونية التي تقعد به عن أن يكون في مستوى التعامل والتداول والحاجة الملحة؟! الملحة؟!!

أياً ما كان الأمر، فإن جميع خطط (التسويق)، وقواعده العلمية لا تنطبق على الكتاب، فلا (الإعلان التجاري) عنه، في مجتمعات العزوف عن القراءة، بقادر على إثارة الرغبة الملحة بشرائه، ولا توزيعه على نطاق واسع بقادر على ترويجه..

والناشر، من بين المنتجين، يحمل همَّ إيجاد السوق؛ همَّ إشاعة روح المطالعة، همَّ خلق المجتمع القارئ، إضافة إلى همِّه الأكبر في تخير منشوراته.. إن عليه أن يوجد (الطلب) قبل (العرض).. ذلك هو قانون السوق؛ إذا سبق العرضُ الطلبَ، فإن ذلك سيهبط بقيمته إلى الحضيض، أما إذا سبق الطلبُ العرضَ فإن ذلك سيرفع من قيمته إلى الأوج، إذ إن من المتعارف عليه أن كل معروض مهان، وكل ممنوع (مطلوب وغير موجود) عزيز.. وهذا ما يجعل (الكتاب) في وضعه الراهن، سلعة تفتقر إلى الاحترام، لأنها غير مطلوبة، وإن عدم الاحترام للكتاب ليبدو في طريقة تعامل الناس معه، وكأنه مالٌ غير متقوم.. فالمستعير لكتاب، لا يفكر برده إلى صاحبه، إلا إذا ألحَّ صاحبه في طلبه، ولو أنه استعار سلماً أو ماعوناً أو شاكوشاً لبادر إلى رده فور انتهائه من استخدامه.

وبائع الكتب، يماطل في دفع قيمة الكتب التي طلبها من الناشر، ولا يدفعها له إلا بعد أن يعييه من طول الانتظار.. ولو أنه اشترى شعيراً أو ملابس أو قرطاسية لبادر إلى تسديد ثمنها في أجلها.. أما إذا كانت الكتب مرسله إليه بدون طلب، بقصد عرضه للبيع، فالويل كل الويل، وعلى الناشر أن يدفع ثمن غلطته، حتى لو بيعت كتبه بأكملها.

وإن من أفدح مظاهر عدم الاحترام للكتاب؛ استباحة حقوق الإبداع، بالسرقات الأدبية تارة، وبقرصنة النشر وتزوير الكتب تارة أخرى..

إنه سلعة تفتقر إلى (الاحترام)، وإلى أن يستعيد الكتاب احترامه، كيف يمكن أن نسوقه؟ ما هو واقع تسويق الكتاب؟ وما هي الاقتراحات والتوقعات؟!

### ثالثاً: تسويق الكتاب في وضعه الراهن

في أقطار العالم العربي، توجد مؤسسات لتوزيع الدوريات، قد تضم إليها بعض كتيبات (الحدث الراهن) أو (الألغاز) و(ألف نكتة ونكتة)، ويجمع هذه المؤسسات اتحاد يطلق عليه اسم (اتحاد الموزعين العرب)، لكن (الكتاب)، لا يزال بعيداً عن نشاطهم، ولم يدُر في خلدهم أنه هو الآخر يحتاج إلى توزيع، وإذا كان للكتاب شأن خاص يختلف عن الدوريات، فإنه لا يزال محروماً من أية مؤسسة للتوزيع تدرس حالته الخاصة، وتتعامل معه على ضوئها.. وما على الناشر إلى أن يقوم بنفسه بهذا الدور؛ دور (توزيع الكتاب)، على ضوء تجاربه الخاصة، واجتهاداته.

فلمنض مع الناشر في تجربته الخاصة: لقد صدر الكتاب، وانتهت بصدوره مرحلة طويلة من المعاناة في إعداد الكتاب، وتصحيح التجارب، وتوفير الورق، وتنفيذ الطباعة، وتمويل ذلك كله، لتبدأ مرحلة الأحلام وجني الثمار.. الكتاب نفيس، جديد في بابه، السوق بحاجة إليه، لن يحتاج إلى تخزينه، السوق سيبتلعه خلال أيام، وما عليه إلا أن يقدم للمطبعة قائمة بالطلبات لتسليمها إلى أصحابها مباشرة.. يؤوب من السوق بخفي حنين.. صاحب المطبعة يلح عليه بسحب الكتاب.. فليبحث عن مخزن.. وتتوالى المعاناة والهموم بحثاً عن مخرج: أيوزعه على المكتبات بالأمانة (برسم البيع)، ويتحمل كل النتائج المحتملة، من المماطلة إلى المرتجعات التالفة؟! أم يبحث عن مغامرٍ يشتري منه الطبعة بأكملها بثمن بخس؟ وأين هو المغامر المغرم بشراء الهموم؟ إنه يتمنى لو احتفظ بورقه أبيض، إذن لأمكنه أن يبعه من فوره، أيبادل عليه ناشرين آخرين؛ كتباً بكتب؟ فتكثر لديه العناوين، وتتوسع أمامه فرص البيع، فإن كسد عنوان، فلا بد أن يروج آخر؟! ويجمل عناوينه إلى الأسواق في الداخل والخارج، لا أحد يدفع الثمن نقداً، لا بأس أن يكون التسديد آجلاً: ثلاثة أشهر، أربعة، خمسة..

ثم تبدأ متاعب التحصيل: كشف شهري بالحساب، ثم مطالبات بريدية رقيقة لا تلقي أي رد، ثم مكالمات هاتفية فاشلة.. لا بد من السفر.. ونفقات السفر، ومشقات السفر، وذل السؤال..

ستقول لي: ما هذه الصور المزرية لتوزيع الكتاب؟ وما هذا التشاؤم؟

وأقول: عذري أنني اكتب تحت عنوان (هموم ناشر عربي) إنها مهنة المتاعب التي تحتاج — كما قال المجرّبون — إلى مال قارون، وخزائن يوسف، وعمر نوح، وصبر أيوب.

وماذا تريد لواقع (توزيع الكتاب) أن يكون؟ أمام:

عزوف القارئ عنه..

وامتناع الإعلام عن التعريف به..

وانعدام مؤسسات التوزيع له..

ومع ذلك، فإني لست متشائماً، ولا أحب التشاؤم.

ولست سلبياً، إنما أعرض (الصورة السالبة السوداء)، لكي نقوم جميعاً بتنظيفها من الشوائب (روتوش)، كي نحصل بعكسها على (الصورة الإيجابية البيضاء).

#### رابعاً: تسويق الكتاب؛ آفاق ومقترحات

شكوت إلى خبيرٍ في (التسويق)، غياب مؤسسات التوزيع، فقال: وزع أنت، ولا تنتظر قيام المؤسسات.

وشكوت إليه عزوف القارئ، فقال: اجعل الكتاب في أنفه، أمام سمعه وبصره، قربه إليه ويسره له.

وشكوت إليه غياب (التعريف بالكتاب)، في وسائل الإعلام، فقال لي: لن تعدم طريقة للتعريف به، بوسائلك الخاصة.

لقد زودتني إيجابية هذا الخبير بكثير من الأمل، ووطدت ثقتي بالطاقة البشرية وقدرتها الخارقة على تجاوز

الصعاب، متى اقترنت إرادتها بالعزيمة واتسمت بالفعالية، فكانت هذه المقترحات:

١ - عند صدور كتاب جديد، عليك أولاً أن تهتم بالإعلان عنه، والإعلام بصدوره، بكل الطرق المتاحة:

أ- أبشور (بروشور) يعرف بالكتاب، ويوزع على أوسع نطاق، حسب قائمة للإرسال الدائم ( Mailing list)، يجب أن تهتم بإعدادها، وتنميتها لديك، وتزويدها بكل عنوان يصل إليك.

ب- لوحات جدارية (بوستر)، تعد حسب طبيعة وأهمية الكتاب، وتوزع على المكتبات ومراكز البيع.

ج- تقديم نماذج مجانية للدوريات ووسائل الإعلام التي تهتم بالتعريف بالكتاب.

د- إثارة المناقشات حول موضوع الكتاب، بالقراءات الصحفية، والندوات الثقافية، سواء أكانت نقداً لها أو إعجاباً به، فالمهم وضعه في بؤرة الضوء، ودائرة الاهتمام.

٢ - التوزيع بالأمانة برسوم البيع: بالرغم من المساوئ والنقد الذي يكتنف هذه الطريقة، فإنها ستكون مجدية - في نظري - بالشروط التالية:

أ- أن يكون محدوداً من حيث الكمية والمدة، وذلك بتوزيع نسخ قليلة لمدة محدودة يسحب حتماً بانتهائها، والغرض من ذلك هو الإعلام بصدور الكتاب، واختبار السوق به، وتشجيع مراكز البيع على طلبه في حالة رواجه.

ب- أو أن تكون ضمن خطة توزيع مستمرة وشاملة، يقوم الموزع على ضوئها بزيارات دورية ومنتظمة لمراكز البيع، ويحصى النسخ المباعة من الكتاب الموزع، فيعطيه بدلاً منها بيعاً قطعياً يستلم ثمنه نقداً، وتبقى فاتورة الأمانة على حالها إلى أن يقرر الموزع تصفيتها نهائياً.

٣ - البيع القطعي لمراكز البيع (مكتبات وغيرها): وعيب هذه الطريقة أن الطلب فيها متروك لرغبة ومزاج هذه المراكز، التي تهتم بالرائج من كتب الناشر، وتترك الكتاب الأقل رواجاً، عرضة للكساد بسبب عدم العرض. ويمكن أن تكون مثمرة بشروط:

أ- إجراء مسح شامل لمراكز البيع في المدينة.

ب- تنظيم زيارات دورية لهذه المراكز، يقوم بها مندوب للناشر، خبير بالتسويق، يحسن العرض، وتقدير حاجات كل مركز حسب طبيعته.

ج- تقديم تسهيلات للتشجيع على شراء الكتب.

د- المتابعة والاستمرار هما الضمان الأفضل للتحصيل، وذلك ما يشعر مركز البيع بحاجته إليك، وأن مطله أو تقصيره بالدفع، قد يجرمه من التزويد الدائم بكل جديد. وأما الانقطاع وفوضى المتابعة فإنه سيترك أثراً سلبياً جداً على العلاقة مع الناشر ويضعف الثقة به.

هـ - توسيع نطاق التوزيع خارج المدينة في المحافظات، وخارج القطر في جميع أنحاء العالم العربي والخارجي، بنفس الشروط، وخاصة تنظيم الزيارات الدورية، والتواصل الدائم بالمراسلات والإعلام عن كل جديد.

٤ - البيع الشخصي خارج مراكز بيع الكتاب، للوصول إلى شريحة أعمق في المجتمع، لم تعد ارتياد المكتبات. ومن صور هذه الطريقة، قيام مندوبي مبيعات، تخصص لهم نسبة مجزية من قيمة المبيعات، بزيارات للأفراد في مكاتبتهم ومنزلهم، أو في معاهدهم وجامعاتهم، وعرض الكتب عليهم. وعلى هؤلاء المندوبين أن يتوقعوا سلفاً كثيراً من الرفض لهم، والاستخفاف بهم، لكن بمرور الزمن، وحسن التصرف من قبلهم سوف يعتاد الناس هذا الأسلوب.

ومن صور هذه الطريقة أيضاً تنظيم زيارات وإقامة علاقات مع المؤسسات الثقافية، والإدارات ذات الاهتمام بالكتاب المتخصص.

وفي هذا النطاق أيضاً يمكن الاتصال بمحلات بيع التحف والمهدايا لإدخال الكتاب بين هدايا الكبار، وبمحلات ألعاب الأطفال، لعرض كتب الأطفال إلى جانب الألعاب.

٥ - ابتكار طرق جديدة من أجل إيصال الكتاب إلى القارئ (المعتاد أو المحتمل)، وذلك بإنشاء خدمة توزيع الكتاب بالبريد، أو إنشاء نوادي الكتاب، أو تقديم جوائز على مسابقات تتعلق بالكتاب، أو أي طريقة توثق الصلة بين الناشر والقارئ مباشرة.

٦ - المشاركة بالمعارض العربية والدولية للكتاب، بقصد التعريف والتواصل المباشر مع القارئ للتعرف على اتجاهاته، وإقامة المعارض الخاصة لهذا الغرض.

## أحلام وآمال أحلام ناشر عربي

(١)

إثر صدمة عنيفة، من صدمات المهنة، أخذتني غفوة، فرأيت فيما يراه النائم؛ ثلة من الناشرين، عليهم الهيبة والوقار، تحسبهم غضاباً من كثرة الجذ والاهتمام الباديين على وجوههم، قد ركبوا ثيج البحر، على متن سفينة ذات بهو واسع، وزعت فيه الأرائك على نحو تتلاقى فيه وجوه الجمع، دون تدابر، وترنو أنظارهم من وراء الوجوه إلى صفحة البحر التي اكتست؛ من زرقة الماء، ومن ظلمه الليل، ومن أضواء خافتة انعكست عليها من قمر يوشك أن يكتمل بدرأ، ومن بصيص أنوار بعيدة تنبعث من الشاطئ الذي أخذ يبتعد.. اكتست ألواناً هادئة حاملة؛ تزيدها الجدران الزجاجية للسفينة، ألقاً يخفف من وطأة الجذ البادي على الوجه، ويُلطف من غلواء الهموم التي تعتلج في صدور القوم.

ودون مقدمات، ولا مرطبات، نهض كبيرهم، يتأبط ملفاً ضخماً، فوقف فيهم خطيباً، لم يبدأ كلامه بترحيب ولا بمجاملة، بل صاح فيهم بكلمات هادرة مندرة: يا قوم إن الخطب جلل، وإن المخاطر محدقة بكم، وها أنتم في لجة البحر، لا فكاك لكم، ولا عودة إلى شاطئ الأمان، إلا بعد أن تدبروا أموركم، وتعالجوا مشكلاتكم، وتتوافقوا على الحلول، وتتوافقوا على الالتزام بها، وعلى أن تكونوا صفاً واحداً، تأخذون على يد الظالم، كما تأخذون بيد المظلوم، حتى يعود لهذه المهنة شرفها، ومجدها، وكرامتها التي ضاعت أو أوشكت. كانت كلمات الخطيب تعبر عما يحتاج الجميع من هموم، وإشفاق على مهنة الكتاب، فما أن سمعوها حتى أقبلوا على ملفاتهم يقبلونها استعداداً لجولة حامية الوطيس.

غير أن ناشراً منهم يتمتع بروح دعاية، وشيء من الشاعرية، قام فيهم يقول: يا صحب! لا يصلح لكم أن تبدؤوا مناقشاتكم بكل هذه العصبية والتجهم، فاسمحوا لي أن أتولى تخفيف حدة التوتر، كي نكون أقدر على المناقشة بموضوعية وحياد، فوافقوه على مضمض، ومضى يحدثهم بنكات من واقع المهنة حيناً، وينشدهم الشعر حيناً آخر، حتى هدأت أعصابهم.

(٢)

وفي هدوء الأعصاب وهدأة الليل، مع نسيمات البحر، ودغدغة الشعر.. استسلمتُ - وسط حلمي الأول - إلى غفوة، حجبتني عما دار الناشرين في مؤتمرهم البحري، بعد أن هدأت زوبعتهم.. وقادتني إلى حلم جديد، رأيتني فيه على متن طائرة تعود بي من بلد بعيد شاركت به في معرض للكتاب، وحوالي كوكبة من الناشرين العائدين.. ما أن اخترقت طائرهم السحب، واستقرت على ارتفاعها المطلوب، حتى علت أصواتهم من قدام ومن خلف، وعن يمين وشمال.. تبينت منها هذه اللقطات:

ناشر: أرأيتم إلى الصورة التي رسموها لنا في بطاقة الدعوة إلى المعرض؟! جمهرة غفيرة من الزوار.. فرصة نادرة للتعرف.. آفاق جديدة.. عقود نشر مشترك. طلبات رسمية.. صفقات.. نشاطات ثقافية.. برامج ترفيهية.. لم أر شيئاً من ذلك كله..

آخر: أما أنا فقد قصم ظهري ترتيب الكتب على الحوامل (الستاندات) المهترئة، لا أكاد أجلس بانتظار زائر متلهف باحث عن جديد الكتب، حتى أهض على صوت هذه الكتب تنهاوى إلى الأرض، من جراء لكمة أصابتها من الخلف..

ثالث: إن هذه ليست هي المشكلة.. المشكلة الحقيقية تكمن في نهاية المعرض، بعد انتهاء وقته المقرر وتمديداته.. فخلال ساعات ينبغي أن تعيد الباقي من كتبك إلى كراتين تلمها من هنا وهناك، وأن تتحاور مع تجار اللحظة الأخيرة، الذين يستغلون لحظة الضعف هذه، فيفضون شروطهم القاسية، ويعرضون عروضهم المغرية؛ وأكثرها إغراءً أن يتكروا بإيداع الكتب عندهم أمانة، قيد البيع، يحاسبونك بما بيع منها ذات معرض قادم.

ناشر ذكي: لقد بعث ما تبقى من كتبي بثمان بخس، فخلصت نفسي من هم كبير، والعوض على الله. ناشر حكيم: إنني أحمد الله أنني لم أحمل معي غير القليل من العناوين، بكميات قليلة، تكفي للعرض.. صحيح أن كل ما بعته لا يفي بعشر نفقات المشاركة وبطاقة السفر والإقامة.. لكن المعرض بالنسبة لي سوقاً، بل هو علاقات، وإعلام، وعرض.. فما أنا بنادم..

ووسط ضجيج المناقشات، وهدير الطائرة، في حُلْمي الباطن، سرح بي الخيال إلى (معرض فرانكفورت)، حيث طلبتُ موعداً مع مدير إدارة حقوق التأليف في مؤسسة أكسفورد، فلم أجد غير فجوة لمدة خمس دقائق بين مواعيد، إذ كان جدول مواعيده ممتلئاً طيلة أيام المعرض.

(٣)

ومن الخيال الشارد، إلى غفوة جديدة في باطن غفوتين، أسلمتني إلى حُلْم جديد هو (الثالث) في مسلسل أحلامي، وحدثني فيه، ضمن مكتبة شهيرة في بلد عربي كبير، رحبَ صاحبها بي، وهو صديق لي قديم وملتزم؛ وما لبث أن نادى موظفاً عنده ليأتينا، مع الشراب الضروري لإطفاء حمارة القيظ، بسيل من الكتب المزورة؛ أزواجاً، نسخة أصلية وأخرى مزورة من كل كتاب، وبادرني بالقول: ماذا تريدنا أن نفعل؟ كيف نستطيع أن نبقى في السوق، ونحن نحفظ بأمانتنا؟ الكتاب المزور معروض بثلثي قيمة الكتاب الأصلي، والقارئ يطلب الأرخص!!

قلت: إذا جاءك لص بحلي أو أثاث مسروق يعرضه عليك بثلثي قيمته، فهل رخص سعر يسوغ لك شراءه، وأنت تعلم مصدره وأنه مسروق!؟

واحتدم النقاش، وانضم إلينا فيه، زوار للمكتبة من القراء قلت لهم جميعاً: إن التعامل مع المزور حرام، وشراء الكتاب المزور سحت، وكل متعامل في هذا الحرام وهو يعلمه من منتج ووسيط ومستهلك، شريك في الإثم..

وبينا نحن في نقاشن إذ دخل علينا زميل ناشر، يقص علينا قصته المحزنة التالية: لي على المكتبة (الفلانية) ذمة مستحقة، أخبرت صاحبها أنني قادم إليه لاستلامها، فوعدي خيراً، وفوجئت به يعتذر إلي؛ أن فلاناً (المزور) قد جاءه أمس على عجل، يتقاضاه ديناً عاجلاً (قيمة كتب مزورة)، فأعطاه ما كان قد ادخره لي، على أمل أن يتدبر أمري فيما بعد..

قال أحد السامعين: لقد سبقك بما عكاشة..

قال آخر: الجمعة لمن سبق..

قال له صاحبه، ثري لحاله: أصبحت الأفضلية في زماننا للمزورين..

قال لصاحبه وهو يحاوره: ماذا تشير عليّ أن أفعل؟ أترك المهنة لأربابها الجدد الحاذقين؟ أم أحذو حذورهم، وأكل حقوق المؤلفين والناشرين؟ أم أنظر حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين؟! (٤)

وانتحلت عذراً، وتركتهم في حيرتهم يتخبطون، وأسرعت إلى غرفتي.. واستلقيت على سريري، وكنت قد استبدت بي التعب، وأثقلني الهموم، فأسلمت نفسي إلى نومة عميقة، خرجت فيها من حلمي السابق، وما لبثت أن دخلت في حلم جديد هو الرابع في سلسلة أحلامي المتداخلة، تداخلاً يبعد المسافة بينها وبين اليقظة، ويكثر من الأبواب الموصدة دونها.. حتى ليحار المرء كيف يمكن لهذا النائم نومة في جوف نومة في جوف ثالثة في جوف أخرى.. كيف يمكن له أن يعود إلى يقظته، ويستعيد رشده؟! هل سيعود أدراجه في رحلة العودة من كل نومة إلى سابقتها، حتى يخرج منها جميعاً كما دخل فيها من الباب الأول؟! أم أن في نومته الأخيرة باباً خلفياً سيقذف به خارج عالم الأحلام؟! (٤)

المهم أنني في حلمي (الرابع)، وجدته في (منتدى ثقافي)، في بلد عربي، في جلسة ودية ضمت عدداً من المؤلفين والناشرين؛ دار بينهم الحوار التالي:

مؤلف: إنكم - مع الأسف - تنشرون عظامنا، وتستثمرون عرفنا، وتلقون إلينا بالفتات..

مؤلف آخر: هذا صحيح، فهل رأيت في حياتك مؤلفاً استغنى من كتابته؟ أو ناشراً شقي وافتقر بمهنته؟

مؤلف ثالث: إن أحدهم ليغص عند كل دفعة لمؤلف، وبعضهم يسوف ويماطل، وآخرون يأكلون حقوق المؤلفين.. ولا يبالون..

ناشر: اتقوا الله - معشر المؤلفين - واجتنبوا كثيراً من الظن، إن بعض الظن إثم.

ناشر ثان: أياظن أحدكم، إذا ألف كتاباً، أن الناس تقف له بالطواير، تنتظر صدوره بلهفة، ما يكاد يصدر

حتى ينفد، وينام الناشر على حصيلته، ويحرم المؤلف من ثمرته؟

ناشر ثالث: ألا ترون إلى مستودعات الناشرين، تتكدس فيها الكتب، وتتوالد؛ كتاباً يلد آخراً، ومستودعاً يلد

مستودعاً.. لا يكاد الناشر يجتمع له بعض المال، حتى تكون بضعة مخطوطات معدة للنشر، تنتظر التمويل،

فتأكل في وجبة واحدة، ما تجمع لدى الناشر من أبواب متفرقة.

ناشر آخر: هل رأيتم ناشراً أقيم المباني الشاهقة، وركب السيارات الفارهة، إلا الذين يعرفون من أين تؤكل الكتف؟! إن مهنتنا تحتاج إلى مال (قارون)، وصبر (أيوب)، وخزائن (يوسف)، وعمر نوح. ثم احتدم النقاش، وساد هرج ومرج، وتبادل المؤلفون والناشرون الاتهامات.. وفي خلال ذلك جاء من أقصى القاعة رجل يسعى، وصاح بهم:

مهلاً.. إن في كل من المؤلفين والناشرين محسناً ومسيئاً، لكنني أؤكد لكم أن كلا الطرفين مظلوم.. إن الساحة الثقافية العربية محدودة وضيقة، ومهما بالغ الناشر في مكافأة المؤلف على عمله، فإنه لن يتمكن مؤلف من العيش على ثمرات فكره.. فابحثوا عن جذور المشكلة، ولا تستبد بكم السطحية حتى تختلفوا على الظواهر والأعراض.

لقد استطاع هذا الرجل الحكيم أن يطفئ نار الفتنة، وأن ينهي الصخب والجدال الدائر، وأن يعيد القوم إلى صوابهم، يتناقشون في هدوء حول أزمة الكتاب، وتشجيع الناس على القراءة..

(٥)

وفي ظل هذا الحوار الهادئ، وعلى الأريكة الوثيرة في هذا المنتدى الثقافي الفخم، أخذتني نومة، أسلمتني إلى حلم جديد؛ هو (الخامس) ضمن مسلسل أحلام النشر..  
فرايتني - فيما يراه النائم المستغرق - أعبّر حدوداً بين بلدين عربيين، داخل سيارة أجرة، ترافقني فيها أسرة مؤلفة من أبوين في ربيع العمر، معهما بنت وصبي، هما ثمرة زواجهما القريب العهد؛ البنت في الرابعة قد دخلت لتوها روضةً للأطفال، والولد في بداية عامه الثاني، لم تتزن خطواته الأولى، ولم تتضح كلماته بعد. ويبدو أن السيدة (الأم)، قد أكثرت من مشترياتها للأولاد وللبيت، وكانت تتهيب الموقف الذي ينتظرها أمام موظفي الجمارك، وتتحدث مع السائق عن مخاوفها طيلة الطريق، غير أن مخاوفها كلها قد تبددت، عندما دخلت السيارة مركز الجمارك على الحدود، وتنفست الصعداء، عندما رأت اهتمام موظفي الجمارك، قد توجه نحو بضعة كتب كانت في حقيبتي، واستدعيت للمثول أمامهم، حيث دار بيننا الحوار التالي:

- ماذا تعمل؟

- ناشراً.

- ماذا؟

- (عرفت أنه لم يفهم ما هذه المهنة فزدته إيضاحاً): تاجر كتب.

- لذلك جئت بهذه الكتب إذن؟ للتجارة؟

- إن هذه ليست كتباً، بل هي تجارب طباعية.

- أين موافقة الرقابة؟

- إن هذه أوراق شخصية لا تحتاج إلى موافقة رقابة.

- لا بد من حجزها، وتنظيم ضبط بها.



ولم تنفع كل محاولاتي للإقناع، وقضينا بعض الوقت في إجراءات الحجز، عدت بعدها أتصيب عرقاً، خجلاً مما سببته للأسرة من تأخير، ورحت أعتذر، فأجابت السيدة: لا عليك، لقد شغلتهم بكتبك عن حقيقتنا؛ مشكوراً، وأنصحك أن تستغني عن هذه الأوراق المحجوزة، فإن قريباً لي قضى وقتاً طويلاً ومشاورير عديدة حتى تتمكن من استلام كتبه التي حجزت في موقف مماثل.

ومنذ ذلك الحين، وأنا أتجنب أن أحمل في سفري كتاباً، حتى لا أتعرض لهذا الموقف المخجل.

(٦)

ومضت بنا السيارة تتهدى على طريق متعرج في أصيل يوم ربيعي، معتدل الحرارة، رقيق النسيمات، فما لبثت أن استسلمت لغفوة أنستي خزي اصطحابي (الكتاب) في سفري، وجهلي بخطورة هذه الفعلة التي اقترفتها. ما أحلى عالم الأحلام، الذي يسرع إلى تبديل اللوحة، ونقلك إلى جو آخر، ذي موضوع آخر، وربما طار بك إلى بلد آخر.. إنه نعمة كبرى من نعم الله الكثيرة على الإنسان.. ولو أن الإنسان استمر على حال واحدة، يعانيهما واحداً، يحيط به من بين يديه ومن خلفه لقضى نحبهما غمماً، لكن الله تعالى الذي كرم الإنسان، وأسجد له ملائكته، كان أرحم به من أن يسلمه إلى المموم تتناوشه، فوهبه نعمة النوم {وَجَعَلْنَا نَوْمَكُمْ سُبَاتاً} [النبا: ٩/٧٨] كي يقطعه عن همومه ويريجه منها، ولو إلى حين..

واستبد بي النوم في السيارة، وهي تتهدى بي في منعطفات ذات اليمين وذات الشمال، حتى رأيت رؤياي (السادسة) التي حملتني إلى أمسية عائلية، في بيت ريفي، في يوم عطلة، جمعت شمل الأقرباء بنين وبنات، صغاراً وكباراً، شباباً وكهولاً؛ ما لبثوا أن انفرزوا بشكل عفوي، وانتحى كل منهم في ركن؛ الصغار توجهوا إلى الحديقة، والشبان ذهبوا يتمشون في الشارع، والنسوة تحلقن في الشرفة لثرتهن، وكنت بين الكهول أشار كهم في أحاديثهم التي تناولت أحوال الصحة، والجو، والسيارات، والمباني، والأسواق، وأسعار العملات، وأخبار السياسة العالمية، وكل شيء، عدا الكتاب، وشؤون الفكر والثقافة.

كنا أحد عشر.. ولمن نكن كلنا من التجار وأرباب الحرف، بل كان فينا الطبيب والمهندس والأستاذ في الجامعة..

وخطرت لي فكرة؛ أن أقوم باستطلاع، كالذي تقوم به الصحف الأجنبية، لمعرفة عدد القراء، واهتمامهم، أجره على هذه (العينة)، التي تمثل - إلى حد - شرائح المجتمع، وبدأت بطرح أسئلي؛ أتخولهم بها، وأتلطف بطرحها، مخافة الإملال، لقد أصدرت (عالم المعرفة) كتاباً عن (العرب وعصر المعلومات) يتضمن أفكاراً جديدة ومهمة جداً، هل اطلعتم عليه؟.. أبدأ.

المكتبة (الفلائية)، تعرض باستمرار جديداً في عالم (الأفكار) وتعنى بتصنيف عرضها للكتب، حسب موضوعاتها، هل لاحظتم ذلك.. أبدأ وتوالت أسئلي على هذا النحو، وتمنيت أن أتلقى جواباً إيجابياً ولو واحداً، لكي أستطيع به أن أضع نسباً مئوية لاستطلاع الرأي الذي أقوم به حول (القراءة).. ذلك أن رقم الصفر حين تنسبه إلى أي رقم لا يأتيك بغير الصفر..

وقد لاحظت سيدة، خيبة أمني، ويبدو أن أسئلتني قد لفتت انتباهها، وأنها تشاطرنني اهتماماتي، فتركت زمرة النساء، وانضمت إلينا، تحدثنا عن مقروءاتها الأخيرة؛ حديث (قارئ نهم)، مطلع على كل جديد، يرقب حركة الفكر، والثقافة، والكتاب.. فأعادت إلي نفسي، وثقتي بأن (الخبر) (والوعي) لا ينعدم، وربما تأتي به (المرأة)، إن فقده (الرجل)..

(٧)

ودغدغتنني (المفاجأة)، والجو الرخيم، والصمت الذي خيم على الصبح، بعد مغادرة (السيدة القارئة) عائدة إلى صوئجاتها.. استسلمت إلى نومة أسلمتني بدورها إلى حلمي (السابع) في مسلسل أطلقت عليه اسم (أحلام ناشر)، فماذا رأيت؟

رأيتني هذه المرة في (بيتي) أمام التلفاز، وبين يدي ثلة من الأحفاد، تتراوح أعمارهم بين السنة، والسنوات الأربعة، يتنادون؛ أن تعالوا إلى الإعلانات، وما لبثت أن رأيتهم يتمايلون مع النغمات ويرددون جملتها بتجاوب واهتمام بالغين، لم أرهما منهم إزاء بقية البرامج.. حتى أفلام الكرتون.. لكن الذين أدهشني أكثر هو موضوعات هذه الإعلانات؛ كان الإعلان الأول، يردد أنشودة للشاعر الموهوب؛ (سليمان العيسى) نظمها في قصة (الأرانب الصغيرة) من سلسلة (مذكرات العم صبور):

يمنعني بابا

تمنعني ماما

أن ألعب، أن أعدو

كالأرنب في الحقل الأخضر

وكان إعلان آخر، عن (لعبة القراءة)، وثالث عن (لغتنا الجميلة)، ورابع.. وخامس.. وانتهت فقرة الإعلان.. وصرخ الأحفاد، بأصوات متداخلة، بعضهم يلثغ، وبعضهم لا يكاد يبين: (جدو! اشتر لي لعبة القراءة).. الأرانب الصغيرة.. أحب أن أعرف.. وبدأت أتململ تحت وطأة (الأحلام) التي أثقلني حملها.. إذ لم تكن منجّمة على فترات يتخللها الصحو والاستيقاظ.. وكذلك لم تكن أحلاماً متجاورات؛ مثل أشجار جنة تسقى بماء واحد ويفضل بعضها على بعض في الأكل.. إنما كانت أحلاماً متتابعة، متداخلة.. حُلماً في جوف حُلْم في جوف آخر.. أستعير لها تعبيراً رياضياً.. إذ كانت على التسلسل، لا على التفرع.. وشتان.. ومن هنا جاءت وطأها وثقلها..

\* \* \*

ورحت أبحث عن مخرج يعيدني إلى أرض الواقع.. وأتلمس طريقاً يوصلني إلى شاطئ اليقظة.. نظرت أمامي فوجدت أن الطريق ينعن في التضيُّق والظلام، حتى تكاد لا تبصر له بصيص فوهة من نور.. فلم أجد بداً من العودة من حيث أتيت.. أرفع عني حجب النوم، وشغافات الأحلام.. شغافاً إثر شغاف..

عدت إلى الأحفاد فوجدتهم يلحون على طلباتهم من (البسكويت) و(الشوكولا) و(الغازوز).. بل وحتى (كوالا).. بتلمع لحالها).. كما سمعوا من التليفزيون.

ونضوت عني شغافاً، فوجدت (السمار) قد تفرقوا في حلقات بعضهم حول طاولة الزهر، وآخرون في حلقة (طرنيب)، والشباب يتداولون آخر النكات، والسيدة الفاضلة (القارئة) ترمق الجميع بنظرات تنبض بالحرقة والإشفاق.

واخترقت حجبى نحو مركز الحدود، لأجد القوم منهمكين في دفع الرسوم الجمركية على ما اصطحبوه من سلع شتى، ليس بينها كتاب؛ لا لأنه معفى من الرسوم الجمركية، ولكن تجنباً للقليل والقال وكثرة السؤال. ثم مضت أحرق حجب أحلامي.. واحداً تلو الآخر، في انفعالات سابح أوغل في البحر، فهو ينشد الشاطئ.. وتوق مسافرٍ طال به العهد، فهو يتعجل لحظة الوصول، ولا يبالي بمشاهد الطريق، إنما يلمحها لمح غير مكترث..

مررت في طريقي على المركز الثقافي.. وسمعت من بعيد أصوات المؤلفين والناشرين ترتفع فيما يشبه المشادة.. وعرجت في طريق عودتي على المكتبة.. فلمحت الكتب المزورة قد استقرت على رفوفها، أخذاً بالقاعدة المالية (العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من التداول).

ثم طرقت أذني حسرات ركب العارضين العائدين من المعرض.. يتذكرون أجماد المعارض، التي كان الناشرون فيها موضع التكريم، والكتاب، وموضع الاهتمام والاحترام..

وبدا لي أنني اقتربت، حين وصلت إلى (السفينة) التي كانت مهد (حلمي الأول)، فتوقفت فيها قليلاً، قبل أن أغادر (عالم الأحلام)، وكل ما فيه من سعادة وشقاء، فوجدت الناشرين قد طووا ملفاتهم، وأقبلوا على مائدة مفتوحة، يملؤون أطباقهم مما تشتهيه الأنفس ويلذ الأعين، من مقبلاتها ومشهياتها وفواكهها وحلوياتها، وتوزعوا وقوفاً في أمعاء السفينة الفخمة التي كانت ما تزال بكرأ، قد نزلت لتوها إلى البحر، وراحوا يلتهمون بشره أطباقهم، كلما فرغت بدلوهم أطباقاً غيرها.. وكانت فرقة راقصة قد اقتحمت عليهم (خلوتهم)، التي كانت بمزلة مؤتمر عمل للبحث عن حلول ناجعة لأزمة النشر والكتاب المستحكمة، فراحت تعرض عليهم فنوناً من

الرقص الشرقي المتخلع، على أنغام موسيقى شرقية حاملة، لتخفف عنهم هموم المهنة، وعناء التفكير فيها. وبلغت السفينة الشاطيء.. وألقت مراسيها.. وهام الناشر الذين دخلوها مثقلين بالهموم، عازفين عن كل شيء سوى معالجة مشكلاتهم.. يغادرونها الآن.. مرتاحي البال، ممتلئي بالبطون.. مهطعين إلى أسرّتهم ليستقبلوا فيها أحلامهم المنتظرة..

.. وبلغت سفينة أحلامي الشاطيء.. وألقت مراسيها.. لتلفظني إلى عالم الواقع.. كي أواجه من جديد الهموم والمتاعب.. وأعمل مع العاملين على إعادة الاحترام إلى صناعة الكتاب، والذي ينطلق - في نظري - من

(القارئ الواعي)، الذي هو العنصر الأساسي؛ المؤثر والفعال، في إيجاد (المؤلف المبدع) و(الناشر الملتزم) و(المجتمع القارئ)، فعندي أن (القراءة.. أولاً).

## آمال ناشر عربي

- ١ - أن يدخل (الكتاب) في قائمة الاحتياجات (اليومية) المتزلية لرب الأسرة، أسوة بالرغيف والكساء.
- ٢ - أن يصبح (الكتاب) أول ما نفكر في اصطحابه معنا، لقضاء وقت انتظار إلزامي؛ في واسطة نقل، أو في عيادة طبيب، أو في يوم عطلة، أو للاستمتاع برحلة.
- ٣ - أن يكون (الكتاب) أحد اختياراتنا للإهداء في (المناسبات)، إلى جابن: (الهلوى) التي سرعان ما تذوب، وبقا (الورد)، التي ما تلبث أن تذبل.
- ٤ - أن تتصدر أفكار (الكتاب) أحاديثنا في لقاءاتنا ومنتدياتنا، بدلاً عن أحاديثنا عن الطقس، والصحة، وأحوال الأسواق، وآخر المعروضات الاستهلاكية.
- ٥ - أن يرتفع عدد النسخ المطبوعة من (الكتاب)، ليغطي نسبة معقولة من عدد السكان.
- ٦ - أن يستطيع مؤلف (الكتاب) أن يعيش حياة كريمة من دخل (مؤلفاته).
- ٧ - أن يستعيد (الكتاب) احترامه، فلا يسطو مؤلف على أفكار مؤلف آخر، ولا يعتدي (ناشر) على حق ناشر آخر، ولا يماطل أحد في دفع قيمة كتب (اشتراها)، أو ردّ كتاب (استعارة).
- ٨ - أن نرى في مجتمعنا (القارئ النهم)، الذي يلتهم (الكتاب الجديد)؛ يقرؤه، ويقومه، وينقده، ويقول: (هل من مزيد؟).

## تنبيه

ليس لهذه الدراسة طابع البحث العلمي (الأكاديمي)، ولا هي تهدف إلى ذلك. إنما هي حصيلة تجارب السنين، والمعاناة الطويلة، سأكون سعيداً جداً، إن هي أثارت كوامن الشجون لدى المعين بشؤون الكتاب من مهنيين ومبدعين وقراء، وإن هي دفعتهم إلى مزيد من التأمل والدراسة الجادة، التي تعمق أو تضيف أفكاراً جديدة تستطيع أن تسهم في حل أزمة الكتاب، وتشجيع الإبداع وتنشيط القراءة.

كتابي فيه بستاني وروحي	ومنه سمي نفسي والندم
يجالسني وكل الناس حرب	ويسليني إذا عرت الهموم
ويجي لي تصفح صفحاته	كرام الناس إن فقد الكريم
إذا اعوجت علي طريق قومي	فلي فيه طريق مستقيم

## المراجع

- سلسلة (سنن تغيير النفس والمجتمع): جودت سعيد، دار الفكر، دمشق.
- سلسلة (مشكلات الحضارة): مالك بن نبي، دار الفكر، دمشق.
- حق الابتكار في الفقه الإسلامي: الدكتور فتحي الدريني، الشركة المتحدة، دمشق.